



سلسلة العلوم الاجتماعية

# عدم الاختيار في الثمانينات

عبد



دكتور محمد السيد سليم

عدم الاختيار في الثمانينات



# سوزنات

الجهات المشاركة  
الهيئة العامة للتكاملية  
وزارة الثقافة  
وزارة الإعلام  
وزارة التربية والتعليم  
وزارة التنمية المحلية  
المجلس القومي للشباب  
وزارة التنمية الاقتصادية

المشرف العام  
د. ناصر الأسدي

تصميم الغلاف  
د. ملاحت مولى

التفيد  
الهيئة العامة للتكاملية

# عدم الاختيار في الثمانينات

دكتور محمد السيد سليم

درامات بقلم

دكتور سمير أحمد واسر داران

دكتور عصام السيد هلال ف. دات

دكتور سمعان فرج الله ب. سنغ

دكتور عادل بشاي دكتور مروب عثمان

دكتور محمد السيد سليم دكتور هاديانا تاج



٢٠٠٩

## عدم الانحياز في الثمانيات

---

لوحة الخلف من أعمال الفنان : سمير كتمان

- عدم الانحياز في الثمانيات/ تحرير محمد السيد سليم؛ دراسات بقلم: سمير أحمد... [أخ] - .
- القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠٠٩ .
- ٢٦٢ من ٢٠١ سم. (أمرة ٢٠٠٩ - ج. اجتماعية).
- تتملك: ٦ - ١٢١ - ١٢١ - ٩٧٧ - ٩٧٨ .
- ١ - العهد الإيجاني .
- أ - سليم، محمد السيد (محرر) .
- ب - أحمد، سمير (محرر).
- ج. المعلقة .

رقم الإيداع بدار الكتب ١٧٨١١ / ٢٠٠٩

LS.B.N 978-977-421-121-6

ديوى ٢٦١، ٦١

## توطئة

انطلقت فعاليات الحملة القومية للقراءة للجميع في دورتها التاسعة عشرة هذا العام تحت شعار «مصر السلام». هذا الشعار الذي ظلت السيدة الفاضلة سوزان مبارك تطرحه منذ بداية تنفيذ حلمها ليصير الكتاب زادًا متاحًا للجميع، وتصبح القراءة عادة لدى الأجيال الجديدة. لقد ظلت الدعوة للسلام تحلق في فلك دورات المهرجان السابقة. فهي جزء من تاريخ مصر العريقة، التي بدأت الحضارة على أرضها، منذ وقع رمسيس الثاني أول معاهدة سلام. لم يكن هناك حينئذ من يضاهيه تقدمًا أو قوة، ولكنه كان يُعَلِّم العالم أن من شيم الأقوياء التوق إلى السلام.

لقد جرت في النهر مياه كثيرة منذ حازت السيدة الفاضلة سوزان مبارك جائزة التسامح الدولي لعام ١٩٨٨ من الأكاديمية الأوروبية للعلوم والفنون التي جاء في تقريرها «إن الأكاديمية منحت الجائزة للسيدة سوزان مبارك عرفانًا بدورها الكبير في إذكاء روح التسامح وطنيًا وإقليميًا وعالميًا، وتقديرًا لجهودها الجادة»، وأصبحت القراءة للجميع من أهم المشروعات الثقافية

المعلاقة في العالم العربي، وتم اتخاذه نموذجاً يحتذى به في بلاد أخرى.

ومازالت مكتبة الأسرة، كرافد رئيسي من روافد القراءة للجميع، تقوم بدورها في إعادة الروح إلى الكتاب كمصدر مهم وخالد للمعرفة في زمن تزحف فيه مصادر الميديا المختلفة. فالكتاب هو الجسر الراسخ الذي يربط ذاكرة الأمة وتاريخها وإنجازاتها بأبنائها، وهو الفضاء الساحر الذي يلتقي به المثقفون والمفكرون والمبدعون بالأجيال المختلفة.

وتواصل مكتبة الأسرة هذا العام نشر أمهات الكتب، وستستكمل نشر تراث الأمة الإبداعى، وستعمل على ربط الكتاب بمصادر المعرفة الحديثة كالإنترنت، وعلى التوسع في إصدار كتب الفنون المختلفة كالمرسح والموسيقى إيماناً منها برسالة الفنون الرفيعة لتنمية وتطوير وتهذيب روح المجتمع، وحمايته من ضروب التعصب والكراهية والعنف الدخيلة عليه.

وتصدر مكتبة الأسرة هذا العام من خلال سلاسلها المختلفة.. الأدب والفكر العلوم الاجتماعية والعلوم والتكنولوجيا والفنون والمثويات والتراث وسلسلة الطفل، وستشكل هذه السلاسل بانوراما معرفية وتاريخية وعلمية وإبداعية وفكرية، وتمثل مرآة لاجتهادات الفلاسفة والشعراء والعلماء والمفكرين عبر قرون لتحقيق السلام للبشرية من خلال حلهم الدائم بتحقيق الخير والعدل والجمال..

مكتبة الأسرة

## المحتويات

٥	تقديم :
٩	الباب الأول : عدم الانحياز في عالم متغير:
١١	١ - أ. داموداران، "خصائص النظام الدولي الراهن".
٣٣	٢ - فد. دات، "عدم الانحياز في العالم المعاصر".
٤١	الباب الثاني : الإطار السياسي والتنظيمي لحركة عدم الانحياز:
٤٣	٣ - حروب عثمان، القضايا الأساسية لحركة عدم الانحياز
٧٠	٤ - د. سمير أحمد "الإطار التنظيمي لحركة عدم الانحياز
٨٩	الباب الثالث : عدم الانحياز ومشاكل الأمن في العالم الثالث
٩١	٥ - عصام الدين جلال "الأمن وعدم الانحياز"
٩٧	٦ - م. رستج، "تحو مفهوم أمنى لعدم الانحياز"
١١٥	الباب الرابع : عدم الانحياز والنظام الاقتصادي العالمي الجديد
١١٧	٧ - محمد السيد سليم "عدم الانحياز والنظام الاقتصادي العالمي الجديد
١٤٨	٨ - عادل بشاي: "عدم الانحياز وحوار الشمال والجنوب"
١٦١	الباب الخامس : أفريقيا وعدم الانحياز
١٦٣	٩ - سمير أحمد، "أفريقيا وعدم الانحياز
١٧٩	الباب السادس : عدم الانحياز في الثمانينيات
١٨١	١٠ - بوباكشيتش: "حركة عدم الانحياز وأزماتها المعاصرة
١٩٠	١١ - سمعان فرج الله : "عدم الانحياز في الثمانينيات"





---

## تقديم:

---

مع نهاية الحرب الباردة، ومقدم سياسة الانفراج الدولي وتخوف البعض من أن سياسة عدم الانحياز ربما قد تكون قد فقدت أهميتها كأحد التيارات الرئيسية في العلاقات الدولية، وكتوجه أساسي للسياسات الخارجية لنول العالم الثالث. وقد تأسس هذا التخوف على افتراض وجود علاقة سببية بين الحرب الباردة وعدم الانحياز، وعلى افتراض أن عدم الانحياز إنما يتضمن بعداً واحداً وهو البعد السياسي المتمثل في العلاقات المتكافئة والمتساوية مع العملاقين.

بيد أن استمرار حركة عدم الانحياز في السبعينيات، وانبعاثها السياسي الواضح في الثمانينيات، وضع نهاية لثل هذه التصورات. فمع أن الحرب الباردة كانت هي الإطار العام الذي نشأت في ظله حركة عدم الانحياز، إلا أنها لم تكن سبباً لنشوء الحركة، فنشأة حركة عدم الانحياز ترجع أساساً إلى الخبرة العامة لنول العالم الثالث خلال سنوات النضال من أجل الاستقلال، وهي الخبرة التي انتهت باختيار تلك الدول لعدم الانحياز كدعاة لبناء الدولة المستقلة، ولتحقيق المركز الاستقلال العالمي، وكإطار عام للتعاون بين دول العالم الثالث. ولعل هذا يفسر لنا تزايد عضوية الحركة في السبعينيات والثمانينيات رغم تغير المناخ السياسي الدولي، وتزايد عضوية الحركة في السبعينيات والثمانينيات رغم تغير المناخ السياسي الدولي، وتزايد اهتمام الدول الرائدة بحماية الحركة وبنورها القيادي، كما تمثل في زيارات الرئيس مبارك الأخيرة للهند وبلغوسلافيا.

ومن المؤكد أن الصوت السياسي لحركة عدم الانحياز ربما قد خفت في السبعينيات مغارناً بمثيله في الستينيات. ولكن ذلك لم يكن يعني نهاية

الحركة، وإنما كان مؤشراً لتغير أولويات حركة عدم الانحياز لمنع حدوث حرب باردة، وتداقم المشكلات الاقتصادية للعالم الثالث، أصبحت قضية التنمية هي القضية المحورية لحركة عدم الانحياز بعبارة أخرى، فقد نجحت الحركة في تغيير أولوياتها وقضاياها بما يتلائم مع الظروف الجديدة، وهذا بدوره يوضح القدرة التكيفية لحركة عدم الانحياز ومن ثم ظهرت قضايا جديدة كقضية النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وقضايا الأمن الإقليمي لدول عدم الانحياز وغيرها

ومن ناحية أخرى، فقد خرجت حركة عدم الانحياز من عقد السبعينيات لتواجه عقد الثمانينيات وهي تواجه مجموعة ضخمة من التحديات أهم هذه التحديات الصراعات الإقليمية بين دول عدم الانحياز، وتزايد تدخلات القوتين الأعظم في السياسات الخارجية لدول الحركة، واتجاه بعض الدول في الحركة إلى إنشاء علاقة خاصة بين الحركة وبين إحدى القوتين الأعظم ومن ثم، يثور التساؤل بشدة لدى المهتمين بحركة عدم الانحياز عن مسار الحركة في الثمانينيات وإمكانيات التطلع على تلك التحديات العارضة في ضوء الاتبعات السياسية للحركة

للإجابة على تلك التساؤلات نظم مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية سلسلة من الندوات الدولية في القاهرة في الفترة من أبريل حتى يوليو سنة ١٩٨٢، وقد انعقدت ثلاث ندوات هي الندوات المصرية - البوروسلافية في ٢ - ٤ أبريل ١٩٨٢ الندوة المصرية الأفريقية في ١٠ - ١٢ يونيو، والندوة المصرية الهندية في ٨ - ١٠ يوليو سنة ١٩٨٢. ولقد قدمت مجموعة ضخمة من الأبحاث في تلك الندوات، تناولت مختلف جوانب الحركة. والكتاب الذي بين يدي القارئ يتضمن مجموعة مختارة من الأبحاث التي قدمت في الندوات الثلاث

وقد قسمت تلك الأبحاث على ست موضوعات رئيسية هي

## **أولاً: أثر التطورات الدولية في الثمانيات على حركة علم الانحياز.**

ويتضمن هذا القسم البحثي اللذين قدمهما الأستاذان الهديان دامودا ران ودات عن الحصائص العامة للنظام الدولي الراهن، وعن تأثير تلك الحصائص على علم الانحياز المعاصر.

## **ثانياً: الإطار السياسي والتنظيمي لحركة علم الانحياز؛**

ويشمل هذا القسم الدراسة التي قدمها الأستاذ التانزاني حروب عثمان إلى الندوة المصرية الأفريقية عن القضايا السياسية للحركة، والبحث الذي قدمه الدكتور سمير أحمد عن تطور الهيكل التنظيمي لحركة علم الانحياز.

## **ثالثاً: علم الانحياز ومشاكل الأمن في العالم الثالث؛**

ويحتوي هذا الجزء، من الكاتب على الدراسة المقدمة من الدكتور عصام الدين جلال عن المشكلات الأمنية لدول العالم الثالث، ودراسة الأستاذ سمع عن تصوره لتطوير مفهوم أمني لدول عدم الانحياز.

## **رابعاً: علم الانحياز والنظام الاقتصادي العالمي الجديد؛**

يتضمن هذا القسم دراستين متكاملتين، الأولى هي الدراسة التي قدمها الدكتور محمد السيد سليم هي تطور تعامل حركة علم الانحياز مع القضايا الاقتصادية وظهور مفهوم النظام الاقتصادي العالمي الجديد في أدبيات الحركة، ودراسة الدكتور عادل شباي عن المشكلات الأساسية لتعامل حركة علم الانحياز مع القضايا الاقتصادية.

## **خامساً: دور أفريقيا في حركة علم الانحياز؛**

ويتضمن هذا القسم الدراسة التي قدمها الدكتور سمير أحمد إلى الندوة المصرية الأفريقية عن الدور الذي لعبته أفريقيا في تطور حركة علم الانحياز، والتحديات التي تواجه عدم الانحياز الأفريقي.

## **سائلاً : التحديان الأساسيان أمام حركة عدم الانحياز في الثمانينيات :**

ويشمل هذا الجزء الدراسة التي قدمها الدكتور سمعان بطرس عن المشكلات الأساسية التي تواجه حركة عدم الانحياز وبالذات الصراعات الإقليمية والإيديولوجية داخل الحركة، ودراسة الأستاذة البروفيسورة نوبينا تانينش عن الأزمات المعاصرة في الحركة ومستقبل الحركة في ضوء تلك الأزمات

ويأمل مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية نشر هذه الأبحاث أن يقدم تسهما علميا في الحوار الدائر في أوساط الحركة عن مسارها العام في الثمانينيات

**د. بطرس بطرس غالي**

## **الباب الأول**

### **عدم الانحياز فى عالم متغير**



## خصائص النظام الدولي الراهن

أ. داسهتاران

ترجمة : جمال عبد الجواد

- ١ -

إن العصر الذي نعيش فيه هو عصر غير مسبوق من حيث التغيرات التي يشهدها في مجال العلاقات الدولية، فبالرغم من أن طبيعة العلاقات بين القوى العظمى تخضع لدرجات غير محسوسة، إلا أنها تؤدي إلى نتائج ملموسة بالنسبة للقوى الأصغر وبالأرقام من أن شعارات السبعينيات لارانت في عمومها ملائمة لهذا العصر، إلا أن هناك تغيرات واضحة في مضمون المواقف السياسية الدولي والقضايا التي يثيرها

فالانفراج الذي وصل إلى ذروته في هلسنكي عام ١٩٧٥، أصبح يعانى من الجمود في وقتنا الحاضر، حتى أن الأمر يبدو وكأننا نمر بموجة جديدة من الحرب الباردة وقد مثلت تطورات الأزمة الأفغانية التي حدثت في نهاية العقد الماضي نبرة انتحور عن سياسة "تخفيف التوتر" التي سادت في الفترة السابقة، كما بين التدخل السوفيتي في أفغانستان كيف أن التطورات الدلحية في بلد مجاور تؤثر على الطريقة التي نخرج بها القوى العظمى مصالحها الاستراتيجية ومع أن آثار الأزمة الأفغانية لازالت مستمرة حتى يومنا هذا، فإنها لم تعد مثل أزمة دولية كما كان الحال ساعة حدوثها في نهاية العقد الماضي فالعديد من المشكلات الجوهرية التي ظل السوفييت أو المتمردون وأصدقائهم أنه قد تم حلها لازالت قائمة، ولكن بعد أن أصبحت مقبولة كحرة من المسرح الدولي، وانصدمت إلى مثيلاتها السابقة في الشرق الأوسط وكوسوفا وطالما كانت هناك حلقات في وجهات نظر القوى العظمى والأخرى المحلية فيما يتعلق بالحل النهائي لهذه الأزمات، وطالما يوجد اتفاق



عدم على أن حلاً عسكرياً صريحاً هو عمل غير واقعي، فإن التسوية السياسية تصبح أمراً وارداً

والتعقيدات الرئيسية، الكامنة في المشكلة الكمبودية مثلاً، توجد خارج المشكلة ذاتها في المثلث السوفييتي الصيني الفيتنامي وسيكون من السداحة أن نأمل في حل بسيط يؤدي إلى انسحاب فيتنامي كامل من كمبوديا. فحل سياسي يعتمد على ضمانات من القوى العظمى بعدم التدخل كان يمكن التوصل إليه قبل سقوط بول بوت. أما الآن فإن هذا يبدو غير محتمل، وبالتالي فإننا سنكون بصدد عدد من الأزمات المستمرة. وإما على مستوى مقبول دولياً

وقد مرت سنوات منذ اندلاع الصراع العراقي الإيراني وهذا الصراع لا يمثل صراعاً لمصالح بين القوى العظمى، وإنما في الأساس يمثل حجر هذه القوى من التأثير على معريات الصراع عندما تكون الأطراف المتورطة في الصراع غير مرتبطة بعلاقات وثيقة مع أي من الكتلتين الكبيرتين. وهذا واحد من المواقف التقليدية لحركة عدم الانحياز. فالتحرر من الارتباط بالقوى العظمى يقود إلى استبعاد احتمال تدخلها ولكنه لا يؤدي إلى حال إلى تدمير قيام حركة عدم الانحياز بدور فعال لحل الصراع. مساهمة الحركة هي سلطة أدبية تقوم على الإقناع. وفي مثل هذه الحالات فإن الدول صاحبة السيادة بدوافعها الإيديولوجية أو بواقع الأمن والعوامل الجيوستراتيجية سوف تتورط في حرب استنزاف طويلة ما لم تكن الدول العظمى ترشد بعلاقات وثيقة بأطراف الصراع. وقليل من البحث يؤكد لنا صحة هذه الفرضية فيما يتعلق بتوجهات كل من واشنطن وموسكو تجاه كل من إيران والعراق. أدب فقد ترك الأمر لحركة عدم الانحياز، وغيرها من منظمات العالم الثالث أو الإقليمية - كمنظمة المؤتمر الإسلامي - لكي تسد جهودها لاحتواء هذه الحرب. وكما افترضنا قبل أن هذه الجهود لن تكون مثمرة. وحل عسكري من نوع ما سوف يتم التوصل إليه

أما حرب فوكلاند فهي مثال غير مسبق ذلك أن أحدا لم يكن يتوقع مشوبها، لأسباب استراتجية أو إيديولوجية كذلك فإن الحل الذي تم التوصل إليه لم يكن مقبلاً بما فيه الكفاية، أكثر من ذلك، فإن رأى الكثيرين لا يجب تشجيع استخدام القوة لتغيير الحدود الدولية، وهناك كثير من المخاوف من أن يؤدي هذا السلوك إلى تشجيع دول أخرى خاصة في أمريكا اللاتينية - انقليد ذلك النموذج

كما أن مثل الولايات المتحدة هي منتم مشوب حرب فوكلاند وعمرها عن تحفيز مستوى القتال، وتقصيلها لحلف الأطلسي على جاراتها اللاتينيات، كل ذلك يؤكد حقيقة عدم كفاية وكفاءة السلطة التي تمتلكها القوى العظمى في العالم المعاصر

إن أحدا لا يستطيع أن يتوقع أن سيشطب الأزمة بصفة، وهذه الأزمات الجديدة بدورها ستجذب القوتين العظميين أو إحداهما ولكن لاند من ملاحظة أنه منظر ما تكون مغامرة من القوى الصغرى في أن تتورط في صراعات مجالية تجد أصولها في سياسات الدولية، فإنها تكون محاطة بالنسبة للقوى العظمى أن تتورط في لمراعات المحلية

وبرغم صحة كل ما سبق وبالرغم من جهوت الانفراج فإن علينا أن لا نغفل حقيقة أن الاتفاق الفعال بين القوتين الأعظم على عدم الاستخدام المباشر للقوة فيما بينهما يبقى واحد من الحقائق المعيرة لعالم اليوم

فعلينا أن نشكر أن الإدارة الأمريكية الجديدة قد استثمرت في مراعاة سمود اتفاقية سولت - ٢، وبالرغم من أنها لم تصدق عليها وهذه حقيقة ذات قيمة مركزية فيما يتعلق بأمن العالم ويمكن اعتبارها ظاهرة صحية أو مرضية تبعاً للرؤية التي ينظر منها للأمر ومن أهم كذلك أن نشكر أنه خلال السنوات الثلاث السابقة تصاعد العداء بين الحلفائين صحيح أنه كان هناك أمثلة عديدة لعداء لفظي لكن الحصة قد حقتا حرارته وقامتا باحتوائه على مستوى العمل وقد كان هذا، وأصبح مشكلة خلال الأزمة ابولندية

وفي إطار سعي القوتين الأعظم للحفاظ على السلام فيما بينهما وتحبب الدخول في صراع عالمي، فإن ضوابط أخرى تحكم حركاتها، فالخلافات داخل التحالفين الكبيرين حول السائل الحاسمة يعتبر اليوم عصباً هاماً من عناصر صنع القرار بالنسبة لكل من القوتين الأعظم، فالخلافات بين الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين واليابان حول انتشار وتوزيع الأسلحة، والتعاون الاقتصادي مع الاتحاد السوفيتي وحل المشكلات الاقتصادية العالمية وقد أدى إلى وضع أصبحت فيه المسلمات التي سادت حقبة الخمسينيات بشأن تماسك التحالف الغربي غير واقعية

ولا يوجد مثل مطابق لهذا في الموقف داخل الكتلة الشرقية، اللهم إلا المشكلات الاقتصادية - مثل مشكلة الطاقة بين دول الكوميكون، وأهم من ذلك فإن التورط المستمر لبعض الأنظمة الاشتراكية ضمن النظام النقدي الدولي يؤدي إلى بعض التأثيرات على استراتيجيات دول الكتلة الشرقية، بل أنه يؤدي أحياناً إلى التحلي عن استراتيجيات معينة وتصدر الإشارة إلى أنه يوجد بعض التعاون في الأوضاع الاقتصادية بين دول الكتلة الاشتراكية فسيما أحفقت بولند، ورومانيا في استخدام الفروص الغربية - وهو الوضع الذي تشارك فيه يوغسلافيا من خارج التحالف الاشتراكي - فإن المجر مقارنة بدول التحالف الاشتراكي تبدو في حالة أفضل وفي نفس الوقت فإن السوفييت يبحثون بعد عن التعاون الاقتصادي والتكنولوجي مع السوق العالمية، وبالتالي فإنه يكون من الصعب فرض سياسات العزلة الاقتصادية على الكتلة الاشتراكية وهذا سبب آخر يوضح كيف أن الموقف اليوم أكثر مدعاة للحيرة والتشوش وأنه إلى هذا الحد توجد احتمالات للتغيير لم يكن من الممكن تخيلها في عصر الحرب الباردة الأولى

والأكثر أهمية من الصعوبات داخل المعسكر الاشتراكي هي المشكلات الواقعة في المثلث السوفيتي - الأمريكي - الصيني، فالسياسات التي تم

الاتفاق عليها أثناء زيارة الرئيس بيكسون إلى بكين لا تبدو اليوم جدية بما فيه الكفاية إذ ظهرت صعوبات تمثل مشكلة تايران. كان من المتوقع أن تكون أقل شأناً في العلاقات بين العملاقين الصيني الأمريكي، وعلى حافى الانقسام الكبير في المعسكر الاشتراكي. يبدو أنه لدى كل من البلدين الاشتراكيين توجد تقييمات جديدة للممارسات السياسية والاقتصادية منذ وقع الانقسام الكبير بينهما في نهاية الستينات، والذي قد يؤدي بدوره إلى العودة لشكل من التعاظم على مستوى منخفض ولكن على أساس مقبول من الأيديولوجية الاشتراكية

ويجب ملاحظة أن هذا التحليل المختصر والتحريدي لعدد من الأزمات الناجمة والمستمرة في العالم، لم يمس أخطر مقلتي الطحار في عالم اليوم المواجهة العربية الإسرائيلية في الشرق الأوسط والتوتر بين الشرق والغرب في أوروبا

فبالرغم من أن كلا من الحرب العراقية الإيرانية والأزمة الأفغانية لهما أهميتهما المطلقة والمقلية، فإن أهميتهما تزداد بسبب علاقتها بالصراع العربي الإسرائيلي فتورط القوى الكبرى في كل من الأمتين هو في الحقيقة بعد مكمل لتورطهما في أزمة الشرق الأوسط فسلام العالم في حيلنا أمر غير ممكن التحقيق لم تحل المشكلة الفلسطينية نهائياً بما يرضى كل دول وشعوب المنطقة وخاصة بعد تقاع وتضاؤل عدد من الأزمات المتتالية خلال السنوات الثلاث الماضية بسبب نشاط إسرائيل العدوانية، وبسبب غياب الرغبة الأمريكية في نزع هذا البلد

والأزمات الأوروبية بأحد المعاني هي أعمق وأخطر، فمثل الدبلوماسية في هذه المنطقة من العالم قد يعني جحيماً نووياً وبهاية المحاصرة التي نعرفها، ولكن على الجانب الآخر فإن طبيعة هذا الخطر، وطبيعة أوروبا كمركز للمحصارة الغربية والتكنولوجيا يجعل هذه الكارثة أقل احتمالاً أكثر من هذا،

فإن الأزمات في القارة الأوروبية قد تطورت بحيث أصبح من الممكن تنظيمها وصناعتها من موسكو وواشنطن. وهو التنظيم الذي بقي حيا حتى خلال أعنف التغيرات السياسية في الخمسينات وبداية الثمانينات. لذلك فإنه بالنسبة لأهم مفتحي سفار في العالم فإنه سوف يكون من الحكمة أن يكون أكثر تلقاً بالنسبة للشرق الأوسط.

- ٢ -

لقد أصبحت تعقيدات النظام الدولي خلال السنوات الماضية موضوعاً لتعليقات عديدة، والدولة القومية أو تجمعات الدول القومية لم تعد تتحرك وفقاً بوصفيات الأيديولوجية البسيطة أو المصالح الاستراتيجية أو لشعائر لاقصادية، فقد اجتذبت العاصم الثلاثة معاً، وأصبحنا نشاهد حالات عديدة تنشأ من مواقف يكون من الصعب فيها على الدولة المعنية أن تستجيب بطريقة يمكن التنبؤ بها للتطورات الخارجية وبداية، فإن التعقيدات تنشأ نتيجة لغياب عنصر الاستمرارية، وحتى عندما لا يكون ذلك ناتجاً عن انقلاب أو شيء من هذا القبيل. فإن تغيرات ذات شأن في الشكل والمضمون تجعل فعلها مريباً عام ١٩٥٦ وموريشيوش عام ١٩٨٢ أمثلة لهذه الحالات كما أن التغيرات في السياسات الداخلية والخارجية لإندونيسيا عام ١٩٥٦، وفي إثيوبيا وليبيا وأما في السبعينات أمثلة توضح كيف تؤدي التغيرات عبر الدستورية لنظام الحكم إلى تغيير في التوجهات السياسية للدولة بشكل يكون مواتياً أو غير موات لأى من الكتلتين السويتين الكبيرتين. وقد بين لنا التاريخ المعاصر أن عدداً من التغيرات التي حدثت لبعض الأنظمة الحاكمة إنما ترجع إلى الحساسية عبر الكافية من جانب الطبقات الحاكمة في الدولة المعنية تجاه مظاهر الفقر وغياب العدالة الاجتماعية أو الاثنين معاً.

ومن المثير ملاحظة أن الأيديولوجيا تلعب دوراً محلياً أكثر من قيامها بدور في السياسات الدولية كإداة للتغيير، فلو قد ابتعدنا سزمن عن تلك الأيام البطولية التي شنت فيها الثورات الأولى عندما أخذ حكام النظم الثورية على

عانتهم مهمة تصدير عقائدهم وإجاراتهم الثورية. أما اليوم فإن الأيديولوجيا أصبحت تحمل الكثير من المعاني السلبية وتلقب دورها كميكايرم دعائي، أكثر منها كأداة نشطة للتحرير السياسي. وبالرغم من هذا فإنه من المربى والمثلل لأى حكومة أن تصمى هدىاً أيديولوجيا لدولة أجنبية إذا كانت تعاني من صعوبات ناشئة عن ثمرات داخلية وخارجية. علم تعد الأيديولوجيا أداة من أدوات السياسة الخارجية للدولة الكبرى إلا فى تلك الأجزاء من العالم التى لا تصم مصانع جيو سياسية أو استراتيجية. أما فى الحالات الأخرى فإنه لا يوجد مانع أمام الفعل المباشر، إذ يكون رد الفعل عاجلاً وفعالاً وحاسماً مثل حالات تشيكوسلوفاكيا، أفغانستان، جواتمالا، والسلفادور.

وفى عالم متغير مثل عالمنا، فإنه يشهد فى بعض الأحيان تعبيرات هامة فى إطار نفس النظام السياسي، فاهتمام الرئيس كارتر بحقوق الإنسان، واهتمام ريجان بمساعدة السلطات الحاكمة ضد الثورات الشعبية أمثلة لهذا النوع من عياب الاستمرارية. وإذا ما سطرنا إلى هذه التغييرات مبطور عالمى، فإنه سيمجد أن عيوداً من خلفاء الولايات المتحدة لا يفضلون هذا التغيير بسهولة. وهذه الخلافات بين الولايات المتحدة وحلفائها كما هى تنسب فى واحدة من المشكلات الهامة لى تواحه دول العالم الثالث، فهنا فى الوقت نفسه تطرح أمامها خيارات جديدة.

وفى لاتحاد السوفيتى فإنه بالرغم من الطبيعة الثابتة للمؤسسات المعنية برسم السياسات، فإنه يشهد نفس ظاهرة عياب الاستمرارية التى تشهدها لاجتماعات الأخرى. وهى تعبر عن قد تكون بسيطة ومتغيرة، وتعمل عليها على مدى عدد من السنين. وهذا هو ما حدث بعد انتهاء المرحلة الستالينية ومرحلة حكم خروتشيف. أما اليوم فإن القيادة السوفيتية تدور منظمة (جماعياً) أكثر معاً مصى ولكنها تتكون من أفراد متقاربين سناً وخبرة وعقيدة وبمعيار أكثر محدطة، فإنهم يأتون عالماً من جمهورية أوكرانيا. وهذا ما تتحلى هذه

المجموعة عن القيادة، فإن علينا أن نتوقع أن يحل محلهم مجموعة أخرى غير معروفة لنا، وعلى مدى عدة أجيال سوف تظهر اختلافات في وجهات النظر بين القيادة الجديدة وسابقاتها. وفي هذه الحالة فإن العلاقات السوفيتية الصينية، والسوفيتية الأمريكية سوف تشهد تطورات عميقة، ومثل هذا الاستنتاج يوضحه كذلك وضع القيادة الصينية حيث تنقل من مجموعة صانعي القرار إلى عدد محدود من القادة الأقوياء المصنوعين الذين حاربوا معارك السنوات الماضية، كما لو كانوا يستعدون لمعارك العدد. ومعارة أخرى فإن بداية براجماتية جديدة في مثلث القوى الأمريكي السوفيتي الصيني سوف تترك آثارها على العالم.

إن المشكلات الداخلية التي يعاني منها بلد معين تعبر عن نفسها بالضرورة في السياسات الخارجية لهذا البلد. فبينما تمر الماركسية بعد أن تحولت إلى أيديولوجية رسمية للنحلة بمرحلة إعادة تقييم الذات، تستمر دولة الرفاهية في الغرب في الانهيار. وقد ينتج عن هذا موصى أو رد فعل محافظ ضد النظام القديم ولكن ما سوف يحدث بالضبط هو أمر يصعب التنبؤ به. فالتطورات الداخلية في بولندا ترتبط بالضرورة بالمشكلات الأيديولوجية في الغرب الرأسمالي كصعود الشيوعية الأوروبية في إيطاليا وألمانيا وفرنسا، ومقاومة العسكريين للديمقراطية في إسبانيا، واستمرار المحافظين في بريطانيا وإسكندنافيا. وبينما تعيش الاشتراكية في بعض البلاد مرحلة من الانهيار، فإنه يبدو أنه حتى في أقصى حالات نجاحها قد تم تحويلها إلى اشتراكية ديمقراطية هائلة، كذلك فإن الصين ويوجوسلافيا تحومان تجربة مثيرة في الإدارة الاقتصادية والتي سوف تؤدي بدورها إلى نتائج - وإن كانت غير مباشرة - ليس فقط بالنسبة لارتباطاتها الخارجية وإنما أيضاً بالنسبة للمنظمات والمؤسسات المحلية وشكل ملكية أدوات الإنتاج والسيطرة على المؤسسات السياسية. وحتى الاتحاد السوفيتي ذاته يتأثر بتنازع حركات

المعارضة التي أوقعت النظام الوليدي في مأزق وسوف يكون من التبسيط الشديد للمجتمع السوفييتي أن نتصور أن التطورات المعاصرة هي الابتكار الماركسية مؤثر على مثقفيه، فإذا تولت قيادة جديدة أمر هذا المجتمع فإن تغييرات أساسية سيكون لها بالضرورة آثارها المعقدة على الملاد أعضاء الكتلة السوفيتية

وارتباطاً بالتغيرات في البلاد المتقدمة فإن الملاد العالم الثالث سوف تشهد تطورات معاكسة، وبينما يصعب إجراء مسح مستفيض لهذه التطورات، فإنها سوف تتميز عموماً بتكيفها تبعاً للواقع الذي تنشأ فيه، ويتميزها عن الأيديولوجيا الغربية، فظهور السلفية الإسلامية في إسرائيل هي ظاهرة مختلفة نوعياً عن أي تطورات مشابهة في الغرب وكل تقييم تجربة الملاد المتقدمة أو القوى الكبرى لاستراتيجيتها تجاه العالم النامي يجب يأخذ في اعتباره الموجة الجديدة من إعادة الاعتبار للقيم القوية بقوة بطريقة معاصرة وفعالة وسوف يظل سؤال هام طوال العقود القادمة ما إذا كان ذلك يلقى محدوداً بإيران أو سينتشر في الأقطار المجاورة كما يرتبط بهذا السؤال سؤال آخر عن مدى نجاح الأيديولوجية العلمانية، أو بشكل أكثر دقة عن مدى نجاح نماذج مجتمعات التعدد الديني التي تمثل الهدم ومصر نماذج هامة لها

وبينما تحتكر مجموعة ضيقة من رجال السياسة اتخاذ القرارات في القضايا الاستراتيجية وقضايا العلاقات الخارجية، فإن تطوراً جديداً قد حدث إذ تطالب أعداد متزايدة من عامة الناس بالمشاركة في صنع القرارات خصوصاً فيما يتعلق بشؤون نزاع الأسلحة النووية، والمحافظة على البيئة وقد أصبح هذا عاملاً مهماً في العلاقات الدولية خلال السنوات الثلاث والأربع الماضية

وقد تعلمت كل الدول أن تدير صراعاً عبر قوانينها ومؤسساتها مع لمظاهر الشعبوية ضد سياسات الدولة فقد أصبحت ظاهرة العصيان



الذي في المجتمعات المتخلفة عاملاً مهماً يزدح في الاعتبار في هذا الربع الأخير من القرن العشرين. حركة ترع السلاح من جانب واحد في أوروبا ليست مثل سابقتها في الأربعينات والخمسينات، إذ تخلصت الحركة الحبيدة منها من وصمة الإقليمية التي وصمت سابقتها، وهي بكل الحسابات حركة قوية الجذور ترتبط بالأحزاب الشيوعية. لحظة وإن لم تسهم هذه الأحزاب في حلها. وبعيداً عن أوروبا فإن العصيان الذي يقوم به العرب في الضفة الغربية ضد الاحتلال الإسرائيلي تذكرنا بالحدود المفروضة على حرية الحركة المتاحة للدولة في هذا العصر.

هذا المسح - بعض النظر عن بعض المارق التي تو حه الدول القومية في تحديد خياراتها السياسية - هو أمر مفيد لتقدير الصعوبات التي تواجه ملاديا والتي ستواجهها في المستقبل القريب. فهناك التناقضات بين الولايات الأيديولوجية والإقليمية وبين الروابط الدينية والعلمانية، وبين التحالفات القبيحة والعلاقات الاقتصادية الجديدة. وقد تكون قائمة بكل هذه الصراعات والتناقضات غير مطلوبة، ولكن توصفها لما نطلبه فإننا نذكر مثلاً ردود أفعال دول الكاريبي تجاه تطورات أزمة فوكلاند، وتدافعها في ذلك مع تصام كونا المثير مع الذكائية العسكرية في الأرجنتين. كما أننا نستطيع أن نرى بعض الظاهرة في اتهامات عدد من الدول العربية والإسلامية تجاه الصراع العرسي الإسرائيلي.

وولحدة من أهم المشكلات الأيديولوجية الأساسية في العالم الثاني هي عدم قدرتنا على صياغة طريق للانتقال من المؤسسات السياسية الورثة غير العادلة وغير الديمقراطية إلى أوضاع حديثة توفر تعثيل ديمقراطي مستقر للجماهير.

وهي مشكلة على كل مجتمع أن يواجهها بنفسه. كذلك فإن الوجود القوي للدول الكبرى في ملاديا واستقرارها إلى مؤسساتها وهيئاتها فيها لإعاقه عملية

التي هي لطلوية حفاظاً على مصالحها المالية والتجارية يظل عاملاً هاماً وإن كان غير حاسم في هذا المجال فالقوى المحلية تظل هي العامل الحاسم، وكذلك الطريقة التي تنبثق منها لقيادة الحاكمة للإدارة شؤون الدولة في هذا المجال ومن الظواهر التي يحدّر الإشارة إليها أيضاً في هذا الإطار استناد القوى الأجنبية للتكنولوجيا الحاكمة في عصر بلاد العالم الثالث للعث بأوضاع هذه البلاد

إن صورة الوضع الدولي كما يبينها التحليل السابق هي صورة مركبة ومحيرة وملبنة بالتناقضات، ولكن على أي الأحوال فإن الأمل في إمكانية التعامل معها ومعالجتها ليس وهمياً فالسعة الرئيسية لعالم اليوم هي استمرار سلطة القوتين الأعظم في نفس الوقت الذي يصاب فيه بعودتهما بضعف نسبي داخل تحالفاتهما وبظهورهما السياسية والاقتصادية كذلك فإن مواجعة هي القوتين الأعظم هي أمر غير متوقع، بل أن كثير من التطورات المتوقعة خلال السنتين أو الثلاث سنوات القادمة قد تمت تحت مظلة اليمين المشتركة لهما وبمشاركتها

ويستطيع بأحد المعايير أن نتفق مع ميكيايللي في عيارته إن صاحب السيادة عندما يسمح بشئ فإنه يأمر به وهي العبارة التي تنطبق على وضع الدول الكبرى في عالم اليوم، ولكن على المستوى العملي فإن كثيراً من أفعال الدول الصغيرة هي نتاج للقوى المحلية والاجتماعية والاقتصادية، أو نتيجة لمراعات قديمة وممارسات هي القوى المحلية، والمشكلة أن أحدا لا يستطيع أن يتنبأ بدقة ما إذا كانت جاذبة معينة سوف يتم تصغيرها إلى مستوى الصراع العالمي أم لا؟

وعلى الجانب الآخر فإن نظام الأمم المتحدة، بالرغم من التحديات التي يواجهها والانتهاكات التي تعرض لها لأزال يعمل، والنظام الدولي كما عرفناه بعد الحرب العالمية الثانية لأزال مستمراً في أداء وظائفه وتحذر الإشارة إلى

أن القوى العظمى ليست وحدها المستفيدة من نظام الأمم المتحدة مشكله الحالي. إذ تتعكس الدول الصغيرة كذلك من الاستفادة منه فلسفة عدم الانحياز تقوم على قاعدة أنه من الممكن للأمم الصغيرة أن تستخدم نظام الأمم المتحدة لإحداث تطوير سلمى للعالم فإذا ما تم هذا التطوير خارج الأمم المتحدة ومى مواجهة قواعدها القانونية فإن دول عدم الانحياز لا تستطيع أن تتصرف إلا بطريقة الوحيدة التى تضمن لها الفاعلية، أى بتطوير التضامن فيما بينها وتطوير الفاعلية التنظيمية للحركة، وتطوير برامجها السياسية والاقتصادية

فالمسح السريع لمناطق الخطر المحتملة على خريطة العالم من مدى أهمية حركة عدم الانحياز لتبنى استراتيجيه مخططة، والتحرك على المستويات السياسية والاقتصادية فيمد قوس من الاستقلال السياسى فى أمريكا اللاتينية يعنى الخطر الرئيسى فى القارة هو عجز المجتمعات المختلفة عن بناء حكومات مستقلة على قاعدة من المشاركة من كافة التجمعات العرقية والطبقية، كذلك فإن الأنوار المتناقضة التى تقوم بها كل من الكنيسة والعبدة العسكرية فى عدد من دول أمريكا اللاتينية تدعى أن الإجماع الوطنى فى هذه البلاد لازال أمراً بعيد النال وإلى جانب هذه المشكلة العامة تبقى مشكلة أنظلمات الإقليمية وصراعات الحدود والتى يمكن أن تنعرج فى أى لحظة إذ من الممكن فى أى وقت أن تظهر قوتان جديدة تجذب القوى الكبرى إلى المنطقة كما تلعب بعض دول القارة الأمريكية دوراً مثيلاً كمصدر للإثارة والدعاية الأيديولوجية بعباً أو يساراً كما تفعل كل من جواتيمالا وكوبا كذلك فإن مشكلة الولاء أو الانتماء تجد لها مكاناً فى القارة اللاتينية إذ لا يوجد هناك أقوى من الانتماء لأمريكا اللاتينية كقارة وكهوية، وبالرغم من ذلك فقد وقعت أزم الكاريسى ضد الأرجنتين ومع بريطانيا العظمى فى الحرب الأخيرة بسبب المخاوف التى تنتابها تجاه المطالب الإقليمية لكل من فنزويلا

وهندوراس، وايضاً بسبب الخوف من النفوذ الكوبي اما كوبا فقد وجدت نفسها متأثر بمدى التضامن القاري على الجانب المناقض ايدولوجيا عدوياً، فإن مشكلات أمريكا اللاتينية كال من الممكن أن تكون أقل خطورة إذا كانت في قارة أخرى بعيداً عن القوة الأمريكية، وخاصة حيث تعمل إدارة الرئيس ريجان في اتجاه مفاقة أوضاع القارة

أما في أفريقيا فإن ممارسات الصندوق التي خلفتها وراءها الإمبراطوريات الاستعمارية لارالت مستمرة في توليد أثارها السلبية، ولارالت منظمة الوحدة الأفريقية وحركة عدم الانحياز تعانى من هذه الآثار ففي بعض بلاد شمال أفريقيا مثل النيجر وتنشأ من مشكلة الحدود هي مشكلة شديدة التعقيد نتيجة امتلاك بعض هذه الدول لمصادر معدنية عنية ذات أهمية كبيرة للقوى الكبرى كذلك فإن العقائد الثورية في الدول المجاورة مع مشكلات الفقر المزمن والقهر تجعل الموقف في هذه الدول قابل للانفجار في أى لحظة، أيضاً فإنه في مناطق غرب أفريقيا توجد صراعات مشابهة على تخطيط الحدود، وهي تهدد بالانفجار مثلاً حدث في حالة المطالبات الإقليمية التي أدت إلى نشوب الحرب مع الصومال وأثيوبيا أما في الجزء الجنوبي من القارة فتوجد سؤرة الخطر الخفية للانفجار فكل من أنجولا وموريشيق أصبحت هدفا لاعتداءات جنوب أفريقيا تحت دعوى متابعة المتمردين والاحتمال الوحيد الذي يبقظ جنوب أفريقيا هو استمرار الحروب الدبلوماسية وأن تحاول بعض دول المواجهة مثل راسيا تهدئة الأمور إن لم يكن حلها ولكن خبرتها مع إسرائيل وجنوب أفريقيا كاعضاء في المجتمع الدولي تعلمها أنه عليها أن لا تكون متفائلة بشأن سلوك برينوريا في العقد القادم وعليها أن تلاحظ أن جنوب أفريقيا يعيش مرحلة من صعود السياسات الرجعية والعنوانية في سياستها الداخلية والخارجية، وعليها بالتالي أن تكون مستعدين لمواجهة الأنشطة عبر الشرعية لبرينوريا في محاولتها للدفاع عن ما تظنه مصالحها

المشروعة، فهي محاكمة بحيران وأحدون منها مواقف عدائية سيئشل، موريشيوس، مدغشقر، وكذلك أنجولا وموزمبيق، وفي هذا الإطار يجب ألا تحدثنا الخطوة الأخيرة التي خطتها بريتوريا تجاه سوازيلاند بإعطائها حراً من أرضها الوطنية فقد كان لهذه الخطوة عرصين: التخلص من السود في هذه المنطقة التي حصلت قبلًا لسلطة جنوب أفريقيا، وكذلك تشجيع سوازيلاند على المطالبة بجزء واسع من أراضي موزمبيق.

والواقع في الشرق الأوسط كما أكتفنا قبل ذلك هو الخطر الملح في عالم اليوم، وشبهة هذا الصراع لا تجعل من المهم أن نقدم تحليلًا تفصيليًا له وعليما أن نلاحظ أن أكثر التطورات أهمية على مدى السنتين الماضيتين، المتمثلة في الفترة المتزايدة لإسرائيل على جرق قواعد القابون الدولي ونظام الأمم المتحدة، وتجاهل الرأي العام العالمي بكل أمان وحرية وللأسف فإنه لا يوجد حل عاجل وسهل في المدى المنظور لهذه المشكلة، وبداية فإنه لابد أن تجد الدول أطراف النزاع طريقاً بمساعدة القوى العظمى والأمم المتحدة وكل الطاقات، معنوية والسياسية لحركة عدم الانحياز للتوصل إلى حل لمشكلة الأمن الإسرائيلي، وحقوق الشعب الفلسطيني، وفي هذا المجال فإن تورط الولايات المتحدة المباشر في المشكلة بسبب نفوذ المنصر اليهودي من الشعب الأمريكي، وخاصة ضمن النخبة الأمريكية هو أمر هام في نفس الوقت الذي يشكل فيه استمرار استعمار السوقية من عملية صنع القرار في المنطقة أمراً خطيراً أما مشكلة أفغانستان والمواجهة الإيرانية العراقية، فإن لهما منطقتهما الخاص، فهما ليسا بالضرورة مرتططين بالصراع العربي الإسرائيلي ولكن مع استمرارها طويلاً لا حل، فإنها تصححان جزءاً من المشكلة الأكبر التي تواجه الغرب والياتجة عن ظهور قوة جديدة تماماً في ميدان الصراع وهي الإسلام أما عن الأنحاء الأخرى لهذا الصراع فإن العربية السعودية وبلاد الخليج التي كانت حتى الآن بعيدة عن الانغماس المباشر في الصراع ينتابها

خوف شديد على ثرواتها البترولية، ويريد من هذا الحروب وحوادث الاقليات  
الشيعية والفلسطينية فيها، وبينما لن يؤدي شتات حديد للفلسطينيين  
ساحراهم من لبنان إلى حل المشكلة الفلسطينية، فإنه سيؤدي إلى نشر  
المشكلة في كافة أرجاء العالم العربي بما فيه ذلك ان الخليجية

وحتى الان فإن أيا من القوى العظمى ليس له روابط وثيقة بأي من طرفي  
الصراع العراقي الايراني وقد أدى هذا إلى أن كلا من القوتين الأعظم لمسى  
له إلا درجة محدودة من النفوذ فيما يتعلق بهذا الصراع، في نفس الوقت  
الذي تؤدي فيه أي درجة أعلى من الانسحاب إلى «فجار الموقف وخاصة في  
ارتباط ذلك بمسألة إنهاء «دافنة وحقوق النفط، وهي هذا الإضرار بأن قرار  
الولايات المتحدة بالنظر إلى المسألة الامعانية من زاوية تأمل حقوق النفط  
محاصرة النفوذ السوفييتي في جنوب اليمن واثيوبيا، يريد من احتمالات  
المواجهة المباشرة، وبينما لا يشكل يا من هذه الأسباب منفردا سببا كاميا  
لإثارة صراع مباشر بين القوى العظمى في المنطقة، فإن مجموع هذه  
الصراعات في لحظة تاريخية تراجيدية قد يؤدي إلى أزمة تشمل كل المنطقة  
ولهذا فإنه على حركة عدم الانحياز أن تعمل ما توسعها لتهنئة هذا الصراع  
وتجنب هذه الكارثة

كذلك فإن منطقة جنوب آسيا والمحيط الهندي تتأثر بشكل مباشر بتطور  
الأوضاع في جنوب غرب آسيا، فكل من الهند وباكستان قد شعر بوطأة أزمة  
الطاقة إلى درجة كبيرة بسبب روابطهما الاقتصادية مع البلاد العربية وأيضاً  
فإن إدخال منطقة المحيط الهندي ضمن مجال النشاط العسكري للأساطيل  
الأمريكية، ومسئولية لاتحاد السوفييتي أيضاً في هذا المجال قد أدى إلى  
سرعة سباق التسلح الذي بدأ في المنطقة منذ نهاية الستينيات وعموماً فإن  
العلاقات بين دول جنوب آسيا - بالمقارنة - هي علاقات عادية وحتى عندما  
تكون هناك خلافات كبيرة في وجهات النظر مثل تلك التي بين الهند وبنغال

حول الاقتراح النيمالي بإقامة "منطقة سلام" أو بين الهند وباكستان حول تفاصيل معاهدة عدم الاعتداء فإن الحوار الدبلوماسي لا ينفطع، كذلك فإن هناك ريادة في التبادل الاقتصادي والثقافي بين أكثر دولتي في المنطقة، كما تزحد قضية التعاون الاقتصادي بين بلاد جنوب آسيا بحدية من كافة دول المنطقة وسرع كل هذا فإنه من المحزن أن العلاقات الهندية الباكستانية قد أصابها الاضطراب، وتضاوت إمكانية تخفيف سباق التسلح الذي يصر بحط التنمية في كلا البلدين، وذلك للحساسية العلاقات بين البلدين تجاه مشكلات القارة الهندية والمشكلات العالمية، ويؤدي هذا الوضع إلى نتائج خطيرة، فكثير من أزمات العالم الثالث لها أعداد أكثر خطورة من الأزمات العسكرية التي يمكن توقعها أو منعها أو امتصاصها وهي الأزمات التي تجد جذورها في الفقر والاضطهاد وفي الاستغلال المحلي والإمبريالي فاقطار شبه القارة الهندية تحتاج للمساعدة من أعضاء المجتمع الدولي وخاصة أرسقراطية هذا المجتمع لتحقيق التقدم بطريقة بطامية وسلمية، وهو المسار الذي قطعت التطورات الأخيرة بالعالم والمنطقة

وهي جنوب شرق آسيا وشمالها الشرقي تؤدي المشكلات بين الأقطار الآسيوية والهند صينية، وبين تايران والصين وكذلك بين دولتي كوريا إلى صعوبة التعايش بينهما، والصراعات بين دول هذه المنطقة معروفة إلى حد لا يصبح فيه مضطرين إلى تقديم تحليلات مفصلة لها ولكن ما يهمنا هو الإشارة إلى أن هذه الصراعات الإقليمية تستمد حيويتها وطاقة بعضها من ارتباطها بالتماسة على الصعيد العالمي بين القوى الكبرى، والتي تمثل أهم مشاكل عالمنا المعاصر وحتى ٢٠ عاماً مضت كانت أوروبا هي المركز الوحيد للصراع العالمي أما اليوم فإن اللواحة قد انتقلت بفعل التطورات التكنولوجية إلى الشرق حيث تتواجه الجيوش الصينية والسوفيتية، وتقام الترتيبات العسكرية لمواجهة القوة السوفيتية وفي هذا المجال فقد أتت الشهور الثماني عشر السابقة من عمر إدارة ريجان بعناصر جديدة وخطيرة على

الوضع الاستراتيجي إذ خرجت علينا مفكراً جديدة من نوع أن الانتصار في حرب ذرية هو أمر ممكن وأنه يمكن تخفيض مستويات الدمار الناشئة عنها والتحكم فيها . وببعض أصبحت هذه الأفكار مقبولة في أوساط الإدارة الأمريكية. فإن أيا من البشر العقلاء لا يمكنه أن يقلل منا هذه الأفكار وبني سكان عرب أوروبا التي سوف تكون في أي سيناريو للعداء بين القوتين لأعظم مسرحاً للحرب الذرية فإن مبدأ استخدام القوة النووية لردع هجوم بالأسلحة التقليدية يعد أمر مرفوض تماماً وقد أظهرت دراسات كثيرة مدى الخطر الذي تمثله حرب نووية على الجنس البشري.

وواحد من المظاهر التي تمنع الأمل في عالم اليوم هو التأكيد المستمر على الموقف الحماهيري المعادي لمثل هذه السياسات الخطيرة، كذلك فإن إعلان الحكومة السوفيتية عمداً أنها لن تكون الدائمة باستخدام الأسلحة النووية يعد تطوراً إيجابياً هاماً . وقد أعطت الصبح وعداً مشابهاً عندما أجرت تجربتها النووية الأولى عام ١٩٦٤، وعلى حركة عدم الانحياز أن ترمع صوتها عالياً ضد استخدام الأسلحة النووية بأي شكل وفي أي وقت.

#### ٤

إن الدول الصغيرة في عالم اليوم تواجه وضعاً صعباً، إذ تفرد الدول القوية باتخاذ القرارات التي تهم العالم أجمع، وفي الحالات النادرة التي تتمكن فيها الدول الأقل ضعفاً من الاعتماد بمصالحها عن مجال نفوذ الدول الكبرى، فإن ذلك يكون أيضاً ضد مصالح الدول الأكثر ضعفاً ، ولأسف فإن الصراعات على كافة المستويات تتداخل، وتطلب الطبيعة العالمية للصراعات على طبيعتها المحلية، إذ تسيطر الدول الكبرى على حركة تابعها وبالرغم من كل هذا فإنه لازالت توجد فرص للمناورة أمام الدول الصغيرة، إذ لازل يوجد نظام - غير جيد ولكن له بعض الفاعلية - يعتمد على الأمم المتحدة، مجلس الأمن، الجمعية العامة، الوكالات المتخصصة ومشاركة القوى الكبرى في هذه المؤسسات يجعل من الممكن تجنب الأزمات في اللحظة



الأخيرة أو احتوائها ومحاكماتها عند مستوى منخفض لصالح كل دول العالم كذلك فإن الدول المؤسسة لحركة عدم الانحياز مثل الهند ومصر قد اعتادت أن تستخدم النفوذ الأدنى للحركة في إطار نظام القوى العالمي القائم.

لقد بدأت حركة عدم الانحياز في أيام ما قبل التأسيس كحركة جماعية ضد الاستعمار. وقد تطورت مؤخراً لتصبح منظمة للتصامن ضد كافة أنواع الاستعمار الجديد. ففي ١٩٦٦ كانت مشكلة تصفية الاستعمار قد أوشكت على نهايتها إذ أدى اختفاء الإمبراطوريتين الاستعماريتين الرئيسيتين نهائياً إلى جعل استمرار الإمبراطوريات الأقل شأنًا غير ممكن فاحتفاء الإمبراطورية البرتغالية كان عندئذ مجرد مسألة وقت وحسب في هذه الحالة، فإنه يجب أن نلاحظ أن عملية تصفية الاستعمار قد اكتسبت قوتها من مزيج من حروب التحرير وصعق الرأي العام الذي عبر عن نفسه في الأمم المتحدة، وكان له أثره على النظام السياسي في الدول الاستعمارية نفسها أما المشكلات التي حلقتها الاستعمار البرتغالي وراءه في مستعمراته السابقة، فهي مشكلات ذات طابع أيديولوجي معاصر تعد جذورها في العمليات الاجتماعية التي تحدث في بلاد العالم النامي، وآخر مستعمرتين في أفريقيا هما رينيانوي التي استقلت منذ سنتين، مزيج من الكبح والمفاوضات، ولم يبق إلااميبيا التي يرى وكلمة أمل للتطورات الأخيرة التي يمر بها الموقف هناك.

ويظهر عدد كبير من الدول المستقلة حديثاً على المسرح الدولي قد أدى إلى توسيع عضوية حركة عدم الانحياز في الخمس سنوات الماضية، فعالية الحركة أصبحت بمقدور عالمية العالم النامي، واليوم فإن انتهاء دولة من العالم الثالث لحركة عدم الانحياز ليس مجرد سلوك يفرسه الشعور العام، ولكنه قضية انهاء فكل الدول المستقلة حديثاً تنضم لمنظمة الدول غير المتحاربة بطريقة البية. كما تسعى الدول التي انضمت عن الحركة في فترة ماضية لأسباب أيديولوجية أو قومية للحصول على عضويتها ثانية، ومن المعتقد أن

الانتساع في عضوية حركة عدم الانحياز قد أدى إلى زيادة التناقضات فيما بين أعضائها ولكن هذه ليست ظاهرة جديدة، ففي عام ١٩٦١ فإننا شاهدنا هذه المشكلة - وإن كانت على نطاق ضيق - ففي بادئ الأمر العروفة لحركة عدم الانحياز - كانت مشكلة العلاقات بين دول الحركة مشكلة قائمة وقد علمنا عبر السنوات أن تتعاضد مع هذه المشكلة بالتوصل إلى قرارات جماعية في القضايا السياسية، ويتأجل بحث المطالبات الإقليمية

وتتداخل برامج حركة عدم الانحياز مع استراتيجية مجموعة الـ ٧٧ في الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ففي قضايا سرع السلاح والتمييز العنصري، ونصفية الاستعمار، وقضايا التنمية، فإن الدول غير المحايزة تمارس ضغطاً فعالاً في الأمم المتحدة

ونتيجة لطبيعة ساء الأمم المتحدة، وتركيز القوة فيها في يد القوى العظمى، فإننا نعلمنا عبر سنوات أن تكيف أنفسنا مع حقائق الموقف، وأن نحاول بحال التعديلات على النظام الاقتصادي العالمي بوسائل الإقناع والدعاية والمفاوضات وفي هذا الاتجاه، فإننا لم نحرم أنفسنا من مساعدة الجماعات المعاطفة في العالم المتقدم، والشعوب في استكشافها وهولندا، جماعات تابعة هامة في عديد من الدول للرأسمالية تكف معنا في سبيل بناء نظام اقتصادي عالمي عادل

ولأسف فقد أخرجت الدول الاشتراكية نفسها من حوار الشمال والجنوب تحت دعوى أنها لا يجب أن تتحمل مسئولية الاستقلال الإمبريالي لشعوب وإن كانت الدول الاشتراكية قد ساعدت بلاد العالم الثالث في جهودها الترموية بمساعدتها على بناء قاعدة من الصناعات الثقيلة وغير تقنية القطاع العام في اقتصاديات العالم الثالث، وبالتالي فإن المجموعة الاشتراكية قد قامت بدور متعدد الأبعاد في بناء الاقتصادى وتكملة لصورة فإن عليها أن لا ينسى الدور النشط الذى لعبته بعض الدول المتقدمة

في تقديم المساعدات للعالم الثالث، والتعصيب الهام من المساعدة الذي يصل إلينا عبر المنظمات النقدية الدولية، وبالرغم من أن لنا جميعاً تحفظات على أنشطة البنك الدولي وممارساته التفضيلية، وكذلك على السياسات التي يشعها صندوق النقد الدولي، إلا أننا لا ننكر الدور البناء الذي لعبه في بناء اقتصادياتنا

لقد وصل حوار الشمال والجنوب اليوم إلى مرحلة حاسمة وبلاد مثل الهند ومصر التي لا تنتمي لأيا من الكتلتين المتطرفتين في حركة عدم الانحياز عليها أن تعمل لكي يصل هذا الحوار لنتائج إيجابية وفي هذا الإطار فإن علينا أن نفعل ما في وسعنا لإقناع الدول الرأسمالية الغربية خصوصاً اليابان وألمانيا الغربية والولايات المتحدة بضرورة أن تبدي قدراً أعلى من التفهم مما أبدته حتى الآن لنتائج الاحتجاجية والسياسية للسياسات الاقتصادية الحالية في المجتمعات الفقيرة، وخاصة لأن الإدارة الأمريكية تعمل على تشجيع نظام السوق والملكية الخاصة على حساب التخطيط والملكية العامة وعلى أي الأحوال فإنه لا يوجد حل بسيط يمكننا بمقتضاه أن نحل الحوار مع الولايات المتحدة فعلاً ومثمراً، ولكن عموماً فإنه يجب علينا أن نتحلى من التسيب الدوجماتي، وأن نأخذ في اعتارنا النتائج للعقدة سياسياً واجتماعياً للسياسات الاقتصادية بحكمها في هذا ليس فقط العوامل الاقتصادية وإنما أيضاً العوامل السياسية والاستراتيجية وعليها أن يصح هذه العناصر جميعاً في تناول وعي الولايات المتحدة والمؤسسات النقدية الدولية حيث لا تغنى الوصفات الحسابية عن أحد حدود قدرات الجماهير المحرومة على التسامح والصبر والمهم هو أن نتجنب كل أشكال الإثارة الحطالية، وأن نكتشف مساحات اللقاء المشترك في مرحلة صعبة نعاني فيها البلاد المتقدمة من الانكماش والبطالة وعلى أي جدول أعمال تصبغه الدول غير المحاربة لمعالجة قضاياها الاقتصادية أن يصمم مشروعاً محدداً لإشراك

لدول الاشتراكية في الحوار بين الشمال والجنوب وقد تساعد حمرة بعض اسلاد الاشتراكية فيما يتعلق بالعلاقات بين الاقتصاديين الراسمالي والاشتراكي والتبادلات التجارية والتكنولوجية بينهما في هذا المجال، وعلى كل من المجموعتين الدوليتين أن ترتب علاقاتها بدول العالم الثالث ليس بشكل منفصل وإنما بطريقة علمية وبناية، وهذا أيضاً فإن اسلاداً مثل الهند ومصر وبوجوسلاويا بحيرتها وبحرائها تستطيع أن تساعد على التوصل إلى حلول وترتيبات جديدة بين استبعاد لأي دولة أو مجموعة من الدول

هذه المشكلات الاقتصادية رغم أهميتها لا يمكن فصلها عن المشكلات الأخرى السياسية والاستراتيجية، فإنه بالنسبة للعلايين التي تعيش تحت حط الفقر يصبح الاحتيار بين الموت والتفجيرات النووية، أو الموت البطيء بالأمراض والحجاعات والكوارث اختيار غير ذي معنى كذلك فإنه يجب أن تعطى أهمية مساوية لحلق السلام بطريقة فعالة ليس فقط عبر منع الحرب، و بما أيضاً بناء المؤسسات المضادة للفوضى قوياً ودولياً، ولهذا الغرض فإن حركة عدم الانحياز عليها دور هام في صياغة برنامج جاد وتفصيلي لتنمية الاعتماد الجماعي على النفس بين الدول النامية، وأيضاً لزيادة قدرتها على المساومة في القضايا السياسية والاقتصادية في مواجهة القوى الكبرى والمتروبولات لارأت مستعمرة في مرض هيمنتها، ومهمتها خلال العقود القادمة أن تستبدل الروابط التي تربطها بالسلاد الاستعمارية بعلاقات بين بلادها الأكثر قدرة على تفهم مشكلات بعضها البعض، ومفاهيم مثل التكنولوجية اللاتئة والحوار العمى والاقتصادي بين السلاد النامية، والاعتماد الجماعي على الذات سوف تكتسب معانها عندما يكون هناك وعي مستقر بالوضع الدولي، وبالاحتياجات الفعلية للدول للتخلفة

وبتقييم دقيق لاحتياجات الدول في حركة عدم الانحياز، فإن سكرتارية حركة تصبح أمر مشكوك في فائنته ذلك أنها سوف تنال في محابة

الاتجاهات الأيديولوجية التي تتبناها الدولة التي يتصانف أن تكون رئيسة  
لمؤتمر الحركة

على العكس من ذلك فإن منظمة دائمة لجمع المعلومات والتعاون والبحث  
والإرشاد، والتي نستطيع أن نسميها منظمة أو سكرتارية أبحاث والتي  
تستخدم أحدث تكنولوجيا الحاسبات الآلية لمرج الطالب المختلفة لبلدان  
الحركة، والتسهيلات والإمكانيات التي يمكن أن تقدمها لبعضها البعض  
وهذه المنظمة قد تكون مداسة لإدارة عملية الاعتماد الجماعي على الذات

ومن المهم ملاحظة أن أيديولوجيا حركة عدم الانحياز الخاصة بالاعتماد  
الجماعي على النفس ليست أيديولوجيا صدامية ولكنها محاولة في إطار  
النظام الدولي القائم للحضور على أقصى المكاسب وهذا لا يعنى أننا مقنعين  
بالنظام الحالي للأشياء، والذي هو غير عادل على الإطلاق سواء على مستوى  
المجتمع الواحد أو على مستوى المجتمع الدولي ككل فاعضاء عدم الانحياز  
يؤمنون بأن اصلاح النظام الدولي يجب أن يتم من خلال الإقناع والدعاية  
وليس عبر المواجهة أو الصدام بين مجموعات مختلفة من الدول وبعض هذا  
المهج يتناسب توجهها ناحية الوضع الغربي وغير السوي لمنظمة الأمم المتحدة  
وإحدى يمثل تجسيد للأوضاع عند عام ١٩٤٥، بل حتى هذا ليس صحيح،  
فلعشرين عاماً لم تعترف الأمم المتحدة بالعصر الشعبية عضواً فيها، وهي  
كذلك لا تقيم أي علاقة مع الحقائق القائمة في عالم اليوم فحق اللقيط أو  
ضرورة الحصول على إجماع الدول الكبرى على قرارات مجلس الأمن هو  
الذي يسمح لإسرائيل بالنهوب من العدالة كل هذا يجب أن يخضع للتغيير،  
ولكن التغييرات يجب أن تكون سلمية، وباتفاق الدول الكبرى والصغرى

فإصلاح نظام الأمم المتحدة أو مقرطة النظام الاقتصادي العالمي، وخاصة  
إعادة بناء المنظمات النقدية الدولية على أساس مبادئ أكثر عدلاً،  
والاستخدام العقلاني للمصادر الباصرة من المعادن والبروتينات في البحار

على أساس المساواة بين كل الدول واعتبار هذه المعايير إرثاً مشتركاً للإنسانية، وأخيراً صياغة برنامج عالمي لتحريك ولو جزء من الثروات الموجهة نحو برامج التسليح لصالح برامج التنمية وتوفير التسهيلات لمصادر الديون وتوفير المعرفة الفنية

هذه هي أهم الموضوعات على جدول أعمال حركة عدم الانحياز وإذا ما وجهت الحركة طاقاتها لتحقيق ذلك البرنامج فإننا نكون قد بدأنا في السير نحو حل مشكلتنا الفردية والجماعية

## عدم الانحياز في العالم المعاصر

بقلم: د/ فهد دات

ترجمة: طارق المهدي

أصبح عدم الانحياز يعني كل شيء لكل الناس حتى أن أعداء التفسيريين قد تحولوا اليوم إلى دعاة متحمسين له وذلك ماداموا قادرين على استخدامه لإحداث التغييرات التي يستهدفونها هي السياسة الخارجية وهو ما يؤثر التساؤلات حول الجوهر التاريخي لعدم الانحياز وكيف يمكن تحديد المعاصر الأساسية مفهوم عدم الانحياز من خلال تلك المعايير التي وضعها رواد الحركة

ربما كان من الأفضل أن تبدأ باستبعاد كل ما لا يدخل في نطاق عدم الانحياز، فقد أكد (جواهر لال نهرو) على أن عدم الانحياز لا يعني تكافؤ المسافات بين الدول غير المحايدة والدول الكبرى مؤكداً على رفضه التام لاصطلاح هذا التكافؤ مع اقترانه الكامل باستقلالية القرار وهو ما عبر عنه وزير خارجيته في اجتماع اللجنة البرلمانية الاستشارية للشؤون الخارجية بقوله إما لا يمكن أن نكون من السداحة والغدا، بحيث نطيط أو نساوي بين الصديق والعدو أو نبي من يقف معنا ومن يقف دائماً ضدنا، إن قبول الهند مبدأ عدم الانحياز لا يعني أن تفقد قدرتها على التمييز حتى تصير دولة بلا أصدقاء، ذلك أن مصالح اسلاء الأساسية سواء كان البلد المقصود هو الهند أو مصر أو يوغوسلافيا - هي التي لايمان نحتل الأولوية في الاهتمام

وقد طالب (نهرو) مع غيره من مؤسسي حركة عدم الانحياز كافة الدول الماسة من أجل التمسك هي العالم بأن تتكاتف للحفاظ على استقلالية القرار وحقوق المانعة ولندعيم استقلال بلدان اسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، ولم يكن (نهرو) كغيره من مؤسسي الحركة على استعداد لاتحاد موقف مسبق

من أي قضية لمجرد أن هذه الدولة أو تلك قد اتخذت تجاهلها وهنا يجبر القرار المستقل كأحد العناصر الأساسية الثلاثة التي تقوم عليها فكرة عدم الانحياز، بله النضال ضد الاستعمار بكافة أشكاله السياسية والاقتصادية وربما يكس في هذا العنصر جوهر مبدأ عدم الانحياز بل وأحد دواعي ظهور الحركة أصلاً إلى حيز الوجود

ويعتبر الاعتدال هو العنصر الثالث الذي يركز عليه كيان الحركة ورغم ما قد يبدو في ذلك من مقارقات إذ أن المقصود بالاعتدال هنا هو سبل أقصى الجهود الممكنة من أجل الحفاظ على علاقات طيبة بالقوى الكبرى بل وبكبر عدد ممكن من الدول مع مراعاة المصالح القومية لكل منها بالإسراع إلى ساء حضور للثقة مع السعي لتخفيف حدة التوترات الدولية والسير قدماً نحو تحقيق السلام العالمي، وهذه العناصر الثلاثة المتداخلة والمتشابكة والمتروطة هي أساس عدم الانحياز ولكن مع اتساع الحركة وانتشارها أصبحت إليها عدة دول تفتقد إلى هذه العناصر في سياستها الخارجية، أما الهدف فقد تمسكت بدقة بهذه العناصر وحرصت كل حكوماتها على الحفاظ لعلاقات متوازنة مع كافة الدول وبحيث لا ترحح كحة إحداهما على حساب الأخرى وذلك في محاولة حادة منها لتتعية كافة الروابط مع الدول جميعاً كبيرها وصغيرها ومع مراعاة عدم التصحية باعتبارات الأمن والمصالح القومية

هذا وكان قيام حركة عدم الانحياز بمثابة الرد على إنشاء الأحلاف العسكرية العدوانية بما ترتب عليها من تقسيم العالم إيديولوجياً بل وتقسيمه إلى مناطق نفوذ وهيمنة بصرف النظر عن وسائل تحقيق ذلك، تلك الأحلاف التي لم تكن سوى إحدى نتائج الحرب الباردة تحولت إلى أوزق صاعقة في الصراع الدولي كما أصبحت تجسيدا للتدخل الاستعماري الأجنبي في البلدان النامية، فكان من البديهي أن ترفض حركة عدم الانحياز الأرشاط معثل هذه الأحلاف، إلا أنها لم تقم كمحاولة لحلق كتلة جديدة فهي في أساسها ضد أسلوب التكتلات حتى أن تسميتها بالحركة كان يفرض إبعاد هذه تشبه عنها



إن الحركة تصادى بالأحد بالأساليب الديمقراطية واللامركزية وبحرية الحركة والقرار في المؤسسات ومنظمات والعلاقات الدولية وتعارض بشدة الطبيعة الهرمية الموروثة للنظام الدولي، وقد أكد إعلان (لوساكا) عام ١٩٧٠ على تحول العلاقات الدولية مرحلة تتغير ما ارتفاع موجة الاستقلال واتساع نطاق الدول المتطلعة إلى اتساع سياسات مستقلة حتى أصبحت الديمقراطية العلاقات الدولية إحدى ضرورات العصر الملحة وقد انصمت حركة عدم الانحياز إلى القوى التقدمية والديمقراطية والمحنة للسلام لتصبح محملاً هاماً لا يمكن الاستغناء عنه في النضال من أجل حرية واستقلال الدول والشعوب وإرساء قواعد الأمن والسلام بكل دول العالم ومن أجل التعاون والتضامن الاقتصادية والتقدم الاجتماعي ويؤكد قادة الدول والحكومات الأعضاء على ضرورة تنمية التضامن والتعاون بينهم مع مراعاة الطابع الديمقراطي للحركة

ومن عالياً ما تتجاهل النجاح الذي حققته حركة عدم الانحياز في تحويل مسار العالم نحو حقبة تاريخية جديدة تماماً بل وفي ميلاد قوى جديدة وسقوط قلاع قديمة، فانها تيار لنظام الاستعماري التقليدي وظهور البلدان المستقلة بهذا الحجم لانهل بل ويرور الدول الاشتراكية، كلها أحداث حسام وعلامات تحول لم يسبق له مثيل في العصور السابقة، فقد شهد التاريخ ظهور واحتفاء الكثير من الحضارات والقوى العظمى ولكن دور أن يتوقف مجراه، السيدة البحار "بريطانيا" قد سلمت أبقربتها المقدسة لتحتل الولايات المتحدة الأمريكية موقع القيادة الاستعمارية بدلاً من أوروبا الغربية ثم ظهر الاتحاد السوفييتي لينتدئ هذه القيادة ويتفوق عليها. ولا يعتقد أنه سيتحمل كثيراً تلك الامتيازات التي يفرجها العرب لنفسه أو سيقبل من الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها حق مقدس في السيادة على المحيط الهندي، ومن هذه السيادة إلى الخليج بالإضافة إلى احتكار البحر الأبيض المتوسط، بل محاولة البعثة على المحيط الهادي

هذا وقد أصبحت الولايات المتحدة عاجزة وغير راضية في التسليم بحقيقة توازن القوة مع الاتحاد السوفيتي بما يتضمنه ذلك منطقياً، أنها ترفض مبدأ المساواة على أمل إحياء زمن الهيمنة ذلك الزمن الذي سيطر فيه صقور الاستراتيجة العسكرية على الحكم حين كان العالم أمامهم ساحة مفتوحة لاستعراض القوة إلى الحديث عن سياسات الردع واختيار الدوايا والقوانين العسكري وكثف الأوراق وإن كان يجد هناك أدما صاعية إلا أنها عاجزة عن تقديم إطار مصد لسياسات بديلة وقد تردد الموقف الأمريكي تحبطاً مع تنامي القدرة السوفيتية على التدخل في القضايا المتجذرة في العالم وباستعداد حاسم لاستخدام هذه القدرة بالضرورة الكافية الملائمة لطبيعة القضية. مع التأكيد على أن السوفييت ليسوا معترعين لتعقب مناطق التوتر ومؤر الاتهاب في العالم إذ أن الحذر مارال هو مرصد سياستهم رغم أنهم قد استفادوا من كل الفرص السانحة التي استبقت مع التحويلات والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وعبر الثورات الوطنية التي شعلت مناطق عديدة من العالم حتى أن الولايات المتحدة الأمريكية قد وجدت نفسها مقيدة بقيود شبيهة بتلك التي وضعتها الآلة على ترومبيوس (سارق النار في أساطير اليونان)

وازداد الموقف تعقيداً مع نمو حركة عدم الانحياز واشتداد عودها بهوسول عدد الدول لنامية إلى ١٦٠ دولة حتى أصبحت كياناً يتعبد على الدول الكبرى أن تعرض عليه أمراً أو مساراً وتضائل تأثير القوى الكبرى على الحركة حتى كاد يصبح شيئاً في عداد الوهم، بل أن الحركة في حد ذاتها أصبحت قوة يمكن الاعتماد عليها وظهرت كعامل مؤثر في الأحداث الدولية رغم عدم ظهورها من الشائعات الداخلية والاحتلامات حول الاحتياجات العسورية ورغم انتقارها إلى القوة العسكرية الكافية. أضف إلى هذا ما تغلبه الحركة من تخلف اقتصادي

هذا ويمكننا أن نرى صورة كاملة للاوضاع الدولية الراصة إذا ما أضفنا إلى هذه التعقيدات ظاهرة أخرى شديدة التعقيد والتناقض وهي ظاهرة القوة

الرابعة، فقد تسابقت القوى الكبرى في ملا ترساناتها بالأسلحة الرهيبة بيد أن الصوابط القائمة على استعمال تلك الترسانات ظلت كما هي وإذا كان ما سبق هو أحد جوانب الصورة فإن الجانب الثاني ينضم حصول القوى الكبرى على درجات متفاوتة من حرية الحركة في استخدام القوة العسكرية لمواجهة قضايا معينة مثلما يحدث اليوم في لبنان والسلفادور وأفغانستان، ودائماً ما تقوم الولايات المتحدة الأمريكية باستخدام القوة العسكرية عند الحاجة بحجة مكافحة التوسيع السوفيتي

وتستطيع الدول الكبرى دائماً أن تعارس صفعاً وتحلاً بشكل غير مباشر ومن خلال عملاتها، تماماً مثلما تستطيع أن تعارس ذلك بشكل مباشر، وأبرز الأمثلة على ذلك هو ما يحدث في لبنان اليوم، فالعدوان الإسرائيلي الصارخ لم يكن ممكناً بدون التأييد الأمريكي المطلق، هذا بالإضافة إلى تفكك الصف العربي الذي ساعد إسرائيل على التوسع في مخططاتها العدوانية حتى غرب آسيا وهذا لا بد من الاعتراف بالنكسة التي منيت بها حركة عدم الانحياز، صحيح أن الحركة لم تتخذ أبداً الطابع العسكري لكن وجودها المعنوي وتأثيرها السياسي القوي ما كان قد اهتز، إلا أن عجزها حتى الآن عن القيام بدور إيجابي في حرب الخليج بين العراق وإيران أو في مواجهة العدوان الإسرائيلي على لبنان قد حلف جروحاً عائرة يحتاج شفاؤها ربما وجهداً غير قليلين

وقد لا يبدو غريباً أن نجاح هذه الحركة كان أحد أسباب النكسة التي أصابتها حيث أنها نجحت كقوة جذب هي ضم عدد هائل من الأعضاء من بين دول العالم وهبط إلى ٩٦ عضواً خلال عشرين عاماً ومع هذا التصخم العددي يكثر الخطر، فكثرة العدد وإن كانت مؤشراً على النجاح إلا أنها قد جلست معها تعارض الأفكار والمواقف حتى تحولت الحركة في نهاية الأمر إلى كيان دولي غير متجانس يشبه الرسم النهائي للصغر للأمم المتحدة حيث ترتفع معظم الأصوات في شغور غريب وبدون أي تجانس، وكل هذا الأسر يمكن إرجاعه إلى التساهل الشديد في شروط العضوية

وإذا نظرنا إلى الجانب الاقتصادي فإننا سوف نجد أن القوة قد اتسعت في الدول المتقدمة والدول النامية فالدول المتقدمة ورغم أنها مارالت عاجزة عن تحطى الأزمات الاقتصادية الدولية بل ومن الخروج من قصة التضخم الركودى الذى سميت به فهي تمتلك قدرات اقتصادية ضخمة ولكن الصورة تصبح أكثر من مدعاة للقلق والنشازم وأشد سواداً إذا ما نظرنا إلى الدول النامية مع استثناء تلك التى أنعمت عليها السماء بهمة المفظ إلا أنها جميعاً مارالت عاجزة عن التخلص من التبعة لأحطوط الاقتصاد الغربى

وهناك جانب آخر للصورة الدولية لابد من إلقاء بعض الضوء عليه وهو مثل سياسة الانعراج والعودة إلى حالة الحرب الباردة وبحول سباق التسلح بين القوتين الأعظم إلى مرحلة أكثر رعباً حتى حيم شبح الحرب المخيف على العالم مرة أخرى، ويجب أن لا يغيب عن أذهاننا أن اهتمام سياسة الانعراج وتغشى عدم الاستقرار الدولى ليساً إلا أعراض طبيعية لهذه المرحلة التحولية وأدلة على عجز القوى الكبرى المهيمنة من أن تتأقلم مع أو تقفل الحقائق الجديدة

ولعل هذا التعقيد يبرر جدوى سياسة عدم الانحياز أمام الجميع رغم كل ما أشرنا إليه حول إصانة الحركة بالتفكك وعدم التجانس بسبب اتساع بصورتها كنتيجة لسياسة الحرب الباردة ولتعاقم المشاكل الاقتصادية الداخلية إذ أن الدور الذى يمكن أن تلعبه هذه الحركة اليوم مارال موهج ثقة وأمل كبيرين لقد مات بديهيها أنه فى العصر الحالى لا يمكن لأى دولة أن تصمد بمفردها عبر سياسة انعراجية حتى أن (الصين) نفسها قد أنكرت هذه الحقيقة فزجت نفسها - ربما دون تحطيط وتدهور كافيي - فى الكثير من الأحلاف

والنقطة الجوهرية هنا هى أهمية وحدة نول عدم الانحياز بما يعنيه ذلك من جهد مزوب للحفاظ على تماسك هذه الوحدة حيث أن فعالية الحركة تكفى فى وحدتها فى الوقت الذى لا تؤدى فيه المواقف الفردية سوى إلى العزلة، كما

- إن هذه العالمية تزداد كلما تمسكت الحركة بمبادئها الأساسية، تلك التي يمكن تلخيصها في ظل هذه الأوضاع المعقدة في النقاط التالية -
- دعم استقلال الدول المستقلة حديثاً ورفض الاستعمار ومواجهة السيطرة الاستعمارية بكافة أشكالها التقليدية والحديثة.
  - النضال من أجل رضاء نظام اقتصادي عالمي جديد
  - توخي الحياد والاعتدال والعمل على تخفيف حدة التوترات الدولية لمساعدة العالم على تخطي هذه الحقبة التاريخية وعلى تغيير طبيعة العلاقات الحالية دون اللجوء للعنف
  - توحيد الجهود في العمل على إنهاء أو محدود تخفيض حجم نفوذ القوى العظمى في العالم بفرض اتوصل لحلول عادلة للمشاكل الإقليمية العديدة على ضوء مبادئ عدم الانحياز ودون أي تدخل مباشر ومدمر بالضرورة من قبل القوى العظمى
  - قد لا تكفل مساعيها بالنجاح في مواجهة كل القضايا وبالذات في الوقت الراهن لكنها سوف تساهم على الأقل في وضع أسلوب وإطار عمل يكون بمثابة بؤرة لجميع تدريجي للقوى متحاه البقطة الكبرى
- والأهمية الآن هي كيفية المزج بين النضال من أجل الحرية والاستقلال والحكم الذاتي والتخفيف من حدة التوترات الدولية وقطع خطوات نحو بناء الثقة من أجل تحقيق الحاجة القصوى للسلام في الوقت الذي - وهذا ليس اجتراراً لموسومات مستهلكة - يحوّز العالم فيه حوالي خمسين ألف قبيلة نووية ويصق مليوناً من الدولارات في كل دقيقة على التسلّح
- لقد برزت أهمية بحث الحياة في أوصال الانعراج الدولي على ألا يكون رائفاً أو متحيزاً أو قائماً على حساب النول الداخلية من أجل التنمية وهنا يبرز دور حركة عدم الانحياز التي بات عليها أن تعيد ترتيب الأوراق بحثاً عن ذاتها وحشداً لقواها حتى لا تتعثر خطاها مرة أخرى في دربها الصحيح

## **الباب الثاني**

**الإطار السياسي والتنظيمي  
لحركة عدم الانحياز**



## القضايا الأساسية لحركة عدم الانحياز

بقلم: د. حروب عثمان

ترجمة: محمد صفى الدين

لقد كانت الجماعة الدولية التي خرجت لتوها من حطام الحرب العالمية الثانية، تنطلق بشغف إلى إقامة مبادئ التعاون الدولي السلمي وحل المنازعات الدولية بالطرق السلمية. إذ نصت اتفاقية يالطا التي عقدت في فبراير عام ١٩٤٥ بين القوى المتحالفة ضد ألمانيا النازية على بداية مرحلة من التعاون والتعايش السلمي. وألقي على عاتق منظمة الأمم المتحدة - التي نشأت فكرتها أثناء الحرب مهمة إعلال هذه المبادئ، وتعزيز مكافحة الاستعمار، واحترام سيادة الدول وحقوق الشعوب و لأمم في تقرير المصير.

بيد أن هذه التطلعات لم تدم طويلاً، إذ سرعان ما غرق العالم في تهديدات ومواجهات عديدة، حيث قوبلت نتائج تقرير المصير ومطالب الاستقلال بالوحشية والعنف. وأصبحت القوة عصباً هاماً في العلاقات بين الدول، ومع أن العالم لم يشهد حرباً عالمية منذ عام ١٩٤٥، فلقد سقط عديد من القتلى في الهند الصينية والشرق الأقصى وأفريقيا، وتعرض الملايين في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية للفقر والتخلف المستمرين، وهو ما يجعل أحداث الحرب العالمية الأخيرة تبدو أمراً يسيراً.

ويكمن السبب وراء هذا الموقف في وجود نظامين عالميين متصارعين تماماً، مهمل من يرى أن الصراع الذي انتاب النظام الدولي ميلاد الاتحاد السوفيتي عام ١٩١٧، والذي رادت حدته منذ عام ١٩٤٥ بانتشار الاشتراكية كنظام تنس في ظل حجر التعاون السلمي مستحيلاً، إذ تريد البلاد الاشتراكية القضاء على العالم الحر، ويريد الأخير دحر الشيوعية.

وبقد وجدت الدول الجديدة، التي نشأت عن الثورات المعادية للاستعمار منذ الحرب العالمية الثانية، نفسها مواجهة بهذا الموقف، ودارت بذهان



وعملاتها التساؤلات حول إمكانية خلق عالم يعسا فيه الحق في الاستقلال متضمناً حق اختيار النظام الاجتماعي والطريق التنموي وكذلك حق العيش في سلام ودار بالذول الجديدة تساؤل آخر حول إمكانية تطبيق النظام الاجتماعي واستخدام قدراتها في توفير حياة أفضل للشعوب بدلاً من سوء وسائل الدمار

### أولاً: تطور سياسة عدم الانحياز:

حدثت تطورات رئيسية ثلاثة بعد الحرب العالمية الثانية وهي ضعف القوى الاستعمارية، وظهور الاشتراكية كنظام عالمي، وريادة الولايات المتحدة للذول الإمريالية في العالم واحتل احتكاريو الولايات المتحدة مركز رجل لشرفة في العالم في احتواء المد الاشتراكي، وبحر الثورات المصادة للاستعمار، وارنكر الأمريكوي في ممارستهم لهذا الذول على صناعتهم التي سجت من استمرار الحرب، وعلى إمكانيةهم الاقتصادية والعسكرية، واستعماراتهم الرأسمالية لدى حلفائهم الأوروبيين ولكن تتمكن الولايات المتحدة من تحقيق أهدافها فلقذ سذلت محاولاتها لحذب الذول للكتل العسكرية، سذات منظمة حلف شمال الأطلسي في أبريل عام ١٩٤٩ وتسع ذلب منظمات أخرى مثل حلف شرق آسيا، وحلف بغداد الذي سعى فيما بعد منظمة الحلف المركزي، ومنظمة حلف أستراليا ونيوزيلندا والولايات المتحدة وغيرها من المنظمات وكان دعم سيطرة الولايات المتحدة هو الهدف من عقد هذه المنظمات

وكانت إقامة إسرائيل في مايو ١٩٤٨ في منطقة الشرق الأوسط حراً من المؤامرات الإمريالية العالمية ضد الاستقلال القومي والتقدم الاجتماعي، إذ حلقت إسرائيل لاستخدامها كراس جسر إمريالي وحارس قدر ضد تقدم حركة التحرر العربي

أما في الشرق الأقصى، فلقذ اندلعت الحرب ضد كوريا الديمقراطية في يونيو عام ١٩٥٠، وأرادت الولايات المتحدة حذب منظمة الأمم المتحدة نحو

برفيع، الحراوات ومساندة العدوان ضد كل من كوريا الشمالية والصين الشعبية وحرقت مرساً من إندونيسيا بثجة هريمنها على أيدي الفيتناميين في نيسان بيان هو، وهند جون فوستر دلاس وزير الخارجية الأمريكي حينئذ يعمل جماعي ضد توسع الصين الشيوعية، وبدأ الانزلاق نحو ما عرف في الولايات المتحدة بكارثة فيتنام، وهو ما أشتهر في العالم كواحدة من أعظم الملاحم الطويلة في تاريخ المقاومة

وواجهت دول أوروبا الشرقية الإشتراكية هذا الموقف بالانحسار في كتلة عسكرية بمقتضى حلف وارسو الذي كان بمثابة رد فعل لإقامة حلف شمال الأطلسي، ومن الحدير بالذكر أن انضمام الاتحاد السوفيتي لحلف شمال الأطلسي لم يحدث بما وافقة

ووجدت الدول الجديدة في أفريقيا وآسيا نفسها في موقف لا تحسد عليه حيث رفضت الارتباط بأي من الكتل العسكرية، ووقعت تحت تأثير صغوط الولايات المتحدة وجناتها للارتباط بهم إذ صغقت الولايات المتحدة على الهند لاتباع نهج باكستان قبول القوة النووية، والأمريكية وظلمت الولايات المتحدة من دول الهند الصينية لاوس وكمبوديا وفيتنام الانضمام لحلف شرق آسيا، رغم أن اتفاقيات جينيف عام ١٩٥٤ قد حظرت على هذه الدول الارتباط بأي أحلاف عسكرية وعندما رفضت هذه الدول فيما عدا فيتنام الحسمية هذا الطلب الأمريكي، ادعت الولايات المتحدة أن الحلف يشمل هذه الدول لوقوعها في مجال عمله وكان قرار الرئيس سبيهاوك بالتابع الجياد الإيجاسي في ظل هذه البيئة العدائية عملاً بطوليا

وكان رفض الدول الجديدة الانضمام لهذه التنظيمات العسكرية هو الرد على هذا الانحسار الإمبريالي الواضح على آسيا استقلت الهند وباكستان وبورما وسيلان ودول الهند الصينية وانتصرت القوى المعادية للعاشية في كوريا، ونجحت الثورة الصينية عام ١٩٤٩ وشهدت أفريقيا في نفس الحقبة

«مداع حركات التحرر الوطني، وكان نجاح ثورة يوليو بقيادة عبد الناصر وسقوط الملكية في مصر، وحصول غانا على استقلالها بقيادة نكروما مدنيين هاتين لحركات التحرر الوطني، حيث سادت مصر وغانا بقوة حركات التحرر العربية والأفريقية وأعلى النظامان منذ البداية لتناميهما لسياسة خارجية مستقلة وغير متحاربة

وفي ظل هذا المناخ انعقد مؤتمر العلاقات الأسبوعية الأول في بيودلي في مارس عام ١٩٤٧، وتلاه المؤتمر الثاني في يونيو من نفس العام وشجب المؤتمران كلا من الإمبريالية والاستعمار والاستعمار الجديد ووجه نداء بمناصرة حركات التحرر الوطني في المستعمرات وقام رئيس وزراء الصين شيانغ كاي شيك بزيارة بيودلي في ظل احتمال قيام القوات الأمريكية بالعدوان على الصين عبر أراضي كوريا تحت راية الأمم المتحدة وكانت نتيجة هذه المناقشات الثنائية والجماعية إعلان الأركان الخمسة التي ذكرت في بيان نهرو - شوانين لاي وفي إعلان مانديج عام ١٩٥٥

ولا يوجد تاريخ محدد لبداية استخدام مفهوم عدم الانحياز في العلاقات الدولية، وإن كان البعض يرى أنه استخدم في بداية الخمسينيات أثناء المناقشات الثنائية والجماعية السالفة الذكر ونفس النظر عن بداية استخدام مفهوم فإنه قد أضحى قبل نهاية الخمسينيات صياغة مألوفة تعنى رفض الدول الجديدة ولا سيما في أفريقيا وآسيا الانضمام إلى الكتل العسكرية الإمبريالية

ولم تجذب سياسة عدم الانحياز عدداً كبيراً من الدول حتى الستينات، وإن كان عدد قليل من الدول قد اتبع هذه السياسة في أواخر الخمسينيات وعقد مؤتمر مانديج في إندونيسيا في أبريل عام ١٩٥٥، واشتركت فيه الدول المستقلة آنذاك في أفريقيا وآسيا وأدان المؤتمر الإمبريالية والاستعمار الجديد ودعا لتعزيز بصال شعوب أفريقيا وآسيا والتشجيع فيما بينها ضد

قوى العدوان، كما دعا للتعايش السلمى بين الدول على اختلاف نظمها الاجتماعية. وطالب بزرع السلاح العام وحظر الانتشار النووي، واختصار واستخدام الأسلحة النووية، وذكرت المبادئ الخمسة لـ «نهرو - شوابس لاي» ضمن مبادئ ماندوبج العشرة التى أصبح إتباعها يعنى إتباع سياسة سلمية غير متحاربة

وتلا مؤتمر ماندوبج عقد مؤتمر الدول غير المتحاربة فى بلجراد عام ١٩٦١ حيث تم تحديد مبدأ عدم الانحياز بصورة أكثر وضوحاً وأصبحت شروط إتباع سياسة عدم الانحياز واضحة ومن الصعوبة بمكان أن تحدد بدقة الأنشطة الدبلوماسية التى تمتع به مؤتمرى ماندوبج وبلجراد، وهناك من يرى أن يوغوسلافيا - التى لم تحضر مؤتمر ماندوبج - كانت المحرك الرئيسى للمؤتمر، من حيث لم ترحبه الدعوة بعدد من الدول التى حضرته ماندوبج بحضور مؤتمر بلجراد مثل تايلاند وتركيا والعرب، ويجب العودة إلى المحركات الدبلوماسية آنذاك لفهم التحولات التى حدثت من ماندوبج إلى بلجراد ويرجح أن فكرة مؤتمر بلجراد قد موقشت فى لقاء بريوسى عام ١٩٥٦ بين عبد الناصر وبنهرو ونيتسو

وحضر المؤتمر الأول فى بلجراد خمس وعشرون دولة معظمها من أفريقيا وآسيا وكانت كوبا هى الدولة الوحيدة من أمريكا اللاتينية وأعلنت الدول غير المتحاربة فى هذا المؤتمر ولأول مرة أنها تمثل قوة ثالثة مدبرة للكتلتين المتعارضتين. كما وضع المؤتمر معايير العضوية فى الحركة والتى تمثلت فى التزام الدولة بالآتي

- أ - ألا تكون جزءاً من أى كتلة عسكرية
- ب - ألا ترتبط بترتيبات عسكرية ثنائية مع دولة عضو فى إحدى الكتلتين
- ج - ألا تسمح بوجود قاعدة عسكرية أجنبية على أراضيها أو تعارضها إن وجدت

- د - أن تساعد حركات الاستقلال والتحرر.
  - هـ - أن تتعمق سياسة مستقلة قائمة على التعايش السلمي.
- وكان متوقفاً من الدولة العصور لتحقيق هذه الشروط اتباع الآتي
- أن تحل منازعاتها بالطرق السلمية
  - أن تقدم مساهمة فعالة للحركات التحررية ويعمل كمتحدث باسمها
  - في المجال الدولية
  - أن تتصرف وفقاً لما يمليه الصنيع العالمي
  - أن تعزز التعاون والتعاون بين الشرق والغرب

والجدير بالذكر أن الحركة لم تطلب من أعضائها اتباع أيديولوجية واحدة فلقد أقرت مؤتمراً باندونج وبلجراو بجميع الأيديولوجيات، وقبلاً مبدأ حرية كل دولة وشعب في اختيار نهجه الخاص في التنمية ووضع سوكارنو في خطابه أمام مؤتمر بلجراو كيفية توصيل دولة عدم الانحياز لاتباع هذه السياسة فقال:

" لم يوجد تشاور أو اتفاق مسبق بيننا قبل اتباع سياساتنا غير المتمايزة بل على العكس فقد توصلنا لهذه السياسة مدفوعين بمطالبات مشتركة وأوضاع متشابهة ارتكزت على حركات متعاقبة، ولا توجد محاولة لإحداث التقاطع في سياساتنا، ولكن أحداً منها لا ينكر تأثيره بالآخر، فحدرة إحدى الدول في اكتشاف أن سياسة عدم الانحياز هي الصانع الأمثل لصداقة موقفاً القوي والدولي قد ساعدت الآخرين بلا شك على التوصل إلى استنتاج مماثل"

وعقد المؤتمر الثاني بالقاهرة عام ١٩٦٤، ولم تختلف القرارات التي صدرت في مؤتمر القاهرة كثيراً عن تلك السابقة عليها في مؤتمر بلجراو رغم التأثير الطفيف في الحاضرين إذ ظلت قضية دعم حركات التحرر ورفض الانتماء للكتل العسكرية في المقدمة وكان إدراك مشكلة الشرق الأوسط لدى

أعضاء الحركة عسكراً ملحوظاً في مؤتمر القاهرة إذ لم تكن المشكلة قد اتسحت بعد أمام عدد من الدول آنذاك بالدرجة التي أصبحت عليها بعد عام ١٩٦٧. وإن وجدت صيحات عدم الرضا عن وجود دولة إسرائيل والدور الذي تلعبه في منطقة الشرق الأوسط

وعقد المؤتمر الثالث في لوساكا عاصمة زامبيا عام ١٩٧٠، ولما كانت زامبيا آنذاك دولة مواجعة بمعنى الكلمة فقد مثل المؤتمر أهمية كبيرة لحركات التحرر الأمريكية ولم يكن أحد حينئذ ليتصور الانتهاء السريع للإمبراطورية البرتغالية في موريشيق وأنجولا بعد خمسة أعوام. ولم يكن أحد يستطيع التنبؤ باستقلال زيمبابوي، ماهيك عن مجرد التفكير في أعداد النظام العنصري في جنوب أفريقيا لنفسه لكي يتفاوض بشأن مستقبل زامبيا. ومن ثم فلقد كان تجمع ثلاثة وحسين عسكراً وتسعة مراقبي في لوساكا حافزاً عظيماً لقضية التحرر في أفريقيا ولم يكن من قليل الحاجة أن يخصص معظم وقت المؤتمر لقضية الاستقلال. ولقد أسهم مؤتمر لوساكا في تعزيز موقف حركة عدم الانحياز في نظر الشعوب الناصلة، إذ لم تصبح الحركة مجرد استجابة سلبية لوجود الكتل العسكرية بل سارت في طريقها للعب دور نشط في النضال من أجل الحرية والاستقلال

وبلاحظ المرء في هذا مؤتمر بداية ارتفاع الصيحات للمطالبة بالعدل الاجتماعي والمساواة في العلاقات الاقتصادية الدولية ودعت الدراسة القرائية التي قدمت للمؤتمر بعض التعاون ضد انقراض لتكوين اتحاد الفقراء للحرارة، وأصبح مطلب إقامة نظام اقتصادي دولي جديد مطلباً ملحا

وطرح هذا الموضوع للمناقشة أمام المؤتمر الرابع الذي عقد بالجزائر عام ١٩٧٢ وحضره ثلاثة وسبعون عسكراً وثلاثة وعشرون مراقباً وتأثرت لقرارات التي صدرت عن مؤتمر بالطبيعة الناصلة للدولة المصيفة إذ عقد المؤتمر في دولة نالت استقلالها من خلال نضال عسكري قاس ومن ثم لم

يمكن من قبيل المصافحة أن احتلت القرارات الصادرة في مؤتمر الجزائر من الناحية الكيفية عن القرارات الصادرة عن المؤتمرات الثلاثة السابقة وعقد المؤتمر الخامس في كولومبو عاصمة سريلانكا عام ١٩٧٦ وحضره ستة وثمانون عضواً وستة وعشرون مراقباً

ولم تحنار حركة عدم الانحياز في تاريخها أزمة كتلك التي إبتانها قبيل عقد مؤتمرها السادس في هامان عاصمة كويا في سبتمبر ١٩٧٩ لقد مارست القوى الإمبريالية ولا سيما الولايات المتحدة لأسباب واضحة عقد المؤتمر في كويا وشوهت وسائل الإعلام الإمبريالية كويا لطبيعتها الاشتراكية وصلاتها الوثيقة مع الدور الاشتراكية الأخرى وبخاصة الاتحاد السوفيتي ودار جدل حول عدم انحياز كويا، ومن ثم وجد المؤتمر نفسه مطالباً بمناقشة الأساس الفلسفي لعدم الانحياز، وصلة الحركة بالموقف العالمي الراهن وتعتبر المناقشات التي سبقت مؤتمر هامان مجرد بحث عن رؤية إيجابية ولكنها خيالية إذا ما قورنت بما حدث في هامان إذ يتوقع طبقا مؤتمر هامان أن تكون حركة عدم الانحياز أكثر مصالاة ضد الإمبريالية وسيستأ التاريخ عما إذا كان هذا الموقف الراديكالي هو السبب في الانقسام الذي أصاب الحركة

والواضح أنه قد حدث تغير راديكالي في محتوى الحركة في العشرين عاماً الماضية فهي تصطلح الآن بقضية رفض الكتل العسكرية، وقضية التوزيع المتساوي للموارد الدولية، ومسألة السعانة في ظل السلام والتقدم الاجتماعي في ظل العدالة

## ثانياً: تطوير مفهوم عدم الانحياز:

تركز الدراسات الأكاديمية التي تتناول مفهوم عدم الانحياز على ثلاث مجموعات من الآراء دارت حولها المناقشات في قمة عدم الانحياز الأخير الذي عقد في هامان

وترى المدرسة الأولى أن عدم الانحياز يمثل فلسفة للعلاقات الدولية، وطريقاً محدداً للتعامل مع التنمية الدولية. واقترباً محدداً من عملية صنع السياسة الخارجية أي أن عدم الانحياز طبقاً لهذه المدرسة عبارة عن حلالة لمفاهيم مرجعية متقاة، واستجابة للأحداث الدولية، أو عبارة أكثر دقة حلالة آمال ورؤية للعالم ومستقبله

أما المدرسة الثانية وتوجد في الغالب في الألب النظرية للعلاقات الدولية فلا ترى في عدم الانحياز أكثر من معط من السياسة الخارجية يتبعه عدد من الدول في العالم المعاصر ومن ثم فإن عدم الانحياز يحمل - طبقاً لهذا المفهوم - الملامح الرئيسية لسياسة خارجية تعطي الأولوية فيها للأهداف المراد تحقيقها، والاستراتيجية المطلوبة للوصول لهذه الأهداف ودرجة ما من الاتفاق مع منتهى هذه السياسة

وترى المدرسة الثالثة أن عدم الانحياز ليس فلسفة للعلاقات الدولية بحسب، ولكنه أيضاً نظام دولي في طور التكوين، ويمثل قيمة جديدة في العلاقات الدولية، ويتمتع هذا الرأي بحادية نظراً لأنه يبدو كبحث للمبادئ الديمقراطية العنيفة في السلوك والتعامل الدولي

وكيف لاحظنا أيضاً فإن عدم الانحياز قد بما كتوجه تجاه الحقائق الدولية مع ازدياد حدة الحرب الباردة، ولم يكن هذا التوجه منعزلاً بعيداً عن الحركة ولم يسع من التنسيق المسبق، ولكنه - كما ذكر سوكارنو في لجزيرة - معاً من العبارة المشتركة والتأثر المتبادل والأهداف المتشابهة للدول التي نهجت هذا النهج، ومما لا يقلل الحذل أن عدم الانحياز نتاج الحروب الباردة، ووجود الكتل الدولية وثورات التحرير الوطني، وهو أيضاً نتاج سلسلة من القضايا الدولية التي تمت بعد الحرب العالمية الثانية، ويسبب هذا التوجه طالمت الدول الجديدة من تحظى مكان هام في السياسات العالمية، ومدور استقلالي شرط في العلاقات الدولية



وهناك وجهة نظر لا يرى أن عدم الاختيار يتأج لمواجهة من الكتل، ولا يربطه بفكرة الاستقلال وانحطاف الاقتصادى وتحاول وجهة النظر بأن عدم الاختيار تختلط بدوافع وأهداف أخرى مثل العمل من أجل موقف جديد من العلاقات الدولية لا تستند فيه القوة، وتحترم فيه السيادة وحرية الاختيار ومن ثم يصح هذا المدأ سواط ويعرض محال يجب على الدول التعهد باتباعها

ومن الصحيح أن ظاهرة عدم الاختيار تختلف اختلافاً جذرياً عن مفهوم الحياد، وهذا هو السبب في اختلاف سلوك معظم الدول غير المتحاربة في علاقاتها الدولية اختلافاً يبدأ من سلوك الدول المتحاربة مثل السويد والنمسا وسويسرا ولكن هل من الممكن تحديد عدم الاختيار كما يطو لمبشرين اليوغسلاف في عدم الانضمام للكتل، حيث يجب على الدولة المتبعة لهذه السياسة عدم الانضمام للمنظمات المرتبطة بالكتل وعدم مناصرة أهداف الكتل ووسائلها محسباً أم مقرر أن المفهوم الشامل لعدم الاختيار ينسج من حاجة موضوعية متصلة بموقفا في السياسات العالمية والاقتصاد العالمى ومن أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية الداخلية وبصورة أخرى الاتتبع منه الدول سياسة عدم الانحياز لأسباب اقتصادية أيضاً وليس لفلسفة سياسية محسباً

### ثالثاً : عدم الانحياز والقوى الاجتماعية المعاصرة :

لقد صاحب تطور الرأسمالية في العالم بروز الطبقة العاملة كأنهم القوى في السياسات العالمية وتلعب الطبقة العاملة دوراً هاماً في جميع الدول بما في ذلك الدول التي ما تزال محتلة بقايا الإقطاع، وبذلك مرده أن الرأسمالية ألقت مسئولية تحطيم النظام القديم وخلق النظام الجديد على عاتق العمال

وأصبحت الثورات والديكتاتوريات والديكتاتوريات فاعلين عامين في النظام الدولي نتيجة لكل من الثورة الاشتراكية في روسيا، والثورات الاشتراكية الأخرى

بعد الحرب العالمية الثانية وتؤخذ تنظيمات العمال في الاعتبار عند اتخاذ القرارات بشأن القضايا الدولية في الدول التي لم يحمل العمال للسلطة فيها بعد. ولقد تحول العمال لفسادة أو مملوكة الدولة المملوك الدولي لحكوماتهم إذ سارت المظاهرات في مرسا احتجاجا على حرب المراتر، وهي لولايات المتحدة ضد العدوان على فيتنام، وشهدت شوارع لندن مسيرات الاحتجاج على العدوان الثلاثي وهكذا لعب العمال وتنظيماتهم دوراً هاماً في كبح جماح الممارسات المجرورية.

وتكونت حركات سلام عديدة تضم افراد من الطبقات الاجتماعية المختلفة، ومن ذوي المعتقدات الأيديولوجية والدينية المتباينة، ويعمل هذا الحشد من أجل منع السلاح العدم والتعاون السلمي بين الدول.

ويوجد في النظام الدولي، الزامن عصر احر هام يمثل في وجود عدد من لدول لا سيما في أوروبا الغربية تأمر في عدم التورط في السياسات العدوانية رغبة في تنمية عالم حال من التهديد النووي والطام الفاتحة ويمارس صلف هائل في هذه الدول من قبل السياسيين العازمين للحرب بكافة أنواعها، والمهاجرين للعنصرية والفقر. وكذلك من قبل حركات ذوي لحلفاء الديمقراطية الاشتراكية والليبرالية والمسيحية ويقدم هؤلاء الأفراد وهذه الحركات دعماً مالياً للحركات التحررية حيث يطالبون الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بتحديد ملاحهم ويقفون بمناهي عن المواقف متطرفة العادية للشيوعية والتي يرفع لواها حملات في كل من الأمريكتين وأوروبا الغربية.

ولا تستطيع حركة عدم الانحياز إلا أن تستفيد من هذه القوى الموحدة في عالم اليوم أقصى استفادة ممكنة لأنها تسعى من أجل الاستقلال ويزرع سلاح والمساواة في العلاقات الدولية والتعايش السلمي ويمكن للحركة الاستفادة من بعض أو كل هذه القوى في دعم سياستها على المستويين القومي والدولي.

وبرغم أن الأمم المتحدة ما تزال أهم المحافل الدولية للسلم والتعاون الدولي، فهناك محافل أخرى يمكن الاستفادة منها، ويمكن لحركة عدم الانحياز استغلال هذه المحافل أفضل استغلال ممكن كما تفعل في منظمات الأمم المتحدة ومن المهم في هذا المجال فهم الموقف الدولي الراهن والقوى الفاعلة في النظام الدولي والتناقضات الرئيسية والثانوية

ويلاحظ أن معظم الدول غير المنحازة تابعة أو شبه مستعمرة للإمبريالية الغربية، حيث لم يغير الاستقلال من موقف هذه الدول تغييراً حقيقياً. وستند الدول غير المنحازة في الدول الاشتراكية كالحليف الطبيعي في سعيها لتحرير نفسها من رقة الاقتصاديات الرأسمالية الغربية وبناء اقتصادياتها القومية المستقلة وكذلك ستند الدول غير المنحازة في العالم الاشتراكي بصيراً يمكن الاعتماد عليه في مقاومة الضغط الإمبريالي على اختلاف أشكاله. وعندما تتعرض دولة غير منحازة لضغط قوة إمبريالية تستلحق مساعدة القوى الديمقراطية داخل هذه الدول الإمبريالية

ومن الأهمية بمكان في هذا المجال أن نتذكر أن حركة عدم الانحياز لا تستطيع أن تقف معزل القوى الدولية التقدمية المعاصرة، وعلى الحركة أن تتحالف مع هذه القوى الأخرى لكي تتمكن من تحقيق أهدافها

**رابعاً : عدم الانحياز والقضايا الدولية الراهنة :**

يوحده عالم اليوم عدداً من القضايا الدولية في مقدمتها مشكلة سدق التسليح ونزع السلاح ومشكلة فلسطين ومشاكل الجنوب الأفريقي ومشكلة النظام الاقتصادي الدولي الجديد. ولكن من هذه المشكلات انعكاساتها الدولية وستتعرض الجنس البشري للعديد من المخاطر إذا لم يتم التوصل إلى حلول لها

ومن الصحيح أن القوى الدولية التي تناضل من أجل السلام والتحرير القومي والمساواة بين الدول لن تسمح بتزايد حدة أي من هذه المشكلات إلى

الدرجة التي تؤدي على مواجهة نووية ولكن المرد لا يستطيع أن يفرض الطرف من وجود القوى العنوانية والعنصرية التي تعد الجنس البشري لمواجهة الكارثة النووية

ولقد تمت حركة عدم الانحياز منذ البداية مواقف محددة بصدد معظم القضايا التي تواجه العالم وسوف تركز هذه الدراسة على أربع منها فقط رغبة في الإيجاز

## أ. سياق التسليح ونزع السلاح

يلاحظ أن الأسلحة التي تملكها الدول الآن يمكنها إبادة الجنس البشري تماماً من على وجه الكرة الأرضية. ويشكل التراكم المستمر للأسلحة تهديداً خطيراً للسلم والأمن الدوليين. كما تحول موارد بشرية ومادية هائلة نحو مصانع غير مشعة ويحدث هذا رغم أن الفقر يعم العالم إذ يعيش نصف سكان العالم في فقر مدقع، ويعتقر ١٢ مليوناً إلى المياض المليئة والمطالب الصحية العامة، ويغني ٧٠٠ مليوناً من نقص حاد في التغذية، ٥٥٠ مليوناً من الأمية، ويعيش ٢٥٠ مليوناً في مناطق حضرية دون مستوى مناسب، ويغني عدة ملايين من البطالة، ولا يتمكن ٨٦٠ مليوناً من أطفال الدول النامية من الذهاب للمدارس ومن ثم فإن امره يتعامل عن سحب توجيه الموارد للصحة للتسلح

ويتوقع أن يستمر سياق التسليح ما لم تلتزم الدول بعمد الحلول السلمية لمشكلات الدولية، وما لم تتعهد بعدم البدء باستخدام القوة في حل المشكلات مع غيرها من الدول ومع أن وجود الإمبريالية بعث المصدر الرئيسي للتوتر والعنوان الدوليين هذه الإمكان إيجاز حل لتراكم الأسلحة دون استئصال الإمبريالية وتستطيع حركة عدم الانحياز بمساعدة القوى الدولية الأخرى - أسلاف ذكرها في هذه الدراسة - تشكيل قوة هائلة تواجه العدوان والتوتر اسويبي، وتحلق مباحة للتعاون والمساعدة والصداقة المتبادلة

ويقع على عاتق الدول غير المنحازة الالتزام بما نص عليه مؤتمر بلجراد من رفض السماح باستخدام إقليمها كقاعدة عسكرية من قبل دولة أجنبية، أو كقاعدة لوضع أسلحة أجنبية. ولقد ظهر في الأوامر الحيرة ميل لدى عدد من الدول غير المنحازة إما بفتح تسهيلات في إقليمها للدول الأخرى أو بحول أحلاف عسكرية مع دول أخرى، وهو الأمر الذي يتعارض مع عقيدة عدم الانحياز تعام التعارض ومن الجدير بالذكر أن تحول الدولة غير المنحازة في ترتيبات تسمح باستخدام أراضيها من قبل قوات أجنبية يثير احتمالاً قوياً باستخدام هذه القوات العسكرية الأجنبية ضد شعب هذه الدولة نفسها، أو في مواجهة حبرائها وعلى سبيل المثال يجب أن تراقب حركة عدم الانحياز بقلق بالغ وجود القوات الفرنسية في أفريقيا، وتطغل القوات الأمريكية في مناطق أخرى من دول غير منحازة. وكما قال الرئيس بيربري ذات مرة "لقد تدخلت الدول الغربية بشده في أفريقيا لأهداف خيرة وشريرة في آن واحد ولن تتمكن حركة عدم الانحياز من لعب دورها الهام في خلق مناخ دولي سليم وأمن إلا بالالتزام الصارم بالمبادئ الأصلية لعدم الانحياز

#### ب - مشكلة فلسطين والشرق الأوسط

تعاطفت الجماعة الدولية مع اليهود المقيمين بأوروبا متاثرة بما لا قوة من اضطهاد وإبادة أثناء الحرب العالمية الثانية ولقد دفع هذا التعاطف منظمة الأمم المتحدة إلى إصدار قرار التقسيم في ٢٩ نوفمبر عام ١٩٤٧، ونص هذا القرار على تقسيم فلسطين وإنشاء دولتي عربية وإسرائيلية ولقي هذا القرار المحجف بالفلسطينيين العرب قبولاً من الجماعة الدولية

وبدلت الحرب العربية الإسرائيلية الأولى عقب إعلان دولة إسرائيل مباشرة في الخامس عشر من مايو عام ١٩٤٨ وانتقد الوسيط الدولي برنادوت قرار استنحافة الرجوع عن هذا القرار نظراً لاعتراض عديد من الدول وهي مقيمتها الولايات المتحدة والفوز الأوروبية الرئيسية بإسرائيل

وعارض الفلسطينيون العرب وجوانهم في العالم العربي قرار التقسيم على أساس مجازاته للقانون والعدالة ومبدأ الديمقراطية. إذ كان التقسيم عملاً معارضاً لأمال عالية السكان وتساؤل العرب عن الاختصاص القانوني للأمم المتحدة بإصدار توصية بتقسيم أرض فلسطين. ولكن كما ذكر أحد الكتاب كان الصغط الأمريكي هو السبب في قبول التوصية بتقسيم فلسطين والتي صدرت عن الجمعية العامة في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧

ويذكر كاتان Catlan ذو الأصل اليهودي في كتابه فلسطين العرب و إسرائيل أن مبدأ التقسيم لم يكن عادلاً بالنسبة لكل من السكان اليهود والمثكي الأرض وأوضح بخلاف أن نسبة اليهود من سكان فلسطين عام ١٩٤٧ لم تتعد الثلث وكان حشر هؤلاء اليهود فقط سكاناً صليبي. وهناك دلائل قوية لا يمكن حجبها توحي أن عالية الفلسطينيين المتحدثين بالعربية من ذوي الأصل اليهودي وبذلك اليهود المعتدلين لم تكن لديهم الرغبة في التقسيم ولا في إنشاء الدولة اليهودية. ولقد رفع مفكران يهوديان بارزان صوتيهما في انصبي الحل غير العادل أولهما الرئيس السابق للجامعة العربية Judah Magnes الذي أعلن عدم قبوله لتطبيق مطالب اليهود على حساب العرب. والآخر وضع العرب دون رصاهم تحت سيطرة حكم يهودي عملاً طالما أما الآخر فهو Albert Einstein الذي أعلن في كتاب له عن تفضيله لإقامة اتفاق ملائم مع العرب على أساس العيش معا في سلام. على إنشاء الدولة اليهودية

وبعد عشرون عاماً من قرار التقسيم وإنشاء دولة إسرائيل صرح الرئيس بيريري في المؤتمر القومي لحرب تانو الحاكم في شرانيا عام ١٩٦٧ أن إنشاء دولة إسرائيل كان عملاً عبوانياً ضد الشعب العربي قبلته الجماعة الدولية. وما كانت الدول العربية لتستطيع الموافقة على هذا العمل العبواني ولا بمعنى إرغام الدول العربية على مثل هذه الموافقة

وكان قرار التقسيم وإنشاء دولة إسرائيل العامل الرئيسي للذين قادوا للوضع المتفجر في الشرق الأوسط حيث اندلعت الحرب للمرة الأولى عام ١٩٤٨ وانتهت هذه الجولة بهزيمة العرب عسكريا وليس من المستبعد أن يمكن فهم أسباب هذه الهزيمة إذ تفوق اليهود على العرب شماسكهم السياسي الأفضل، وامتلاكهم لموارد تمويلية هائلة، وبتلقيهم تدريبات عسكرية أفضل ولامتلكهم لمعدات أحدث، حيث تدرب كل اليهود القادرين على حمل السلاح لأعوام عديدة، كما تلقى معظم اليهود المهاجرين تدريبات عسكرية قبل هجرتهم من دولهم

وبشة عوامل أخرى ليس هنا مجال الخوض فيها - ساعدت على تقليل فرص العرب الفلسطينيين في صراعهم مع اليهود الأمر الذي انعكس في عدم فعالية تدخل الدول العربية وعدم استطاعتهم مع الاحتلال اليهودي ولم تسع حرب عام ١٩٤٨ من إبدلاع مواجهات عسكرية نشد صراوة أثارتها إسرائيل لتوسيع أراضيها

ومثل نجاح ثورة يوليو ١٩٥٢ منعطفها هاما في النضال ضد الامبريالية في منطقة الشرق الأوسط ومثل عبد الناصر قائد الجماهير العربية ومع أن حردا كبير من معاداة الامبريالية لم يتخط مرحلة انخطب احساسية إلى العمل الفعلي، ظلت مصر طوال حكم عبد الناصر أكثر دول المنطقة تقدمية إذ طالبت بجلاء القوات البريطانية عن الأراضي المصرية، وأسست شركة قناة السويس، وتعاملت تعاريفا مع الدول الاشتراكية، وساعدت حركة التحرير الجزائرية وأثارت هذه الأعمال غضب القوى الاستعمارية على مصر فقامت بريطانيا وفرنسا وإسرائيل بالعدوان عليها عام ١٩٥٦ ولم تستطع القوى المعتمدة لتحقيق أطماعها الامبريالية بفصل مقاومة الشعب المصري وتضامن القوى التقدمية الدولية معه

ولم تكن إسرائيل أثناء حرب السويس مجرد حدم للامبريالية بل كانت تسعى لتحقيق أطماعها التوسعية وشرت مجلة BLITZ الهنديه الأسبوعية

في نوفمبر عام ١٩٥٧ حطت إسرائيلية سرية لتحقيق حلم إسرائيل الكهري من ليل إلى الفرات وصمت هذه الخطوة على احتلال قطاع غزة وشبه جزيرة سيناء والوصول إلى قناة السويس وحدود العراق والمملكة العربية السعودية، وتهديل حدود الدول العربية القائمة. ويلاحظ المرء أن جزءا كبيرا من هذه لحظة قد تحقق نتيجة لحرب عام ١٩٦٧ وما تلاها

ولقد تأثرت الأحداث الدرامية لحرب عام ١٩٦٧ وزنا أكبر ودعاية أصخم مما تستحق وعلى الرغم من انقضاء خمسة عشر عاما على هذه الحرب، فمن المفيد مراجعة بعض القضايا. ويجب أن نفرق في هذه الحرب من السبب والذريعة. فلو ادعت إسرائيل في البداية أنها لم تبدأ الحرب إلا للدفاع عن نفسها ضد الهجوم العربي والفرى للقوات المصرية في الحامس من يونيو عام ١٩٦٧. ولقد ثبت ريف هذه الادعاءات إذ أعلنت إسرائيل أن هدفها الوحيد من استخدام قواتها كان الدفاع عن نفسها ضد الحصار المصري نتيجة إغلاق مصائق تيران في ٢٢ مايو عام ١٩٦٧ في وجه السفن البحرية الإسرائيلية التي تحمل أدوات حربية واستراتيجية لإسرائيل. وكما ثبت للجميع، فإن إغلاق المصائق لم يكن سبب الحرب بل كان مجرد ذريعة لاشغالها، وكان مجرد حلقة من سلسلة الحوادث التي بدأت قبل ذلك واستغلت الدعاية الصهيونية والأمريالية حادثة إغلاق المصائق وصورتها على أنها السبب الحقيقي للحرب. وبدلنا التحقيق في الحوادث التي سبقت الحرب على أن جذور الصراع المسلح تكمن في الأعمال الاستفزازية التي شنتها إسرائيل لخلق مناخ ملائم لتحقيق مآربها من الحرب. وفي نفس الوقت توجهه اللوم إلى العرب وكانت الجبهة السورية الإسرائيلية هي نقطة البدء في هذه الأعمال الاستفزازية

ولقد تم التخطيط بعناية لكل الخطوات التي اتخذتها إسرائيل منذ أبريل عام ١٩٦٧، لكن تدرج مصر في النزاع، ومن ثم يعتقد العالم أن إسرائيل



دولة ضعيفة معرضة لتهديد جيرانها العرب المتوحشين وهي تهاصل لكي تستطيع البقاء. وتحركت الدعاية الإسرائيلية في كل مكان مستغلة العوامل النفسية للتأثر العام العالمي

وفيما يتعلق بمنع إسرائيل من المرور في المضايق، فلقد كان من حق مصر وحدها أن تسمح لمن تريد بالمرور. وذكر الأستاذ فيشر Fisher من جامعة هارفارد في رسالته إلى صحيفة نيويورك تايمز في ١١ يونيو عام ١٩٦٧ أن لقانون الدولي لم يستقر بعد على منح حق المرور المرن في مثل هذه المضايق المائية. وعلى الرغم من طلب إسرائيل فلم تحد لحة القانون الدولي عام ١٩٥٦ قاعدة تطبق على مضائق تيران ومع أن اتفاقية المضايق الإقليمية عام ١٩٥٨ قد ألزمت حق المرور المرن خلال هذه المضائق، فإن معثل الولايات المتحدة آرثر دين Arther Dean قد سمى ذلك قاعدة جديدة، ولم توقع الجمهورية العربية المتحدة على هذه المعاهدة

وفيما يتعلق بالعدوان الإسرائيلي على المدن والقرى العربية فلقد طالب القانون الدولي مصر بأن تسمح لإسرائيل باستيراد النفط والإمدادات الاستراتيجية الأخرى عبر الأراضي المصرية. وهي نفس الإمدادات التي تستخدمها إسرائيل في عاراتها العسكرية. وهذه مسألة قانونية موضع نقد

وحظ ديان أمام الحدود الإسرائيلية قبل حرب يونيو قائلاً ليس لدينا أهداف من التوسع الإقليمي فهذا الوحيد هو منح الحيوش العرصة من عزو أراضيها، وتحطيم وتطوير الحصار والعنواي

وبعد ذلك بعام واحد في ٥ يونيو عام ١٩٦٨ ذكر ديان نفسه أمام عادة شهاب الكينوتر في مرتفعات الجولان. لقد وصل أناؤنا إلى الحدود التي اقترها لتقسيم ووصل جيانا إلى حدود عام ١٩٤٩، أما حيل حرب يونيو فلقد توسع في السويس و لأرض ومرتفعات الجولان. ولكن النهاية لم تأت بعد

يستكون هناك خطوط وقف اطلاق نار جديدة، غير الفاتمة حالاً، وستتمدد إلى ما وراء الأرض وربما داخل ساي وأوسط سوريا

والم تكن احلام بيان مجرد رد فعل للاستعمار الإسرائيلي في حرب يونيو من كانت حرباً أساسية هي فلسفة التوسع الصهيوني

واستطاعت إسرائيل نتيجة لحرب يونيو أن توسع حدودها، ويعتقد الكثيرون في مكابه حل الصراع العربي الإسرائيلي على أساس قرار مجلس الأمن الصادر في نوفمبر ١٩٤٧

وينص القرار على منح الأثار المترتبة على حرب ١٩٤٧، ولكنه لا يحرص على وضع طار ملائم لتسوية المشكلة الأساسية ألا وهي المشكلة الفلسطينية ، ما دام اقرار يحاول تحقيق تسوية تقوم على العودة إلى الوضع الاتحادي السياسي لما قبل حرب يونيو ١٩٤٧، فإنه سيؤدي إلى عودة الوضع القائم منذ عام ١٩٤٨ دون منح الظلم الواقع على الشعب الفلسطيني ويبدو ككتان Cattan في كتابه سابق الذكر منطقياً في قوله أنه لكي يمكن تحقيق سلام دائم وعادل في الشرق الأوسط فمن الضروري إزالة النظام السياسي الذي اتسم به الصهيونية في فلسطين من خلال القوة منذ عام ١٩٤٨، وإحلاله بكيان سياسي جديد يقوم على العدل والديمقراطية وحلوا من العنصرية والصهيونية

وعلى الرغم من الجهود العديدة التي بذلها الأمم المتحدة والجماعة الدولية لتطبيق هذا القرار المحدود لم يكن تطبيقه سبب التمسبت الإسرائيلي إذ رفض إسرائيل القرار وغيره من قرارات الأجهزة الأخرى للمنظمة الدولية ، يندى الرأي العام العالمي معتمدا على الدعم الكامل الذي تلغده من دوليات المتحدة في شتى المجالات وقد صرح سايين Badian صغير في الأمم المتحدة لسابق في القاهرة ب التمسبت بوجود إسرائيل يقتضي من حاحه منطقية إمدادها بوسائل تضمن هذا الوجود مثل الأسلحة، ومعهده

من خاصة وخطط دعائية مشتركة، وصعوب على لدول العربية الحديثة سحب المساعدة منها. رغم أن هذه الأعمال قد تعرض المصالح الأمريكية في العالم العربي للخطر الشديد ويوضح القول السابق سبب الدعم الأمريكي لإسرائيل والتخبر الواضح لها

ويعد ظهور منظمة التحرير الفلسطينية واحد من أهم الأحداث الإيجابية في منطقة الشرق الأوسط في الأعوام الأخيرة، إذ لم يكن الفلسطينيون قبل ذلك سوى مجموعات مبعثرة في معسكرات اللاجئين المختلفة في الدول العربية الشقيقة أما في الوقت الحاضر فقد تم الاعتراف بحق الفلسطينيين في العودة وإقامة وطنهم المستقل واتسع الفلسطينيون تكتيكات مختلفة لتحقيق أهدافهم واستعادة وطنهم، وتلقى بعض هذه التكتيكات التفهم وإن لم تلق الترحيب وتعتمد الدعاية الإمبريالية على بعض هذه الأعمال في تصوير مباحلي الشعب الفلسطيني في صورة الإرهابيين وإطلاق لفظ قطاع الطرق على قادة منظمة التحرير الفلسطينية. وفي هذا الموضوع كتبت الليدي فيشر Leady Fisher روضة رئيس أساقفة كاستري Canterbury في رسالة للتايمز اللندنية في ٢٦ مارس ١٩٦٨ قائلة

“لماذا نصف العرب الذين يحاولون طرد القوى المعادية التي تحتل أرضهم بأنهم إرهابيين ومجرمين، وعندما فعل الفرنسيون ذلك لمقاومة القوات الألمانية النازية وصفوا بالبطولة؟ إن العرب يقومون بالتأكيد بما يقدم به الشجعان عندما تقع دولتهم تحت عزو حقير وكما قال أحد اللسانيين البسطاء

من يشعر بالحرر تجاه الفدائيين، مهم رجالنا الذين يحاربون العالم كله أننا سنطهّر القتال

لقد رأينا ان الشرق الأوسط قد شهد عدداً من الحروب منذ إقامة دولة إسرائيل وعانت المنطقة من اضطراب مستمر، وعلى الرغم من اتفاقيات كامب ديفيد ومارال التوقف أمد ما يكون عن التسوية الشاملة ولن يتحقق السلام في الشرق الأوسط إلا باستعادة الفلسطينيين لحقوقهم الكاملة وعودة الأراضي العربية المحتلة وكما قال عبد الناصر ذات مرة

إذا كانت هناك رغبة حقيقية في السلام فإننا سوف نسعى أيضاً نحو السلام، ولكن هل معنى السلام تجاهل حقوق الشعب الفلسطيني لأن الوقت قد انقضى

ولقد اهتمت حركة عدم الانحياز منذ مؤتمر القاهرة عام ١٩٦٤ بمشكلة الشرق الأوسط، ولأسيما مشكلة فلسطين، وتتمتع منظمة التحرير الفلسطينية بانعصوية الكاملة في الحركة ومع استمرار الحركة في العمل من أجل حل عادل وديمقراطي في الشرق الأوسط، فعليها أن تلزم بدقة، بقرارات الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية واجماعة العربية بصدد المشكلة

### ج. الجنوب الأفريقي

يشكل الجنوب الأفريقي مصدراً خطيراً من مصادر التوتر الدولي في عالم اليوم، وإذا لم تحل المشكلة بصفة عاجلة فقد تدلج حرب عابية ولا تقتصر المشكلات على مجرد منح ناميبيا الاستقلال من هناك مشكلة قبول النظام العنصري في جنوب أفريقيا للعيش في سلام مع الدول المجاورة، والسماح للعاصمة العظمى من شعب جنوب أفريقيا بالتمتع بالحقوق الديمقراطية والسياسية

ومما يتعلق بمشكلة ناميبيا تطالب حركة عدم الانحياز والجماعة البوابة سرها بالاستقلال الكامل دون أي ممانع بوحدة أراضي ناميبيا وبإزعم من تعزلة التامة التي يلغاها النظام العنصري في هذه المشكلة فإنه يلقي

التشجيع من القوى الغربية التي تتظاهر بالعمل من أجل تحقيق استقلال ناميبيا في الوقت الذي تسبل ما هي وسعيها لعدم تحقيق الاستقلال الحقيقي وتستطيع القوى الغربية إن كانت لديها الرغبة بممارسة ضغط هائل على جنوب أفريقيا لكي توعد على استقلال ناميبيا وهو أمر لا يجهله النظام العنصري ويزارع لنظام العنصري في هذه القضية معتمد على التأيد من حلفاء الغربيين. وتقوم الاستراتيجية الإسرائيلية في ناميبيا على محاولة ممارسة الضغوط العسكرية والدبلوماسية على منظمة سوانو Swapo لكي توافق على الاستقلال البراف

وهي نفس الوقت تمارس الضغوط على دول المواجهة ولاسيما أنجولا وناميبيا لكي لا تسمح باستخدام أراضيها من قبل مناصلي منظمة سوانو وتحاول الإسرائيلية سر الحلاقات والانشقاقات داخل القيادة الانحوائية كحرر من استراتيجيتها المرحس نسوية شمس، استعمارية في ناميبيا، وذلك لأهمية أنجولا القصوى في استمرار النضال في ناميبيا

وتعد جنوب أفريقيا بمثابة حجر معازل الاستعمار في أفريقيا، ومن ثم تزداد أهمية النضال التحرري الذي يقوده مؤتمر الوطني الأفريقي وحلفائهم داخل جنوب أفريقيا ومن الأهمية بمكان استمرار عزلة جنوب أفريقيا انوسه ومن نواحي الأسف أن قلة من دور الحركة ترتبط بمصالح تجارية واقتصادية وغيرها مع نظام جنوب أفريقيا رغم ما تصدره دول عدم الانحياز - الأفريقية وغير الأفريقية من إدانات شفهية لهذا النظام وعليها الا توقع تداعي النظام العنصري في جنوب أفريقيا إلا إذا مارست الجماعة انوسيه مقاطعة وعزلة كاملتي مع النظام العنصري ومؤسسات الضغوط على القوى العنصرية لقطع روابطها الاقتصادية معه وأصبحت حركة التحرر في جنوب أفريقيا الداعم الكامل والحقيقي في نضالها

وتدعى جنوب أفريقيا أن بمصال الشعب الأفريقي في جنوب أفريقيا وبمصال حركة سونو في ناميبيا جزء من مؤتمرات الشبوعية الدولية وتتحد من وجود قوات كويبة في أنجولا بربعة لإدارة حركات التحرير ومن البشير الرد على هذه الافتراءات. اد مدأت حركة المقاومة الأفريقية في جنوب أفريقيا قس قيام الثورة الاشتراكية في روسيا زمن طويل، وتأسس المؤتمر الوطني الأفريقي قبل خمسة أعوام من هذه الثورة وقام المؤتمر الأفريقي الفحلل المصري وغيره من أشكال التمييز المصري قبل أن يولد كاسترو بأعوام ولقد ستمعت أمحولا القوات الكويبة لأسباب واضحة. لم تكن القوات لكويبة لتتوحد في الأراضي الأنحولية لولا عدوان جنوب أفريقيا عليها وتهييدها لاستقلالها ووحدة أراضيها

وسحب أن يتلخص موقف حركة عدم الانحياز من مشكلة الجنوب الأفريقي في تقديم الدعم الكامل لمصال شعب ناميبيا بقيادة سوابو. ولشعب جنوب امريقيا بقيادة المؤتمر الوطني الأفريقي وكذلك مساندة الدول غير المنحازة ولاسيما أمحولا وموريتانيا لكي يمكنها الصمود أمام عدوان جنوب امريقيا وإذا سمحت الجماعة الدولية ولاسيما حركة عدم الانحياز بحلق دوله شبه مستعمرة في ناميبيا فإن ذلك سيشكل تهديدا للدول المنطقة والسلام العالمي

#### (د) النظام الاقتصادي الدولي الجديد:

مدأت حركة عدم الانحياز في الاهتمام بالقضايا الاقتصادية لاجتماعية عند مؤتمر قمة لوساكا كما ذكرنا أعفاً حيث اكتسب مفهوم عدم الانحياز بعداً جديداً ألا وهو التعاون الاقتصادي بين الدول غير المنحازة والاستفادة من روحية والتساوية من العلاقات الاقتصادية الدولية وقدمت في هذا المؤتمر

دراسة تمتازية بعنوان "التعاون ضد الفقر" ودعا الرئيس بيريري لتكوين اتحاد الفقر، للتحاربة حيث رأى بيريري أن التهديد الملح والحقيقي لاستغلال معظم الدول عبر المنحارة لا يبع من القوة العسكرية للقوى الكبرى من قوتها الاقتصادية حيث يمثل للفقر اعظم الأخطار لأن جميع الدول الأعضاء، في الحركة فقراء، مع اختلاف درجة الفقر

وتوجد مشكلتان تتعلقان بإقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد الأولى تكمن في ضرورة تعاون الدول القامية فيما بينها، وتحطيم نفسها من قبضة الاحتكارات الرأسمالية والأخرى هي ضرورة إقامة النظام الاقتصادي الدولي على أساس مبادئ المساواة والفائدة المزدوجة والمتساوية وضرورة انتقال لتكنولوجيا من الدول المتقدمة إلى الدول القامية على أساس نظام ضراكتي دولي

وفيما يتعلق بالقضية الأولى يلاحظ أن معظم دول عدم الانحياز مارالت نعم تحت السيطرة الرأسمالية ورغم محاولة قلة من الدول التخلص من ذلك بالتنظيم والإصلاح الزراعي وتويع علاقاتها التجارية إلى هذه الدول ما تزال تصدر المواد الخام وتستورد السلع المصنوعة، ومن ثم تعتبر مناقشة عدم الانحياز من الوجهة الاقتصادية قضية غير واردة

ويعتبر التعاون الاقتصادي بين الدول اتحاداً محمّوداً، إذ يؤدي إلى دعم التفاهم والاحترام المتبادلين، ولكن يجب على الدول امتلاك مواردها الخاصة لكي تستطيع التعاون مع غيرها، فلكي تستورد تنزانيا البوكسيت من غيب وتصدير لها الماس، يجب على الدولتين امتلاك مباحث إنتاج هذه المواد الخام وعندما لا تمتلك الدول صناعاتها يصبح التعاون تعاوناً بين المؤسسات الأجنبية وليس بين الدول عبر المنحارة ومن ثم يجب أن يقوم التعاون الاقتصادي بين الدول عبر المنحارة على أساس المشروعات والصناعات ذات الملكية العامة وما يرال الطريق لتحقيق هذا الأمل شاقاً وطويلاً

وعندما يتعلق بالمسألة الأخرى يعتبر مطلب العائدة المزروحة والمتساوية في العلاقات الاقتصادية الدوايه مطلباً سليماً، بيد أن الاحتكارات الإمبريالية لن تستسلم لصعد قرارات الأونكتاد UNCTAD ونداءات الأمم المتحدة خاصة بالعلاقات الاقتصادية مهم لا يصغون إلا لعمال منظمة الأوبك OPEC ومن ثم تعتبر فكرة انحدار الخبراء للتجارة فكرة مناسبة، ويجب أن يضاف إليها تنمية التجارة والعلاقات الاقتصادية مع الدول الاشتراكية وسوف تصبح الدول غير المتحار في موقف يسمح لها بشمية اقتصادها المستقل بتاسيم علاقاتها الاقتصادية والتجارية، ويعدم الاعضاء على دولة واحدة أو مجموعة من الدول ذات نظام اجتماعي واحد، وبالإضافة علاقاتها على أساس مصالحها القومية الحقيقية فحسب

### خامساً: عدم الانحياز في أفريقيا؛

لقد أعلنت كل الدول الأفريقية المستقلة عن مبدأ عدم الانحياز كركن من أركان سياستها الخارجية، وكانت منظمة الوحدة الأفريقية هي المنظمة الوحيدة التي اعترفت بمبدأ عدم الانحياز في دستورها الصادر عام ١٩٦٣. ومن ثم فإن قبول الدولة الأفريقية المستقلة لمبدأ عدم الانحياز يعد شرطاً مسبقاً للانضمام إلى المنظمة أما على الجانب التطبيقي فيلاحظ أن عدداً من معايير عدم الانحياز التي نص عليها مؤتمر باجراد ليست متبعة فقد سمح عدد من الدول الأفريقية الأعضاء في منظمة فرانكفون بار تكون امتداداً عسكرياً للجمهورية الفرنسية ودخلت بول أفريقية أخرى في ترتيبات عسكرية وثيقة مع بعض القوى الأخرى وأكثر من ذلك فقد فتحت أبواب عدد من الدول الأفريقية على مصراعيها أمام القوات الأجنبية التي تستخدم أراضي هذه الدول لمواجعة التضامن من أجل الاستقلال والتقدم الاجتماعي



لشعوب الأفريقية ولا يسعها والحالة هذه إلا أن نعيد تحديد مبادئ عدم الانحياز

#### (أ) إعادة تحديد سياسة عدم الانحياز:

أنت مسألة إعادة تحديد سياسة عدم الانحياز هي مقدمة أسئلة التي ناقشها مؤتمر قمة هاماندا لدول غير المتصارعة وثار الخلاف حول ما هي علاقة بين الدول الاشتراكية والحركة وهل ثمة تحالف طبيعي بينهما وثار خلاف آخر حول استمرارية الحركة كقوة معادية للإمبريالية في عالم اليوم وبداية العام ولا سيما حركة عدم الانحياز مشكلات عدة من بينها ما يتعلق بالأحلاف العسكرية وبتهديد الدمار النووي بالإنصاف إلى مشكلات النظام الدولي الاجتماعي الاقتصادي ومشكلات العلم والتكنولوجيا والعدالة في ظل الحرية والسلام

#### (ب) نحو سياسة خارجية معادية للإمبريالية

لم يعد ملائماً الآن تعريف عدم الانحياز بعدم الانضمام لحلف وارسو أو للأحلاف العسكرية الغربية وهو المعنى الشائع الآن فإذا كان لعدم الانحياز معنى في الساحة العالمية المعاصرة فيجب أن يكون المعارضة القاسية للكتل والأحلاف العسكرية العدوانية الإمبريالية التي مارست أعمالها وبفوز تدارسها في السويس وأنجولا ومدينة مقناطى ومناطق أخرى

ويجب أن يشمل عدم الانحياز في مرحلة التنمية الحالية التي تواجهها الثورة الأفريقية السمات التالية بالإنصاف إلى المعايير التي أعلنت في الجزائر ومؤتمرات القمة التي تلتها وهذه السمات هي

(١) بصلال عدم وعيد ضد الإمبريالية بكافة أشكالها ومظاهرها

(ب) فصيح المؤتمرات الإمبريالية

ج) اعتماد تام على النفس وتنمية الاقتصاد القومي من خلال الجهود والمزوررد  
الخاصة

د) التحلل من المؤسسات النقدية والاقتصادية الإمبريالية مثل البنك الدولي  
وصندوق النقد الدولي

هـ) تنمية العلاقات التجارية والاقتصادية مع كافة الدول على أساس الفائدة  
المزدوجة والمتساوية

و) التصامن العسكري وتقديم كافة أشكال المساعدة لحركات التحرر الوطني  
المسلحة ولكل الشعوب المناهضة من أجل الاستقلال الوطني والكرامة  
الإنسانية

ز) التعاون مع الدول المعادية للإمبريالية عداء حقيقياً

وعندما يطبق عدم الانحياز هذه المبادئ وغيرها من المبادئ الديمقراطية  
سيكون عملاً ملائماً في الوضع العالمي المعاصر

## الإطار التنظيمي لحركة عدم الانحياز

د. سمير أحمد

ليس هناك ما يشتهر أكثر لدى الباحثين في حقيقة أن حركة عدم الانحياز قد شهدت خلال فترة الثمانية عشر عاماً التي تلت انعقاد أول مؤتمر قمة لدول عدم الانحياز في بلجراد عام ١٩٦١ وحتى انعقاد القمة السادسة في هامان بكوبا عام ١٩٧٩ شهدت تطوراً ملحوظاً سواء من حيث عدد الدول المنسجمة إلى الحركة أو من حيث المكانة أو الهيبة أو من حيث قوة وجاذبية الفكر اللا انحصارية بالنسبة لدول العالم الثالث بعد أن رأت فيها الدول حديثة العهد بالاستقلال بصفة خاصة مرهاً ودليلاً على مصحتها واستقلالها. وبما يوضح النمو الكمي الملحوظ لحركة عدم الانحياز أن تذكّر أن أول مؤتمر قمة (قمة بلجراد ١٩٦١) لم يحضره سوى ٢٥ من رؤساء الدول في حين مؤتمر القمة الأخير في هامان ٩٢ دولة

غير أن على الرغم من قوة وتعاظم دور حركة عدم الانحياز في المجال الدولي فإنه لا يحفى على أحد أن هذه تعاني منذ فترة ليست بالقصيرة من مشاكل عديدة ومختلفة ولعل أحداث قمة هامان تعد دليلاً صافياً على الكم الهائل من الصعوبات الخارجية التي أصبحت الحركة موضعاً لها إلى جانب الضغوط التي تهددها من داخلها ومن الثالث أن التطورات التي حدثت في النظام الدولي من تغير في طبيعة علاقات القوى المسيطرة وقواعد إدارة الصراع فيما بينها واحتواء الظاهرة الاستعمارية بمفهومها التقليدي كل ذلك ترك بصمات واضحة على وضع حركة عدم الانحياز وتوجيهها الأساسي فعلى سبيل المثال نجد أن مصالح الدول غير المتحاربة لم يعد يشغل بالها، للتفكير في تصفية الاستعمار وهو هدف لم يعد قائماً اليوم بل اتسعت هذه المصالح لتشمل في الوقت الحاضر هدفاً آخر أصيلاً هو إعادة هياكل النظام الدولي وإقامة نظام دولي اقتصادي وسياسي جديد على أنه

من جهة أخرى يلاحظ أن الكثير من الدول عبر المنحازة قد هوت في شرك التنمية للدول الكبرى بسبب ضعفها الاقتصادي واعتمادها الكلي على هذه الدول في مجال المساعدة الاقتصادية والعسكرية وأيضاً في مجال التأييد السياسي مما أخضعها في النهاية لهوود هذه الدول سواء بطريق مباشر أو غير مباشر ووصل الأمر إلى حد أن بعض الدول عبر المنحازة قد ماتت نفسها عن مشاركة دول أخرى شقيقة لها في الحركة في صراعها مع القوى الكبرى من أجل الاستقلال

ولا ندعي أننا بهذه الكلمة الوحيدة نتعرض تفصيلاً لماهية الصفرط التي تواجها حركة عدم الانحياز في صراعها مع القوى الكبرى ولكننا نحاول أن نكشف عن المشاكل والصعوبات المرتبطة بالإطار أو البناء الاسمي للحركة وأوضاعها التنظيمية وهي التي تهدد بإضعاف تصامن دول عدم الانحياز

#### ١- الوضع الراهن لحركة عدم الانحياز:

ونعرض له من خلال نقطتين:

##### أولاً: العضوية:

أسلفنا القول بأن العضوية في الحركة قد شهدت تطوراً وتزايداً مطردين وإلى حد يثير الدهشة وهو ما انعكس على قوة الحركة وهيبتها في المجال الدولي.

##### أولاً: تطور العضوية في حركة عدم الانحياز:

وعلى الرغم من أن مؤتمر بلجراد لم تحصره إلا خمسة وعشرين دولة فإن هذه الدول كانت تمثل نحو ثلثي إجمالي سكان العالم وكان أقل دولة فيها حوالي خمسة ملايين نسمة أما الدول التي انضمت إلى الحركة بعد مؤتمر قمة بلجراد فهي بصفة عامة دول صغيرة وفقيرة مما أثر على وضع الحركة وثقلها السمي

على أن مسألة العضوية وإن كانت قد طرحت بعد قمة بلجراد إلا أنها كانت مطروحة قبل انعقاده وكان السؤال المطروح وقتئذ يدور حول المعايير التي على صونها تقبل عضوية الدول في الحركة وقد كانت قمة رؤيتان متعارضتان سابقا المؤتمر النرويجي التحصيري لدى عقد في القاهرة قبل انعقاد قمة بلجراد في شأن موضوع العضوية ومعاييرها وعدد الدول التي يسمح لها بالانضمام إلى حركة عدم الانحياز الرؤية الأولى ومفادها أن مبادئ عدم الانحياز يجب أن تكون واضحة تماما ومحددة بدقة حتى لا تستغل كخيار من جانب بعض الدول التي قد لا تكون حليفة دولا غير محايدة أما الرؤية الثانية فقد رفض أصحابها النهج الأول الذي يحدد فكرة التحديد الدقيق للمفاهيم وذلك خشية أن يؤدي هذا التحديد الدقيق إلى شل الحركة والحيلولة دون توسيع نطاقها ونشاطاتها ويبدو أن هذه الرؤية الثانية هي التي كانت لها الطلبة إذ ساد الاقتناع بأن مسألة التحديد الدقيق للمفاهيم والوصوصح الكامل للمبادئ - وإن كانت مسألة ضرورية إلا أنها قد تؤدي إلى الانقسام في صفوف الحركة وهكذا جاءت المبادئ الخمسة لعدم الانحياز التي اتفق عليها في مؤتمر القاهرة التحصيري بمثابة حل وسط بين الاتجاهين السابقين الذكر نظراً لأنه لم يكن ممكناً صلاً برضاء جميع الأطراف بشكل تام وقد نصت هذه المبادئ على إشاع الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز سياسة مستقلة تقوم على التعايش السلمي مع كافة الدول الأخرى ذات الأنظمة اسيديسة والاهتماعية المختلفة التي لا تنتهج سياسة مناهضة لسياسة عدم الانحياز وتأييد حركات التحرير الوطنية واشتاع الدول الأعضاء من الدخول في أية تحالفات عسكرية جماعية في إطار صراعات القوى الكبرى ويمكن لأية دولة غير متحاربة أن تدخل في تحالف عسكري شامل مع دولة كبرى أو أن تكون عضواً في تحالف إقليمي ولكن بشرط ألا تكون هذه التحالفات الثنائية أو الإقليمية ضمن إطار صراعات القوى الكبرى والامتناع عن منح أية قواعد عسكرية لأية دولة كبرى أجسة إذا كان ذلك ضمن إطار الصراعات الدولية الكبرى

وتحذر الإشارة في هذا الصدد إلى ما ذهب إليه بعض المحللين من أن إعلان ياسر عرفات للسلام عام ١٩٩٥ وسائر النقاط العشر التي تصحبها هو الذي وضع تعريفاً دقيقاً وواضحاً لمفهوم عدم الانحياز وعلى نحو أفضل مما اتفق عليه الدول في مؤتمر القاهرة التحصيلي والراجح أن مسألة الدقة في المفاهيم لم تكن واردة بوصفها في أيدينا مؤسسي حركة عدم الانحياز فمن باب الدول التي دعيت لحضور مؤتمر طرطوس ١٩٦٦ كانت هناك دول من خارج حقلية إلى بعض الدول العربية كما دعيت دور كانت توجد على أراضيها قرعة أحقية ويذكر بعض الكتاب في هذا الشأن أنه من بين ٥٢ دولة غير مناصرة حضرت مؤتمر قمة لوزان عام ١٩٧٣ كانت هناك ١٧ دولة مناصرة على الأقل كانت لها بعض الأرصدة العسكرية مع إحدى الدول الكبرى وهي المؤتمر، والوراء التحصيلي لقمة لوزان. نذكر طبعاً بعض الدول في أحقية كوبا في الاستمرار في عضوية الحركة على أساس التطورات التي طرأت على موقعها والتي لا تجعلها أهلاً للانتماء للحركة عدم الانحياز.

والواقع أنه رغم الجدول الكبير الذي أثارته هذه المسألة انتهى الأمر بمفهوم الأغلبية لحق كوبا في الاحتفاظ بعضويتها في الحركة وقد طرحت في تفسير موقف الأغلبية المزيد لكوبا عدة احتمالات من ناحية قبل من نظام الحكم في أنه دولة عضو هو مسألة دخليه تخرج من نطاق اهتمام الحركة التي تدفع عن مبدأ التعويض السلمي بين الدول ذات الأنظمة والأيديولوجيات المختلفة ومن ناحية أخرى طالما أن دولة ما قد قسمت في الحركة فليس شيء جهاز يستطيع أن يفقد سيادة أعضائها، وإذا حدث ووجد مثل هذا الجهاد فإنه ولا شك يشكل انتهاك سيادة الدول الأعضاء، وثالثاً أن النقطة على عضوية بعض الأعضاء في الحركة من شأنه أن يشجعهم على تصحيح مواقفهم واستعادة عدم الانحياز الحقيقي وراحاً طلب هذه القضية مطروحة باستمرار على المسرح السياسي لدول عدم الانحياز وهي حقبة من العتبات تسأل البعض عما إذا كانت العضوية هي من هبيل العضوية الدائمة وغير المشروطة وذلك بعض النظر عن التطورات التي قد تحدث في الحظ السياسي لهذه الدولة أو

تلك من بين الدول الأعضاء، كما يتسائل البعض عما إذا كانت العضوية في الحركة هي عضوية تتوقف أولاً وأخيراً على مدى تمسك حكومة دولة معينة بسياسة عدم الانحياز وفي هذه الحالة تكون العضوية في الحركة مرتبطة أساساً باستمرار هذا التمسك من جانب تلك الحكومات بالسياسة المذكورة وأيضاً باستمرار بقاء تلك الحكومة في الحكم وبحيث إذا سقطت حكومة دولة غير متحاربة أو أن هذه الحكومة لم تعد تلتزم بتطبيق سياسة عدم الانحياز فهل تسقط عضويتها في الحركة أم أنها على الأقل تعلق بصورة مؤقتة؟

المؤتمر	السنة	عدد الأعضاء
بلجراد	١٩٦١	٢٥
القاهرة	١٩٦٤	٤٧
لورنكا	١٩٧٠	٥٤
الجزائر	١٩٧٣	٧٥
كولومبيا	١٩٧٦	٨٧
هافانا	١٩٧٩	٩٢

## ثانياً، حاجة الحركة إلى جهاز دائم،

كما هو حذير بالملاحظة أن أحد الموضوعات الرئيسية التي استغرقت قدراً كبيراً من مناقشات في مؤتمر قمة طهران عام ١٩٦١ الموضوع الخاص بضرورة إنشاء جهاز دائم أو أمانة عامة أو حتى إدارة دبلوماسية من نوع معين لحركة عدم الانحياز فمثل هذا الجهاز الدائم في نظر مؤيديه ضرورة ملحة لأنه يستجيب لتسويق النشاطات المشتركة للأعضاء خاصة في الفترات الواقعة بين انعقاد كل مؤتمر قمة ومؤتمر الذي يليه غير أن وجود الدول التي اجتمعت في طهران بما في ذلك المؤسسون الثلاثة للحركة عند الناصر ونهر وبنو - قد عارضوا بشدة فكرة الجهاز الدائم من منطلق أن الحركة ليست كتلة أو مجموعة بالمعنى المتفق عليه لتكتل المجموعات الدولية ومن ثم فإن تأسيسها قد يصعب عليها مظهراً أو بعداً لم يقصده المؤسسون.

يضاف إلى ذلك أن الحركة لا تبدو أن تكون مثابة تحالف ديمقراطي واسع لدول تسعى إلى دعم سياسات معينة وعليه فإن القبول بإنشاء جهاز دائم أو أمانة عامة قد يعرّض الحركة لخطر الانقسام أو لخطر الخصوع للنفوذ الأجنبي وهكذا اقتنع الأناء المؤسسون لحركة عدم الانحياز بأن على مؤتمرات للحراد أن يسقط هذه الفكرة تماماً

ولكن الفكرة طرحت من جديد في مؤتمر قمة لوزاكا عام ١٩٧٠ (٥٤ دولة) فقد رُوي أنه من المفيد إقامة جهاز دائم يكمل ضمان استمرار الصلة بين الدول الأعضاء بما يصنع عملية الاستمرار والتطوير للحركة وتطبيق قراراتها وقد ترغم الرئيس كينيث كاوندا هذه الدعوة ولهذا الغرض طلب المؤتمر بالإنحاح من جميع ممثلي الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز في الأمم المتحدة وعلى وكالاتها المتخصصة وعلى كافة الأجهزة الدولية بضرورة تنسيق جهودهم واتخاذ كافة الخطوات اللازمة لضمان التنفيذ المناسب لقرارات وتوصيات مؤتمر لوزاكا كما اتحدت خطوة أخرى لإنشاء جهاز دائم في مؤتمر وروء، الخارجية للدول غير المنحازة الذي انعقد بمدينة جورج تاون عام ١٩٧٢، إذ تقرر توسيع اختصاص اللجنة التحضيرية الدائمة (التي شكلت قبل انعقاد مؤتمر التحضيرية لقمة لوزاكا) وتحويلها - بالتعاون مع حكومة رامبوا بأعضائها القائمة بخور المسبق الدائم للحركة وقتئذ - سلطة تنسيق كافة النشاطات للتحضير لقمة الدوائر القادمة، ولقد تقرر أيضاً في مؤتمر جورج تاون عقد اجتماع لوزاء خارجة الدول غير المنحازة في مقر الأمم المتحدة بنيويورك بعد أيام قليلة من بدء دورة الجمعية العامة لتنسيق وجهات نظرهم بشأن المسائل المعروضة ذات الاهتمام المشترك غير أن الانسراح الهام الذي طرح في مؤتمر جورج تاون سالف الذكر هو الذي كان يمثل في الرقعة في إنشاء لجنة دائمة تتكون من ٧ من الدول غير المنحازة ستحت سنوياً بواسطة المؤتمر الوزاري وعلى أساس مبدأ التوزيع الجغرافي بالنسب وتكون مهمة هذه اللجنة مراجعة كافة الأعمال التحضيرية للاجتماع



انوزاري السموي وغير ذلك من المسائل التي ترى اللجة ضرورة عرضها على وزراء الخارجية

ولقد شهد مؤتمر قمة الجزائر لدول عبر الصحراء عام ١٩٧٣ تصفيا ملحوظا في عدد الدول الاعضاء مما جعل الحاجة ماسة إلى مزيد من التنسيق بينهما ويلاحظ ان مؤتمر الحرس هو الذي تصدد فيه - لأول مرة - مقدما مكان ورمز انعقاد مؤتمر القمة التالي وفيما يتعلق بلجنة التسعة الدائمة فقد رأى ضرورة تعديلها على نحو يسمح بالراحة الفرصة لتكوين مكتب سسيف اكبر لحركة عدم الانحياز بتكوين في هذه المرحلة من ١٧ عضوا مما هي ذلك رئيسا ومؤتمري القمة السابق واللاحق ويمارس عمله خلال فترة الثلاث سنوات الواقعة بين مؤتمري القمة، وكما حدث في قمة لوزانكا، دعا مؤتمر الجزائر كافة مسؤولي الدول عبر الصحراء في الأمم المتحدة لعقد اجتماعات تسبق انعقاد دورة الجمعية العامة تسيقا لواقعهم وقد عقد الاجتماع اثنائي لمكتب التنسيق في مارس ١٩٧٤، وبعد ذلك التاريخ صار بمثابة الصهار الدائم للحركة

وعندما انعقدت قمة كولومبو لدول عبر الصحراء - تطبيقا لقرار قمة الجزائر ١٩٧٣ - كان على هذا المؤتمر ان يحدد موقفه بالنسبة للتطورات اراهمة التي كانت تمر بها الحركة في ذلك الوقت وقد اكد المؤتمر على ان النشاطات المشتركة لدول عدم الانحياز هي مطلب اساسي لاجابهم في الشؤون الدولية وهي تطوير انتعوى القنابل فيما بينهم كما لم يتردد المؤتمر في الاعتراف بان تطبيق مبادئ عدم الانحياز وتنفيد البرامج التي تبنتها الدول غير المحاربة يحتاج - ولاشك - إلى ادخل مزيد من التخصيصات بهدف تطوير نظام اتسسيق بين الاعضاء وبما لا يتعارض مع اشكل الديمقراطية لحركة عدم الانحياز وبالنسبة لتكوين اختصاصات مكتب التنسيق انحد المؤتمر عدة توصيات منها

(١) أن هذه المكتب هو الجهاز الذي يحتضن سلسلة تسييق مشاطاب الأعضاء، حيث من أبعاد مؤتمرات اللغة تحفيها لهدف وصنع قرارات وإمراج مؤتمرات اللغة و مؤتمرات الولاية أو أية اجتماعات أخرى تعقدتها الدول غير المتحارة موضع التنفيذ

(١) الاتفاق على أن يكون المكتب من ممثلي من ٢٥ دولة يجتازون بواسطة رؤساء الدول أو الحكومات مع الأحد معنى الاعتقاد مبادئ التوزيع الجغرافي العادل والاستمرار والتناوب

(٣) تقرير اجتماع المكتب مرة في السنة سواء على مستوى وزراء الخارجية أو على مستوى ممثلي آخرين تعينهم حكوماتهم لذلك وله أن يجتمع في أي وقت في حالة إذا دعت الضرورة لذلك هذا بالإضافة إلى اجتماعاته المستمرة على مستوى الممثل الدائم للدول غير المتحارة في نيويورك

(٤) النص على أن يتولى رئاسة مكتب التسييق رئيس مؤتمر اللغة السابق الذي هو في ذات الوقت رئيس الدولة المصيفة ويحوز رئيس المكتب سلطة عقد اجتماعات للمكتب وكذا اللجنة عدم الانحياز في الأمم المتحدة من أجل التشاور في الموضوعات المختلفة، وأخيرا النص على أن قرارات المكتب تصدر بالاجماع وتكون اجتماعات مفتوحة لجميع الأعضاء ويكون لهم الحق في الاشتراك في الإجراءات دون الاشتراك في عملية التصويت وتوزع مقاعد المكتب لـ ٢٥ على النحو الآتي إفريقيا ١٢ آسيا ٨ أمريكا اللاتينية ٤ أوروبا ١ وكل إقليم من هذه الأقاليم الأربعة عليه أن يختار بالاجماع الدول التي تشغل المقاعد المخصصة له

## ٢- حركة عدم الانحياز من خلال للممارسة

من معلوم أن النظورات المختلفة الكمية والكيفية التي شهيها حركة عدم الانحياز منذ أول مؤتمرمة لها عام ١٩٦١ قد اتاحت للمراقبين وتحليل فرصة كبيرة لتقييم هذه الحركة وشاطاتها المختلفة من خلال الممارسة وهو ما يمكن إبراره في النقاط التالية

- (أ) أن الحركة أصبحت مرادفاً لمفهوم العالم الثالث خاصة بعد انضمام عضوية الدول فيها (٩٢ دولة كما نذكرها)
- (ب) أن الكثير من الدول الأعضاء في الحركة وبصفة خاصة منذ انعقاد قمة نورثا لم تكن في الواقع مستقلة تماماً في مجال سياستها الخارجية
- (ج) اختفاء القيادة العظام للحركة فهم إما ماتوا (نهر، ناصر، تيتو) أو سقطوا (سوكارنو، كروما، بن بيللا) كما سقطت العديد من الحكومات في الدول غير المتحاربة أمام الانقلابات العسكرية وتحولت بعضها إلى متحاج سياسة متحاربة وهو ما أثار الكثير من الجدل
- (د) أن الحركة صمدت في عضويتها دولاً تنتمي إلى قارات إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا وهذا طرح تساؤلاً عما إذا كانت الحركة قد تراجعت عن فكرة التضامن الأفروآسيوي التي أرسيت في مابوج عام ١٩٥٥
- (هـ) شهدت الحركة ظاهرة أثارت الدهشة والحيرة تمثلت في سقوط حكومات دول غير متحاربة على يد دول أخرى غير متحاربة وقد وقعت الحركة في أغلب الحالات مكتوفة الأيدي ولم تفلح سوى أن تسجل بعض الاعتراضات الرسمية
- (و) جمود الإطار أو البناء الأساسي للحركة وعجزه عن وضع معايير ثابتة وبأصبحت يقيم على أساسها التزام الدول مبادئ وأهداف هذه الحركة حتى لا يصير الأمر موضع نزاع بين الأعضاء كما حدث في حالة كوبا ومصر (مسألة عضوية كل منهما)
- (ز) أن عملية الانضمام في اتحاد الفرارات عملية غير منطقية فضلاً عن كونها تنطوي على قدر من الجدل وأنه من الممكن إصدار قرار معين تعترض عليه أقلية من الدول الأعضاء ولا تملك هذه الأقلية سوى إصدار تحفظات عليه

(ج) ترتب على اختفاء القيادات الأولى العملاقة التي أعطت للحركة الكثير من الهيئة والمكانة في المجال الدولي الأضد بفكرة القيادة الجماعية لحيل القيادة الحدد الذين لم تتوافر لديهم لا رؤية ولا مكانة القيادة العظام الأوائل. والواقع ان حسارة الحركة من جراء اختفاء القيادات الحسورة والعملاقة هي خسارة كبيرة ولم يعد لأحلام الأباء المؤسسين وجود يذكر

(ط) منذ انعقاد مؤتمر كولومبو ١٩٧٦ أحدثت الحركة تشهد نوعي من التوترات وتوترات خارجية أساسها ما بكرهه من تغير قواعد إدارة الصراعات لدولية وتعديل انماط وتوزيع القوة في المجتمع الدولي مما أدى إلى سحب أحد الأسطة الهامة من تحت أقدام الدول غير المنحازة وتوترات داخلية أساسها الخلافات المستمرة والعداوات الظاهرة بين والحروب الساهرة والساحية بين الدول غير المنحازة. ولقد أصبحت مؤتمرات القمة إحدى ساحات الصراع بين الدول غير المنحازة ولعل ما حدث في مؤتمر قمة هامبا ١٩٧٩ أكثر دليل على ذلك (كان هناك طلب متعلق عضوية إحدى الدول المؤسسة - مصر - كما كان هناك خلاف على الصيغة التي قدمتها كوبا بشأن ما سمي بالتحالف الطبيعي بين الكتلة السوفييتية وحركة عدم الانحياز) وهو ما دفع نحو ٢٨ من وزراء الخارجية لتقدم شكوى رسمية إلى رئيس المؤتمر الذي هو من نفس الوقت رئيس كوبا فيدل كاسترو

من كل ما سبق يتضح لنا ان حركة عدم الانحياز تشهد في الآونة الأخيرة تطورات في مغاية الأهمية والخطورة على نحو لم تشهده من قبل. راد من حديثها الممارعات الثنائية والأيديولوجية المستمرة بين دولها وانقسام هذه الدول إلى معتدلين ومتطرفين بالنسبة لأهداف ومبادئ الحركة وعلاقة دولها بالدولتين العظميين

## ٢ دور مكتب التنسيق،

أدت الصعوبات اند حلية والخارجية التي تواجهها الحركة الى جعل دور مكتب التنسيق لدول عدم الانحياز دورا اساسيا وفعالا وقد رأينا ان مؤتمر قمة كولومبو ١٩٧٦ هو الذي أعطى أول اشارة رسمية اكيدة بشأن دور مكتب التنسيق واختصاصاته التي يمارسها على ضوء روح وممارسات الحركة خاصة طابعها الديمقراطي، كما تعرض المؤتمر الوريي التحصيلي الذي سبق انعقاد قمة كولومبو لنفس هذا الموضوع وبالذات اختصاصات مكتب التنسيق في مواجهة الهيئات الأخرى التي يتكون منها ابناء المؤسسة لحركة عدم الانحياز ومن بين النقاط الأساسية التي أوصى بها الاجتماع الوريي تقرير دور هام للمكتب في مجال التنسيق السلمية للمعارعات التي تنور مع الدول الأعضاء، وطلب منه الأطر المشاركة بمل غير ن لأحجم الوريي أنفي على قاعدة الاجتماع فيما يتعلق باتحاد القرارات في مكتب ونفي أيضا على مبدأ التحفظات باعتبار انها ضرورية للحفاظ على المنظر الديمقراطي للحركة وعلى سيادة الدول الأعضاء وبشرط ألا تحول هذه التحفظات دور صدور القرارات مع التأكيد على بعض الخطوات التي يجب اتباعها في حالة عدم الاتفاق وتعتبر لأحجم كحدث الدول المشاركة والتي سعارض وجهات نظرها على طرح الموضوعات الخلافية للحوار والمناقشة ودعوة القيادات العليا في الحركة لتقديم كافة المساعدات اللازمة من أجل حل الخلاف

ومن جهة أخرى ومع براديد الانحياز بالخطر الذي يهدد بالحركة من داخلها وانتقاد اعضائها الى التضامن وجه الاجتماع الوريي لمكتب التنسيق في ١٩٧٩ بدابات لأعضاء عموم ولأعضاء المكتب على وجه خاص ركز فيها على مجموعة من محاسن هذا بالاشارة الى القول بأن اساسي الأساسية لعدم الانحياز هي التي كان لها الفصل على مدى عقود من الزمان في جميع اعضائها ايدولوجيا وسياسيا و اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وقد سخطت

عده الدول رغم ما بينها من خلافات - دعم وحبتها من خلال اعمار انصار الديمقراطية وابتعاد قاسم مشترك يجمع بينها بالاصافة الى تنمية التعاون بتبادل بينها والتركيز اساسا على الاهداف والمصالح المشتركة بهذه الأسس التي قوت دعائم عدم الانحياز في الماضي تستطيع ان تقوم بنفس الدور في الحاضر ولكن بشرط عدم استغلالها لتحقيق مصالح قومية ضيقة على حساب المصالح المشتركة وبشرط عدم المبالغة في طرح القضايا الخلافية المعقدة ولم يفت المؤتمر الوزاري ضرورة التركيز ايضا على الموضوع الخاص بالنسوية السلبية للمعارفات بين الأعضاء وفقا لمبادئ عدم الانحياز ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة

وهكذا انصفت المؤتمر على مكتب التنسيق أهمية كبيرة في مجال نسوية للمعارفات سلميا ونتيجة لذلك صار المكتب سفارة الجهاز الدائم للحركة ولكن على الرغم من ذلك فإنه لا ينبغي على المكتب أن يسطر إلى ذاته باعتباره جهاز حاكم أو أمرا حيث أن ذلك يتعارض والطبيعة الديمقراطية للحركة مع نزعته من أنها تسعى إلى طبع العلاقات الدولية بالطابع الديمقراطي وبعد سبق أن ذكرنا أن مؤتمر قمة لبحرارة عام ١٩٦١ قد اعترض على الاقتراح الخاص بإنشاء إدارة أو جهاز دبلوماسي دائم خشية أن يتحول في النهاية إلى جهاز حاكم ذي سلطات واختصاصات واسعة وتتحكم فيه دول معينة قليلة والواقع أن كثير من هذه المخاوف التي عر عنها مؤتمر لبحرارة قد تحققت فيما بعد ففي قمة هامانما ١٩٦٩ نجد أنه على الرغم من أن البنية السياسية الوزارية للمؤتمر كانت قد تطورت الموضوع الخاص بتعليق عضوية مصر في الحركة وقررت أنه ليس ثمة اتفاق حوله سارع رئيس المكتب ودعا إلى إعادة بحث الموضوع من جديد من غير أن يحوله الرؤساء ذلك ودون أية توجيهات من البنية السياسية مخالفات ذلك جميع التقاليد وممارسات المعارف عليها في هذا الشأن

وقد ساه وزير الدولة المصري للشئون الخارجية د. بطرس عالي رئيس المؤتمر فيدل كاسترو بشأن التصرفات غير المرصية لبعض الدول الأعضاء حوفاً من أن تؤدي مثل هذه التصرفات إلى أن يصبح مكتب التنسيق جهازاً حاكماً تسيطر عليه دول معينة وحتى لا يصير هذا المكتب مشكلة أخرى تصاف إلى مشاكل الحركة وأكد الوزير المصري على ضرورة أن يتحول مكتب التنسيق إلى ساحة معية من بين الدول غير المحارة التي تقوم فلسفتها على معارضة الكتل ورفض سيطرة الأقلية أيا كانت كما أشار الوزير المصري في حديثه إلى أنه رغم التسليم بجدالة الأحد مبدأ التوزيع الجغرافي نظرياً، إلا أنه ليس بحاف على أحد أن هذا المبدأ لا يضمن دائماً وجود دور داخل بعض الدول النشطة والأكثر ولا، والقراماً بمبادئ وأهداف عدم الانحياز.

والى جانب مسألة التمثيل هذه والمعيار الذي يقوم عليه هذا التمثيل تمكن مسألة العدد الذي يتكون منه المكتب أيضاً فبعض كما تعلم أن عدد أعضاء المكتب الآن ٢٦ عضواً يمثلون بعض هذا العدد من بين الدول غير المحارة في مؤتمر بلجراد كان العدد ٢٥ ولكن لم يكن هناك مكتب بالمعنى القائم حالياً وهذا العدد ٢٦ يريد من ثلث أعضاء الحركة وعليه يثور التساؤل حول تقدير هذا العدد وعما إذا كان مناسباً لاتحاد القرارات في الوقت المناسب أم أنه أكثر من العدد اللازم ولكن يمرره فهو يمرره التخوف من أن تستحوذ أقلية محدودة جداً على سلطات خاصة؟

وعلى أية حال فإن أياً من التوصيات التي صدرت عن الإجماع الوريي لمكتب التنسيق في دور انعقاده في كولومبو في يونيو ١٩٧٩ والخاصة بصيغة الإجماع عند اتخاذ القرارات لم تنتج من جانب رئيس المكتب في هامبا وبصفة خاصة تلك التي كانت تتعلق بموضوع العصوية وشروطها وهذا هو كما سبق القول الذي دفع بعض وزراء الخارجية إلى الاحتجاج رسمياً المسلك الكوي.

#### ٤ - تقدير الآثار المترتبة على ضعف كفاءة حركة عدم الانحياز وأدائها

شمة تساؤلات رئيسية تطرح نفسها على الباحثين والراشدين لتطورات حركة عدم الانحياز وظروفها الراهنة والمقابلة وما لديها من إمكانات وإلى أي مدى مثلاً استطاعت الحركة في ظل حجمها الراهن ٩٢ دولة وبساتها الحالي أن تحقق أهدافها وغاياتها؟ وإلى أي مدى استطاعت عرض احترام مبادئها على الدول الأعضاء؟ وكيف واجهت الاعتداءات الخارجية التي كانت أحداها موضوعاً لها وهل وجدت سبباً في هذه الحالات من جانب أعضائها دعماً للمتعدي عليها؟ وإلى أي مدى كان لبعض مظاهر التناقض في النصوص أو العموم بالنسبة لبعض المبادئ مثل مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء أثر سلبي يتخذ بدرجة تسع الحركة من التدخل لإنقاذ ودعم العضو المعتدى عليه سواء من جانب إحدى الدول الأخرى غير المتحاربة أو من جانب دولة كبرى وبعد تحقق هدف تصفية الاستعمار وبعد انتهاء عهد الحرب الباردة وبدء عهد الانفراج بفعل التواريخ الاستراتيجية الحديدة في مجال القوة النووية بعد كل هذا ما هي الرسالة أو المهمة التي تنطاط بحركة عدم الانحياز القيام بها لتمارس دورها مستقلة عن باقي التجمعات الدولية الأخرى بما هي ذلك التي تتداخل معها وعن مفاهيم العالم الثالث والعالم النامي ومؤتمرات الاونكتاد ودول الجنوب للتخلفة وهل تستطيع الحركة أن تقدم ما عجزت التجمعات والهيئات الدولية الأخرى عن تحقيقه؟ وهل تستطيع الحركة أن توجد لنفسها مبرراً لوجودها المستقل والأهم من ذلك كله إلى أي مدى تستطيع الحركة مستقبلاً أن تعمل كجماعة واحدة متميزة؟

والواقع أن هذه التساؤلات وغيرها لم تحف على أحد من رعاتها بالرئيس تيتو أكد على كل تلك المعاني التي تضمنتها هذه التساؤلات في مؤتمر هامانا ١٩٧٩

يقول تيتو في هذا الصدد أن من أكثر ما يثير القلق في بعضنا هو تلك الصراعات المستمرة بين الدول غير المتحاربة ويجب أن نأخذ في الاعتبار



حقيفة هامة هي أن أي نزاع بين الدول غير المتصارعة يفتح الباب أمام التحولات الأحسية وهو ما يجب التصدي له. إن نفاذا عن ديمقراطية العلاقات الدولية يحتاج منا أن بدأ أولاً بانفسنا إذ أن تحقيق الديمقراطية في أحوال علاقات دولنا خاصة في ضوء التزايد المستمر لأعدادها وتعظيم مسؤولياتها فرض مطالبين بين يقدم بمثل العملي على كيف تكون العلاقات الديمقراطية وهو ما يقتضي بدوره إيجاد أشكال وحسابات جديدة للعمل المشترك بينها. وهي هذا المجال سوى أهمية خاصة لطريقة عمل مكتب التنسيق لدى بهج أن يكون أكثر فعالية كجهاز للتنسيق والمصارعة يعكس اختيارات مواقف للحركة ككل.

وقد عثر عن نفس هذا المعنى تقريباً وزير خارجية الهند السيد/ شيم ناندن ميشرا Shyam Nandan Mishra الذي ذهب إلى حد الاعتراض بأن لحظر الحقيقي الذي تواجهه الحركة لا يأتي إلا من داخلها وبسبب الممارسات التي تتورع من دولها.

#### ٥ إمكان التقلب على جوانب القصور في البناء الأساسي للحركة:

ابتداءً يجب التسليم بداهة بأنه لا يمكن تصور حدوث تغييرات جوهرية أو متكالية في هذا البناء طالما بقيت صيغة اتحاد القرارات عن طريق الإجماع من أساس أو تطوير ولكن هذا لا يمنع في الواقع من القول بأن الكثير من لم يكن معظم أساليب الأحقاق والفضل في نظام عدم الانحياز يمكن إزالتها أو المطب عليها إذ ما التزمت الدول الأعضاء بمبادئ وأخلاقيات هذا النظام فالأول لهذه المبادئ والأخلاقيات وإحصاء المصالح القومية الصيقة للمصالح العامة للحركة من شأنه أن يعيد لها تماسكها ونعاسكها المتفقدتين ويجعل منها الأيديولوجية التي تسمو على ما عداها من أيديولوجيات في العالم المعاصر.

ومن جهة أخرى ولا يشك أحد ولو للحظة واحدة في حقيقة أن الكثير من المشاكل والممارعات التي نشور في الحين والأخر في الدول الأعضاء يمكن معالجتها إما ما قدر للحركة أن تكتشف أو أن توجد لنفسها - مرة أخرى - قضية أو حركياً مقدسة جديدة كذلك انشئتها ضد الاستعمار وضد سياسات العزل العنصري، مهددة القضية المقدسة الجديدة يمكن أن تكون مثلاً تلك الخاصة بإقامة نظام اقتصادي وسياسي عالمي جديد وهذا يتضمن على الحركة أن تحدد لنفسها دوراً فيما يتصل بعلاقتها بالانظمة الدولية الأخرى في تتعاون معها

وقد ذهب بعض المحللين إلى القول بأن التماسك والتسويق في الدور غير المحددة يكسب كثير من دوره «دا قدر لهذه الدول أن تشجع في إقامة نظام كعب للتشاور والتسويق والتعبير عن الإرادة الجماعية وهي تستطيع أن تفيد كثيراً من التظيمات الإقليمية القائمة في إطار حركة عدم الانحياز وهي أساساً جامعة لدول العربية ومنظمة الدول الأمريكية ومنظمة الوحدة الأفريقية مهددة التظيمات تستطيع بما يجمع في أعضائها من روابط وثيقة أن تحقق مرحلة أكثر من التسويق والتفاهم في أعضائها الأمر الذي يساعد على التوصل إلى إجماع أو اتفاق عدم في إطار الحركة ككل وخاصة على مستوى مكتب التنسيق

والثالث أن شدة روعاً من الاتفاق العام ظهر بعد مؤتمر هافانا عام ١٩٧٩ حول ضرورة الأخذ بمنهج أكثر ديمقرطية فيما يخص علاقات مكتب التنسيق بكل من الدور الأعضاء واللجان والتنظيمات الإقليمية مهددة تحديد مهامه وحقوقه والتمهاته تحديداً دقيقاً شاء وبعد عقد مؤتمرات القمة

وأمام امتزاج اللصوص في عدد الدول الأعضاء في الحركة وجدت شبه ضرورة لإحداث نوع من التطوير في نظام عدم الانحياز واستقر في أذهان الكثيرين بحق أن هذا النظام يمكن أن يكون فعالاً في حاله

- إنشاء لجنة للإجراءات أو لجنة للاعتمادات تختص بدراسة مدى انطاق الشروط والمعايير المطلوبة على طائفي العنصرية الجديدة أو حتى بالنسبة للأعضاء الذين يشك في إخلاصهم وولائهم للحركة ويجب تحويل هذه اللجنة اختصاص تقديم الرأي واستشارة لاي جهاز في الحركة بشأن كل ما يتصل بقواعد إجراءات العمل والسلوك والمعايير الموحدة الاتباع في هذا الصدد وهكذا نصير هذه اللجنة تتكونها الحدود بمائة محكمة استئناف يلجأ إليها في حالة الضرورة والواقع أن فكرة هذه اللجنة قريبة من الواقع الذي يجري عليه العمل في منظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة الدول الأمريكية

- ينبغي أن يكون هناك جهاز معين يتكون إما من رؤساء الدول أو من وزراء الخارجية أو من ممثلين يتم اختيارهم حصيصاً لذلك لجنة الحكماء بواسطة الرؤساء أو وزراء الخارجية وتكون مهمة هذا الجهاز تقديم المساعدة للكتب التنسيق وتوجيه نشاطه لا شك أن ذلك اصحى أمراً ضرورياً بعد أن تسمح عدد أعضاء المكتب ٣٦ عضواً هذا إلى جانب فائدت في تقادي الأخطاء التي قد تنجم عن الأحد مبدأ التوزيع الجغرافي والمتعلقة أساساً في احتمال استبعاد دول أكثر ولا للحركة من غيرها

كذلك طرحت في هذا الشأن بعض الاقتراحات الهادفة إلى إعطاء نوع من قوة الدفع للحركة فكانت اقتراح ينص على تقسيم العنصرية إلى نوعين الأول يشمل ام ٢٥ دولة الأولى التي انضمت إلى الحركة قبل أو أثناء انعقاد مؤتمر قمة لحرار ١٩٦٦ والثاني يشمل كافة الدول التي انضمت بعد ذلك في مراحل تالية وبمقتضى هذا الاقتراح تتلحق الدول الأولى بوضع معادل لذلك الذي تنتمح به الدول الأعضاء في مكتب التنسيق مثل اشتراط موافقتها على كافة القرارات الرئيسية الصادرة عن الحركة والواقع أن القول بذلك لا يصحف حديداً نظراً لقاعدة الإجماع المعمور بها هذا إلى جانب صعوبة التصور بأن هيكل الحركة سوف يستجيب لذلك وهي مقبل هذا الاقتراح

فتراح آخر يقول بتقسيم الحركة إلى دائرتين الدائرة الداخلية وتكون مهمتها الموافقة على كافة القرارات الرئيسية المتصلة بإدارة النشاط على كافة المستويات في نظام عدم الانحياز والدائرة الموسعة وتضم باقي الدول الأعضاء غير أنه شور أيضاً تساؤل عما إذا كان الأحد بهذا الاقتراح يؤثر على هدف تحقيق الديمقراطية في العلاقات الدولية

وإضافة إلى ما سبق تجدر الإشارة إلى أن بعض الكتاب قدر أظهر نوعاً من التعاطف والتفهم لواقف بعض الدول الصغرى غير الناجزة التي ترى متحمسة لسياسة عدم الانحياز ورعاية حقيقة في استمرار انتاجها، كما ترى في نفس الوقت وبسبب ظروفها الاقتصادية والسياسية واحتياجاتها العسكرية تقرب نفسها بمصالح إحدى الدول العظمى مهددة الدول بحد من الصعوبة يمكن - بسبب الاعتبارات السياسية أن تقل الانسلاخ عن الحركة أو إيقاف نشاطها فيها وإصلاح هذه الدول بوجوب هؤلاء الكتاب بضرورة أن تأخذ الحركة بمعايير أكثر مرونة بالنسبة لمسألة العضوية مما يتيح لذلك لدول عريضة لإسهام في الوقت المناسب في نشاطات الحرب المختلفة وتكون أن تتعرض للتهديد أو للطرد أو للعزل من العضوية أو تعليقها وهذا يجب أيضاً للحركة نفسها الكثير من المشاكل والحلقات الناجمة عن عدم الاتفاق التام منها وسلوكاً بين أعضائها وفي مثل هذه الحالة فإن لخدمة الحكاء يمكنها أن تلعب دوراً مهماً للغاية سواء بالنسبة للدول المعنية أو بالنسبة للحركة ككل

وأخيراً من المفيد أن نشير إلى حقيقة أن حركة عدم الانحياز سرع كل الصفوط الداخلية والخارجية التي تواجهها فضلاً عن المشكلة الخاصة بعممية البحث عن هوية ذاتية لم تتلاشى ولم تحتف ولم تندمج في إطار أية مجموعة أو تجمع دولي آخر ولكن بحافظ الحركة على ذاتيتها المستقلة فإن شمة بعض الشروط الضرورية التي يجب مراعاتها جيداً

١ - أن الحركة مطالبة بأن تعيد النظر من جديد في تكوينها وأن تتفق دولها على مجموعة من المحاور الرئيسية وعلى الأهداف التي تبتغي تحقيقها في ضوء الظروف والأوضاع الجديدة

ب - ولهذا الغرض خصه فإن إعادة النظر في تحديد وتوضيف مدى عدم الانحياز وإيجاد صياغات أكثر قبولاً من الناحية العملية وبطريقة ديمقراطية هو مسألة في غاية الأهمية

ج - إن المدرجات الداخلية يجب أن تفسح المجال للمصالح العامة للحركة والمشاركة بين أعضائها

د - ما كانت حركة عدم الانحياز قد قامت في الأصل استناداً إلى فكرة أو عقيدة معينة قبلها الدول المؤسسة طواعية وبعض النظر عن الاختلافات القائمة بينها فإن الحركة في وضعها الراهن مطالبة بالالتزام بهذه القاعدة الأساسية وهذا يفرض عليها عدم التدخل في سياسات أعضائها طالما أنهم ملتزمين بمصفة عامة بمبادئ عدم الانحياز ولم يجعلوا من أنفسهم حصان صدادة في أبدي انشغال الكبرى

وحيث أن مكتب التنسيق لعدم الانحياز ليس هو الجهار الصحيح الذي في خلاله تصدر الحركة أحكامها وقراراتها في شأن الدول الأعضاء، إذ فإنه من المتعين على رؤساء الدول أن يبحثوا في كيفية إيجاد الجهار المناسب للتعامل مع مثل هذه المسائل السياسية التي تنطوي على قدر كبير من الخطورة بطريقة واعية وبأسلوب ديمقراطي

## **الباب الثالث**

**مشاكل الأمن وعدم الانحياز  
فى العالم الثالث**



## الامن وعدم الانحياز

بقلم: عصام الدين جلال

ترجمة: طارق حسن أبو سنة

كان من الطبيعي أن تحاول الدول المستقلة حديثاً، بعد نهاية الحرب العالمية الثانية واستمرار القوى الإمبريالية القديمة إيجاد ترتيبات أمنية جديدة وسرعان ما اكتشفت تلك الدول أن ميثاق الأمم المتحدة لا يقدم لها أي ضمانات أمنية

وقد راد من خطورة الموقف أن السيطرة الثنائية للقوي الأعظم والحرب الباردة شكلت تهديداً خطيراً لأمس العالم الثالث عموماً، كما أن تلك الدول انتقدت تماماً الشروط السياسية والعسكرية الضرورية لتوفير أمنها الداخلي والخارجي

كذلك فإن الترتيبات الثنائية مع أي معسكر استلزمت أن تدفع تلك الدول ثمناً سياسياً باهظاً، أصبح من الصعب مقاومته بعد اشتداد ربح الحرب الباردة

فبعد أن تدبير أمس العالم الحالية قد أرسيت بواسطة محورين هامين جداً، هما توازن الرعب بين القوة العسكرية للمعسكرين وتقريباً التأثير المفيد للفعالية السياسية لعدم الانحياز على الأقل في الصراعات المحيطة. وبمثل مقارنة لعدلات نمو الدخل القومي للدول النامية (١٩٦٠ - ١٩٧٥) رادت استعاقات العسكرية للدول النامية على ثلاثة أمثالها وراحت تجارة الأسلحة إلى أربعة أمثالها. والنتيجة أن ٢٠٪ من الدول وهي الأكثر ثراء (٨٧٦ ٥ دولار متوسط الدخل الفردي في السنة) تستطيع أن تظل تنفق ٨٠٪ من مواردها المالية العامة على التعليم والصحة بينما الدول الأكثر فقراً تنفق أكثر على الاستعدادات العسكرية، بالرغم من أن المشاركة الكلية للدول النامية لا تتجاوز



٧/ في العقود العسكرية مطبقاً لتقديرات معهد SIPRI (معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام) بحد أنه وقعت ١١٩ معركة أو حرب (مدمية ودولية) ما بين ١٩٥٦ - ١٩٦٥ وقد تجاوزت الصراعات ٣٥٠ عاماً وتوزعت فيها ٦٩ دولة وقوات عسكرية بـ ٨١ دولة وقتل عشرات الملايين في هذه الحروب لذا فكثيراً ما فاقت الحسابات والاصابات الأساسية والاقتصادية وأسرها الاجتماعي أي تقدير.

وهي تحليل الحروب الإقليمية في آسيا وأمريكا اللاتينية وإفريقيا، فيما بين ١٩٤٥ - ١٩٦٩، يقول تقرير SIPRI أن النمط الأساسي للحرب في عصرنا هذا هو «ذراع الحرب» حل حدود دولة واحدة بهدف مكسب نظام معين أو حكومة وحدت تعبيرات معينة في السلطة وفي أعقاب تنشيط الحروب داخل هذا النمط بمشاركة قوات دول أجنبية.

وقد أدى ذلك إلى تهديد الأمن القومي لكثير من البلاد الدامية بشكل يفتي بطلاله على مستقبل الدول.

أولاً: أصبحت الدول الدامية مدموعة مع ترايد عسيتها في الصراعات الداخلية والإقليمية وعدم الاستقرار إلى مواجهات دولية مدمعة وليس لهم دخل بها ودان علاقة وثيقة وملحة بالولود ومصالح هذه الدول.

ثانياً: تعلق بالاستنزاف الاقتصادي لسابق التسليح فقلد ترايدت في العشر سنوات الأخيرة النفقات العسكرية للدول الدامية بنسبة ٩٠% بالإحصاء أي ٤ بليون دولار من المساعدات العسكرية تتلقاها هذه الدول فقد ضربت شعبة تصدر الأسلحة للدول العالم الثالث في الفترة من ١٩٦٥ - ١٩٧٥ لتصبح ٤ بليون دولار وفي السنوات القليلة الماضية تساعد معدل النفقات بشكل متفجر وخاصة بتصدير الأسلحة الآن لا تقع تحت أي نوع من أنواع الترقاة ومجموع ٩٥ حبة تسمود معظم أسلحتها (مثل لصو ريج، الطائرات لسر، الصامات الخ) في ١٩٧٥ يمثل القيمة الحقيقية النقل العالمي في

الأسلحة والمعدات والخدمات المرتبطة بها، ويمكن تقدير ذلك بحوالي ٩ مليارات دولار في العام، والتفديرات الحديثة تصل لحوالي ٤٠ مليون دولار سنوياً، وكل هذا له مغزى هام، وخاصة إزاء التزايد السريع في نظم التسليح التقني الأكثر تعقيداً الآن، التي أصبحت مطلوبة بدرجة أكبر، وتزايد مجالات التعاقد بوصول لحل نقل الأسلحة والتدريب والتموين التكنولوجي وتوفير الصيانة - الخ. مما يرفع من تكلفة وبراعة وتجهيز القوات المسلحة كل هذا في ظل تحول هائل للتكنولوجيا العسكرية في مساطق الصراع الساحقة، مما يريد من مستوى العنف بشكل ملحوظ ويفجر المزيد من الصراعات

ثالثاً لا يمثل تنوع الموارد المطلوبة بإلحاح الحد الكلي للحسارة الاقتصادية، فهناك ترابط هام بين التسليح العسكري والتنمية الاقتصادية، يمتدح من دور للقائمين بالإمداد العسكري كعصر في العلاقة المتناسقة بين المصدرين والمستقبلين للسلاح هذه العلاقة بدورها تؤثر على الهيكل الاقتصادي للدولة المستقبلة والسياسات الاقتصادية لحكومتها. مثال دور العالم الثالث لا تشترى أو حتى تنتج أسلحة أكثر تعقيداً وتطوراً، وكل هذا معتمدة على النية الحسنة لقليل من الدول الصناعية على الأخص تلك الدول ذات القدرة في مصادر العملة الأجنبية

وقد كان للأثار غير مباشرة على التنمية للدول الأقل نمواً آثار مباشرة بعيدة المدى من جراء فشل المحاولات العالمية لبيع السلاح فمن الصعب أن تعتمد الدول الأقل نمواً على مصادرهم الخاصة المحدودة لتعمر تلك الفجوة الواسعة فضلاً عن المعوقات الكبيرة التي تقف حائلاً أمام الجهود الدولية في هذا، لحقل سبب النفقات العسكرية الباهظة للدول النامية

فيقول تقرير الأمم المتحدة عن النتائج الاجتماعية والاقتصادية للنفقات العسكرية ١٩٧٦ أنه فضلاً عن النفقات الكلية التي ينفقها العالم حوالي ٦٠ مليون دولار في كل مجالات أو فروع البحث والتنمية، نجد أن الانفاق على

الأنحاث العسكرية يختص وحده بـ ٢٥ مليون دولار بل تقديرات SIPRI أن هناك ١٠٠ عالم ومهندس يعملون في مجالات البحوث العسكرية مع الوضع في الحسبان أن أغلب تلك الأرقام لا تعنى بالحقيقة، خاصة مع استبعاد أنحاث السلام الذرية، إلا أن كل هذا له دلالاته العسكرية بعيدة المدى

إن فلاديمير أن الانعراج أو الانهيار سوف يحفظ من أزمة العالم الثالث فلقد وصلت النفقات العسكرية في العالم في ١٩٨٠ إلى ٥٠٠ مليون دولار ومن المتوقع أن تتزايد إلى ٦٠٠ مليون دولار في ١٩٨٢

مع بداية الثمانينيات تسجل الزيادة الحقيقية للنفقات العسكرية في دول الحروب الأفريقي إلى ١٦ / سنوياً في حين دول الأوك ١٥ /

إن مدلول هذا أن هناك تهديدات أمنية تواجهها هذه الدول بما يريد من الرعة في تلقي كمية أكثر من الأسلحة وخاصة من الدول الصديقة سياسياً وعسكرياً إن فليس من المعاجى أن نجد أنه تغير إجمالي مبيعات الأسلحة التي تصل إلى ٦١ مليون عالمياً خلال السبعينيات مع تزايد سنوى يصل إلى ٢٥ /، نجد أن العالم الثالث بيع له ١٦ / من هذا، الإجمالي ومثل الشرق الأوسط ٤٨ / من إجمالي العالم الثالث وأفريقيا ١٨ /، كل هذا في حين حالتهم الأمنية أصبحت أكثر اضطراباً

ويمكن تفسير العدد الاستراتيجى العالمى لهذا التناقض بواسطة كيار القائى على الإمداد بالسلاح لمناطق الأزمات المساحة من ١٩٧٥ - ١٩٧٩

فرنسا حروب	أفريقيا
الولايات المتحدة الأمريكية	إسرائيل
إسرائيل	جواتيمالا
إسرائيل	أفغانستان
الاتحاد السوفيتى	أفغانستان

فبعد الحرب العالمية الثانية لم يرتبط الحصول على الأسلحة بأي علاقة أمنية للعالم الثالث بل عموماً ارتبطت متطلبات استراتيجية عاغية للقائمين بامداد السلاح هذا الاتجاه تحكم في حجم نقل الأسلحة، فعند الستينيات حدث ارتباط قوي ما بين نوعية سباق التسلح وخطط أو تصميمات القائمين بامداد السلاح. هد بدأت أكثر نظم التسلح تعقيداً ثقيل لأصدقاء عسكريين جميعين خاصة إسرائيل وجنوب أفريقيا وأسا من الأعضاء الكبار من الحلفاء.

ومع السبعينيات حدث تطور بعيد المدى هو نقل التكنولوجيا الصناعية العسكرية لنفس الأصدقاء، لذا لم تكن هناك أدنى معجزة في أن تصبح دولة إسرائيل الآن المصدر الأعظم للسلاح بعد القوى العظمى بالرغم من أن سكانها ٢ مليون وهي في حاجة للتصنيع والتشغيل الفعال نفس الوسخ بالنسبة لجنوب أفريقيا حيث أصبحت في حالة اكتمال، واتي سرعة في كل احتياجاتها العسكرية الأساسية والنتيجة النهائية لكن هذا تهديدات محططة وتتفق مع المصالح الاستراتيجية العاغية بحصول إسرائيل وجنوب أفريقيا على هذه النوعية من التسلح من خلال مساعدة وتستر عربيين. وقد قام كاتب هذا البحث في مقالة نشرها في مجلة السياسة الدولية عند أبريل ١٩٨١ الدلائل التي تثبت حتمار الدولتين للقذائل النووية في المحيط الجنوبي إلا أنه حياها لا تكون المصالح الاستراتيجية بارزة كما هو في الحرب العراقية الإيرانية عمثلاً اتفاقات التسلح السابقة في عهد الشاه من الصعب الإدعاء بأنها يعكس أن تعكس احتياجات الأمن القومي بل أيضاً من الصعب إبراها من الاتهام بأنها سميت عدم استقرار في الهيكل الاجتماعي أو من الصعوط المدولة على العراق بواسطة حكومة الشاه

إن مدخل عدم الانحياز هو تجسيد للسبل وتحريك للوسائل لتهدئة تلك لتهديدات المتصاعدة لأمنهم في مرحلة ما بعد الاستقرار ولعلب عدم

الانحياز دور مساعد في الأمم المتحدة لتصحيح مداخل قوى عن أمن العالم الثالث، لكن من الصعب للأسف الإذعاء بأنها أصبحت أداة فعالة لتنفيذ إجراءات الأمم

ومن المعروف أن عدم الانحياز يطالب بالحرية وعدم الاعتماد على أي من الأطراف الدولية المتواجدة، لكن العدائيد من الأعضاء يفتقدون الوسائل أو الإرادة ليقوموا بتنفيذ هذا البديل المشترك والفعال والملموس مدلاً من الاقتصاد على البيانات والمحف

وكثيراً ما بيد عدم الانحياز وكشف النقاب عن مغزى اتفاقات التسليح الدولية الحالية مما حدا أيضاً بالأعضاء لأن يطبقوا ما لا يداؤوا به بدلاً من البحث في المحاولات الحادة المشتركة الفائلة للتطبيق بما أصبح من المؤسف له أن الجهود العالمية لاستمرار السلام عبر معالة

وقد حاول عدم الانحياز أن يخلق البديل الأكثر فعالية في القرن العشرين وتشاد والصرب العراقية - الإيرانية - علاوة على جنوب أفريقيا وفلسطين ولكن دون جدوى

وقد أعلن عدم الانحياز مراراً أن التعصب الأعصى والأمانية وتمسك القوى العظمى أسس محاولات تقوية وتعريض مبادئ البديل ما بين الدول الأعضاء، أو حتى داخلها، مما كان اسباب رئيسية لإحداث اضطرابات في الأمن الدولي

وفي النهاية فمرحلة ما بعد الاستقلال لها احتياجاتها الأمنية الجديدة والمعقدة ومن الصعب أن يواجه عدم الانحياز هذه الاحتياجات من خلال تلك التولية ذات البطهر المثالي الحصص والتصميم التي خدمت بوله لجد معي خلال الاستقلال فقد احتار عدم الانحياز أن يتعد عن المسائل الأمنية للتوازن انشائي في العالم

## نحو مفهوم أمني لحركة عدم الانحياز

بقلم: د - و - منج

ترجمة: حمدي عبد الرحمن

### الموقع الجيو استراتيجي للعالم غير المنحاز

كانت السياسة الخارجية للدول غير المنحازة بمثابة امتداد منطقي لحركتها الوطنية ومشاعرها القومية المصانة للسياسيات الاستعمارية والإمبريالية. ومع ذلك كان على هذه الدول غير المنحازة أن تعيش وتعمل في ظل بيئة دولية تمارس فيها قسراً محدوداً من السيطرة. ولهذا كانت سياسة عدم الانحياز ترمي إلى المحافظة على استقلال صنع قراراتها في بيئة دولية أثقل كاهلها صراع الحرب الباردة والقطبية الثنائية.

وفي فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وبينما كانت الدول الأوروبية باستثناء قليلة - جزءاً من ذلك النظام ثنائي القطبية استناداً إلى الحقيقة اعقائنية بأن هذه الدول ظلت دائماً تحت أحد الأجزاء الحزبية في النظام المتنافس من أجل القوة الدولية، فإن معظم البلدان حديثة الاستقلال كان عليها أن تجد الطرق والوسائل التي تمكنها من حماية استقلالها المكتسب حديثاً في صنع القرار وسط بيئة دولية تعرض عليها صغوباً هائلة كى تحفظها في دعة مصالح كئلة أخرى. في وقت كانت تفتقر فيه سياسة عدم الانحياز غير أخلاقية

إن تقسيم العالم ما يقنى ويحافظ على القوى العظمى ليس بالطاهرة الحديثة. فقد طرحت مفاهيم مختلفة في الماضي لتبرير تلك الظاهرة مثل نظرية ماكندر وبطرة القوة البحرية لألفريد ماهان وفي فترة ما بعد الحرب

العادية الثابتة. استجذبت انماهيات والبراعات لأيديولوجية هي تفسير الحرب الماردة ومظام القطبية الثنائية

إن الجزء الأفروآسيوي من العالم، والذي يشكل قلب العالم غير المنحاز، كان يقوم ومدة ترمو على اثنين من الزمان، بدور الحاجز - إن صح التعبير - والذي يمنع التصادم بين القوة البرية والقوة البحرية وقد لعبت هذه المنطقة، فضلاً عن ذلك، دوراً حيوياً في توازن القوى الدولي ولعل من بين أسباب ذلك الرئيسية، أنه بينما حقق نظام النول الأوروبية درجة من الاستقرار والشرعية، فإن ما يسمى بالعالم الثالث كان لا يزال هدفاً لرياح التغيير التي تعصف به بيد أنه لا يمكننا القول بعد أن تم تقسيم المنطقة إلى دول مستقلة، أن ذلك التماثل الجيوستراتيجي للمنطقة قد قلل من مصموم التنافس الدولي، حيث أن تلك المنطقة - العازلة - لا تزال محتصة بأهميتها الكبرى للقوى العظمى، سواء كانت قوى برية أو قوى بحرية، ومن ثم فقد حدثت هذه القوى في انتهاج سياسات من شأنها جذب دول هذه المنطقة إلى محالات نفوذها. تمثل ذلك في ماضي الأمر - هي الخصميين والسقييات - في المواقف العسكرية، ثم اتحد بعد ذلك صورة انماع سياسة أكثر دهاء، ألا وهي سياسة الوفاق السياسي العسكري والتي تعرف الآن باسم سياسة "الاتفاق الاستراتيجي".

ولقد هكمت الحرب الماردة مآثرها على ذلك الجزء من العالم والذي هو في ذات الوقت، العالم غير المنحاز حيث أنه أصبح ميداناً للصراع من أجل النفوذ بين القوة البرية والقوة البحرية فانطلقت تطورات حصة في ميدان تكنولوجيا الصواريخ، كما حدثت زيادة معاكسة أيضاً في القوة الجوية غير أن الاتحاد السوفيتي، وبالرغم من نمو قوته البحرية، فإنه لا يزال في الأساس قوة برية مع مقدرة محدودة للعمل بعيداً عن حدوده البرية والبحرية في مواجهة أي هجوم أكيد من جانب القوى الكبرى الأخرى وبالمثل فإن الكتلة لغربية، وعلى الرغم من قوة أوروبا الغربية، فإنها تعتمد أساساً على القوة

البحرية للولايات المتحدة الأمريكية. فلو أساء افترضنا جداً أن الأسلحة النووية الاستراتيجية للقوى الكبرى كانت عاملاً محايداً باتفاق جميع الأطراف في صراع الحرب الباردة، كان قوة الدفع العظمى لصراع القوى الكبرى وخاصة في المنطقة العازلة كانت ستعتمد على القوة البرية والبحرية للعدوين الأعظم

ولا تزال هذه الأرض العازلة. والتي تتكون اليوم من معظم الدول غير المحايدة، تؤدي دورها كعازل بين القوى العظمى فكان من الطبيعي والحالة هذه أن تصبح هدفاً لممارسة الضغوط عليها من كلا الطرفين ويمكن القول بعبارة أخرى أن العالم غير المحايد أصبح من وجهة النظر هذه، ساحة لتنافس الحرب الباردة. ولعل ذلك يمثل أحد العوامل الرئيسية التي أدت إلى استعراش عدم الاستقرار في العالم غير المحايد

إن الوضعية الجيوستراتيجية للعالم غير المحايد أصبحت أكثر وضوحاً، إذ، ما قدمنا الأمثلة المقتضية دعماً لتحليل، نوقع في المنطقة الممتدة من البحر المتوسط حتى المحيط الهندي. هذا القطاع الساحلي الضيق والذي يتألف من أكثر من ثلاثين دولة قد وضع بين كفي الرخى حيث القوة البرية العظمى في الشمال وحيث تواجد القوة البحرية العظمى من الجنوب ومع أنه من الثابت تاريخياً تعرض هذه المنطقة لضغوط مستمرة من جانب روسيا، لقوة البرية المسيطرة وبريطانيا، التي كانت تعد القوة البحرية العظمى في هذه المنطقة، فإن الولايات المتحدة الأمريكية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية قد حلت تدريجياً محل بريطانيا كقوة بحرية بيد أن إطار التنافس بين القوة البرية والقوة البحرية قد استمر على الرغم من تغير المعاديين

### سياسة القوى العظمى واستجابات الدول الإقليمية:

لقد اكتسبت الأرض العازلة أهمية كبرى بعد الحرب العالمية الثانية وخاصة عندما اتجه النظامين العماليين التنافسيين في النظام الدولي صوب



الروحية، ولهذا فقد بدلت الجهود لتوحيد هذه الدول والتي كانت تؤكد دائماً على استقلالها داخل الإطار الكلي لنظام انقطعية الثانية وقد اتبعت القوى العظمى ما أطلق عليه اسم "دبلوماسية التحالف" من سبب الوسائل التي تبعتها في البداية ضمن هذه الدول لاتفاقيات عسكرية أو متعددة الأطراف، خصوصية الأحلاف، واتفاقيات منح القواعد وقد مورست صغوط كبيرة لضم بعض الدول الإقليمية إلى هذه الاتفاقيات بيد أن البعض الآخر من هذه الدول رفض الأرشاد بها، وأصبحت الروح المتنامية لعدم الانحياز عاملاً قوياً في تحطيم دبلوماسية التحالف هذه

وحاولت القوى العظمى جاهدة إيجاد البدائل التي من شأنها مسايرة مشاعر وأحاسيس الشعوب الجائشة تجاه عدم الانحياز من ذلك إصدار ما يسمى "المبادئ" من جانب القوى العظمى، حيث تعلن موافقتها سواء كانت صهيونية أو غير ذلك، بأن الامتيازات السياسية العسكرية في وقت معين لا تعنى ضم القوى الإقليمية لأي نظام تحالفي ومن أمثلة هذه الدبلوماسية على الجانب الأمريكي، مبدأ ترومان، ومبدأ أيزنهاور، ومبدأ نيكسون، ومبدأ كارتر أما على الجانب السوفييتي فقد ادّعى أنه طرح أيضاً عدة خطط ومقترحات مثل خطة شينيلوف والتي تهدف إلى تحقيق نظام للأمن الجماعي في آسيا وكذلك هناك خطة مرجيف، فضلاً عن عروض اتفاقيات الصداقة والتي وقعتها سبع دول

إن هذه المبادئ والمقترحات أصبحت تشكل الأسس التي يقوم عليها التوافق السياسي العسكري بين القوى الإقليمية والقوى العظمى في إطار المشاركة سواء كان داخل أو خارج الحلف أو الحملة الشائعة اليوم هي الاتفاق الاستراتيجي والذي من خلاله تقدم القوى الكبرى الإقليمية ليس فقط مراكز متساوية، وإن كانت وهمية، من صنع القرار ولكنها تسعى أيضاً لعمل هذه الدول حرة من نظام دولي اقترحتة هي من أجل حمايتها واستمرارها

ومع ذلك فإن بعض القوى الإقليمية، لم ترغب في الارتباط بالقوى الكبرى بصورة كلية ومفتوحة وإن كانت ترغب في الحفاظ على استقلالها في صنع القرار.

هذا في الوقت الذي لجأت فيه بعض الدول الأخرى إلى طريق أكثر بسراً وهو الارتقاء في أحضان إحدى الدول الكبرى كل ذلك دفع بانعكاساته على سياسات دول الأرض العازلة هذه حيث عاشت لسنين طويلة من تغيرات رابيكالية فقد واجهت بعض هذه الدول التهديد الموجه لأسرها، وهو بالأساس من قبل بعض القوى الإقليمية الأخرى، باستخدام حقها السيادي في طلب الدعم العسكري والسياسي والاقتصادي من إحدى القوى العظمى في حين أن بعض الدول الأخرى التي كانت مرتبطة بنظام تحالف إقليمي في إطار تنافس انحرب الماردة، عملت على الانفصال التدريجي وبصورة رسمية من هذه التحالفات ثم ارتبطت بمجموعة دول عدم الانحياز. والآن أصبحت معظم دول الأرض العازلة أعضاء رسميين في حركة عدم الانحياز وإن ظلت تحتفظ في ذات الوقت وبشكل أو بآخر بروابط سياسية وعسكرية واقتصادية مع القوى العظمى. حدثت كل هذه التغيرات في الفترة التي كانت تعاني فيها المنطقة من عدم الاستقرار بسبب الضغوط الواقعة عليها سواء من الداخل أو الخارج.

### أسباب ونتائج عدم الاستقرار:

في الوقت الذي كانت تكتسب فيه حركة عدم الانحياز انصاراً جديداً خلال العقد المنصرم، فإن المنطقة حققت درجة كبيرة من عدم الاستقرار بسبب الاضطرابات المحلية التي وسعت من نطاق التنافسات غير الإقليمية وراحت من مرض تعطيل القوى الكبرى دمجها فتوحدت القوى الكبرى والذي كان يشمل البحر المتوسط منذ منتصف الستينات، امتد تدريجياً في السبعينات إلى المحيط الهندي ونأتى حرب أكتوبر، وما أثارته من قضايا مترابطة مثل مستقبل الأراضي العربية التي تحتلها إسرائيل والفصية الفلسطينية لتصبح

مناقحتها مصدراً للتوتر البالغ في المنطقة فقد أصعبت تلك الحرب أهمية كبرى على النفط وخاصة تزايد اعتماد العالم على هذا النفط إلى جانب قضايا إنتاج وتوزيع أسعار النفط فقد أعلن القادة المسئولون في الغرب في أوائل ١٩٧٤ - أنه إذا ما استخدم سلاح النفط في حق اقتصادياتهم، فسوف يصبح لديهم الحق في تأمين إمدادات النفط إليهم بشئ معقول وصعاب عدم قطعها حتى لو أدى ذلك إلى استخدام القوة. ويأتي بعد الخليج الوضع في القرن الأفريقي والذي عانى هو الآخر من تغير هام بعد ٧٦ / ١٩٧٧ بسبب السياسة الصومالية الكبرى، والحرب الصومالية الأثيوبية

ولقد وقعت تغيرات هيكلية ضخمة بعد ٧٨/١٩٧٩ حيث عانت كل من إيران وأفغانستان من التحولات الثورية والتي قلبت في واقع الأمر ليس فقط سياستها الخارجية ولكن أيضاً نظمها الداخلية رأساً على عقب وهو الأمر الذي يعكس تأثيراته البالغه على القوى الإقليمية الأخرى فنحن بعد أن تأثرت الحرب العراقية - الإيرانية بمثل يشعل كافة أرجاء المنطقة من البحر المتوسط وحتى المحيط الهندي واليوم فإنه على هذه المنطقة غير المستقرة، التصدي للضغوط التي تعارسها القوى الكبرى.

### **مصالح القوى العظمى في المنطقة :**

لقد تأثرت المنطقة بعوامل عديدة إلى جانب الاعتبارات السياسية الصرفة والتي خلفتها الحرب الباردة، ويمكن إيجارها في عناصر ثلاثة رئيسية

- (١) المبادئ النووية الاستراتيجية الكبرى والتي تعتمد على نظام SLBM
- (٢) المصالح طويلة الأجل للقوى البحرية والبرية المسيطرة والتي تمارس سيطرتها في المنطقة
- (٣) وأخيراً الاستراتيجيات التحليلية لهذه القوى والتي ترمى إلى استخدام دبلوماسية القمع والقهر بهدف حماية وتأمين ما يرون بأنه حيوى لمصلحتهم القومية

## الاستراتيجية النووية

تأثرت مصالح القوى الكبرى في هذا ابعاد مد البداية باستراتيجية الردع النووي من خلال استخدام الطائرات حاملة القنابل الذرية والتي يتم نشرها سواء من القواعد الأرضية أو من حاملات الطائرات ومن وجهة النظر هذه فقد تأثرت منطقة البحر المتوسط كثيراً قبل الستينات ومع عام ١٩٦٣ أصبح عامل جديد إلى هذه الاستراتيجية، حيث تم الانتهاء من نظام SLBM وانتشر في تلك الآونة أن الغواصات الأمريكية من طراز مولاريس (Polaris) تستطيع أن تصنع تهديداً حقيقياً للاتحاد السوفيتي وخاصة في صمان القدرة على الصرية الثابتة، من البحر المتوسط والبحر العربي وحليج البنغال لقد أعلن أيضاً أن الغواصة مولاريس تعمل في البحر المتوسط منذ ١٩٦٣ وكان هناك ما يبعث على الاعتقاد بإمكانية نشر تلك الغواصات في المحيط الهندي ومن ذلك اثناء قاعدة للاتصال معقصر الشرد في شمال غرب استراليا، وإرسال قوة أمريكية إلى المحيط الهندي عام ١٩٦٤، والمفاوضات الأنطو - أمريكية حول قاعدة بيبجو حارسيا في ١٩٦٥

وقد ظهر حلها أيضاً الوجود البحري السوفيتي في البحر المتوسط مع عام ١٩٦٤ وفي المحيط الهندي بعد ١٩٦٨ كما طور السوفيت أيضاً نظام الـ SLBM بيد أن البحر المتوسط والمحيط الهندي لا يمثلان أفصل الأماكن لنشر هذه الأسلحة، نظراً لبعدهما الجغرافي عن الولايات المتحدة لذلك فإن نشر هذه الأسلحة يكون أكثر فعالية في كل من المحيطين الهادي والاطلسي ولقد أدلت المصالح السوفيتية في البحر المتوسط والمحيط الهندي أنه يمكن وعلى قدر الامكان محاولة تحييد التهديد الأمريكي الذي يضعه نظام الـ SLBM الوجود في تلك المناطق وإن كانت تلك مهمة صعبة بالنظر إلى الصعوبات التكنولوجية للعمليات المضادة للغواصات وخاصة في منطقة شاسعة كالمحيط الهندي ومن ثم ركز السوفيت من أنشطتهم بصورة كبيرة

في البحر المتوسط ولجأوا إلى بعض الدول الساحلية وحصلوا منها على تسهيلات أسهمت في تقوية الوجود البحري السوفيتي في المنطقة ولسنين طويلة أصبح الوجود البحري السوفيتي في البحر المتوسط لدرجة تكفي لوضع تحدي حقيقي للأسطول السادس الأمريكي العامل في البحر المتوسط ومن ناحية أخرى فإن الوجود البحري السوفيتي المحدود في المحيط الهندي كان لا يقوى على القيام بمثل هذه المهمة بفاعلية

ومع أن تنافس القوى الكبرى لا يشكل تهديداً عسكرياً مباشراً للدول الساحلية باعتبارها ليست الأهداف التي توجه إليها أسلحة تلك القوى إلا أن وجود الأسلحة النووية بهذه القوى يعمل على تحويل المنطقة إلى ميدان محتمل لمواجهة نووية وهو ما يهدد أمن المنطقة وفي حالة هذا الصدام النووي احتمال بينها فإن الأهداف الثابتة مثل قاعدة ديجو حارسيا في المحيط الهندي وقواعد أخرى متعددة في البحر المتوسط، إلى جانب الأهداف المتحركة مثل قطع الأسطول وقواتها الخاصة كل ذلك يصبح موضع للهجوم النووي وهناك أهداف معادية على الأرض مثل حقول البترول في الخليج يمكن تدميرها أيضاً وهو ما يؤدي إلى تدمير اقتصاديات الدول المصدرة والمستوردة للبترول

### الاستراتيجية التقليدية :

يمكن تفسير الاستراتيجية التقليدية للقوى الكبرى في الأرض العازلة من سياق لمواجهة التقليدية من القوى البرية والقوة البحرية متى قوة كبرى تتحكم في البحر تستطيع أن تسيطر على الساحل يصدق هذا القول على حالة بريطانيا في الماضي ويصدق أيضاً على حالة الولايات المتحدة اليوم ولا يستطيع أن يتجاهل أيضاً القدرة البحرية السوفيتية وإن لم يصل إلى الدرجة التي تمكنه من مواجهة القوة البحرية الأمريكية في أعالي البحار هذا بالإضافة إلى وجود مناطق عديدة تعد مظلة أمام السيطرة السوفيتية المباشرة

مثل مصايق التركيه وقناة السويس وهو ما يمرض مسوطيناً حقيقية على الوجود البحري السوفيتي في المنطقة

ويمتلك الاتحاد السوفيتي قواعد داخل أراضيها تمكنه من التحرك مفاعلية في الأرض الفارلة فضلاً عن اعتماده مع قواعد موجودة في دول أخرى وتلك التسهيلات تعطيه بلا شك ميزة إضافية وعلى ذلك فالقوة البحرية لا تعتمد فقط على السيطرة على أعالي البحار ولكن أيضاً على تسهيلات باستخدام قواعد ساحلية

إن المواجهة بين القوة البرية والقوة البحرية تتحدد أساساً في نقطتين هذه المنطقة شرق البحر المتوسط، الخليج أما عن البحر المتوسط فقد اتخذ التنافس البحري القوي العظمى طابعه المحدد بعد منتصف الستينات وقد أسهم ذلك التنافس في تشكيل سياسات القوى العظمى تجاه الدول لساحلية

ولي هذا المدى يتضح التأثير الحقيقي لذلك التنافس على الصراع العربي الإسرائيلي - أما في الخليج العربي فقد لجأت الولايات المتحدة وحلفائها إلى اقتصادي للاتحاد السوفيتي فميشاق بغداد وإصدار المبادئ مثل مبدأ إيريهاور وبعداً كارتير بالإصافة إلى اقتراح سياسة دعم نظام الدول العربي كالأدي كان سائداً في إيران الشاه كل ذلك سمحت الولايات المتحدة من وراءه، احتواء توسع الاتحاد السوفيتي صوب الجنوب ليسط ينفوه

وقد أوضحت الأحداث التي شهنتها أفغانستان ١٩٨٠/٧٩، مقدرات القوة البرية في الوقت الذي أظهرت فيه عدم قدرة القوة البحرية على العمل مفاعلية في دولة غير ساحلية حينئذ. وتعد هذه القوة ثم اقتراح تدعيم القوة البحرية عن طريق القوة الجوية وهو ما يتمثل في قوات الانتشار السريع (RDF)

وقد واجه الاتحاد السوفيتي استراتيجية القوة البحرية لاحتوائها ليس فقط موهج قواته البحرية في البحر المتوسط والمحيط الهندي ولكن أيضاً عن

طريقاً للتقرب من بعض الدول الساحلية معرضاً مساعداته السياسية والاقتصادية والعسكرية على هذه الدول وبالتالي نجح السوفييت في كسب التأييد في سوريا ومصر (حتى ١٩٧٥) واليمن الجنوبي والصومال (حتى ١٩٧٧) وأثيوبيا (منذ ١٩٧٧) وفيتنام فضلاً عن أن علاقاته مع الهند أيضاً طيبة جداً وهكذا استطاع الاتحاد السوفيتي تحقيق وجوده السياسي العسكري في هذه المناطق الهامة على طول الخط الذي يربط البحر الأسود بالباسيفيك عن طريق البحر المتوسط والبحر الأحمر والمحيط الهندي

إن شدة اسباب أخرى، غير القضية الرئيسية للمواجهة بين القوة البحرية والقوة البرية، يمكن استبعادها لتبرير الوجود البصري التقليدي للقوى الكبرى في هذه المنطقة ومن بين تلك الحجج، السيطرة على الطرق البحرية، وحماية التجارة، وتأمين إمدادات المواد الخام إلخ، بيد أن تلك الحجج واهية وليس لها وزن لسبب بسيط وهو أن أي قوة كبرى في ظل التوازن القوى الاستراتيجي الراهن ولا تقوى على احتراق الطرق البحرية الخاصة بالقوى الأخرى في أوقات السلم، حتى في أوقات الحرب النووية، وانتي تحدد بفترات قصيرة، فإن السيطرة على الطرق البحرية تعطي لها أولوية محدودة

ولا شك أن الصراعات المحلية تنعكس على تلك الممرات البحرية وعلى بعض الحالات تفشل القوى الكبرى في تأمين المرور العربي حيث أن ذلك قد يتطلب تدخلاً عسكرياً مباشراً في الصراع الإقليمي، وتلك حالة يحاول الجميع تجنبها ولهذا فعلى الرغم من وجود القوى الكبرى في البحر المتوسط والمحيط الهندي إلا أنها لم تحاول فك الحصار المفروض على هذه الممرات بسبب الحروب الإقليمية بين العرب وإسرائيل وبين العراق وإيران وأخيراً بين الهند وباكستان. ومن ثم ينبغي على القوى الإقليمية أن تحصل على عاتقها مسئولية تأمين المرور إلى طريق السفن الدولي، أما إذا تداركت الدول الساحلية عن مسئوليتها تلك وحماية ممراتها البحرية والسيطرة عليها لقوى خارجية

فإنها لا تعطي فقط طابع الشرعية على وجود هذه القوى ولكنها تقبل أيضاً بالنتائج السياسية العسكرية المترتبة على منافستها في المنطقة

### الاستراتيجية التدخلية :

تتمثل النتيجة الثالثة لوجود القوى العظمى في المنطقة، في استخدام أو التهديد باستخدام دبلوماسية القهر، حيث أن الوجود العسكري التقليدي لهذه القوى في المنطقة قد زاد من قدرتها تلك، بل أن المنطقة تعرضت بالفعل لمثل هذا الضغط مرات عديدة منذ الحرب العالمية الثانية. ونستطيع أن نورد بعض الأمثلة التي توضح مثل هذه السياسة القائمة على الاستراتيجية التدخلية من جانب القوى العظمى

محلياً شاهد إيران واحتلالها عسكرياً من قبل بريطانيا والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي أثناء وبعد الحرب العالمية الثانية، والسيطرة البريطانية على قواعد قناة السويس حتى ١٩٥٦، وإزالة القوات البحرية الأمريكية في لبنان ١٩٥٨، والحرب الفيتنامية وإرسال قوات بقيادة موحدة خلال حرب كمبوديا ١٩٧١، وحرب أكتوبر وأزمات الخليج منذ ١٩٧٨ واحتلال أفغانستان منذ ١٩٧٩. تلك نماذج قليلة توضح هذه الاستراتيجية

وتلعب بعض القوى الإقليمية أيضاً دور وكلاء القوى الكبرى في هذه الاستراتيجية فلعنت إيران أثناء دور الشرطي في منطقة الخليج وتستمر كل من إسرائيل وجنوب أفريقيا في العمل كوكلاء عن الغرب في مناطق غرب آسيا والبحر المتوسط والمحيط الهندي

وبعد قيام الثورة الإيرانية، ازدادت أهمية الدور الذي تقوم به كل من إسرائيل وجنوب أفريقيا في هذه الاستراتيجية حيث تم توطيد العلاقات الثنائية بين البلدين واليمين وصولاً إلى مرتبة القوى النووية حيث يمتلك كل منهما السلاح النووي ويتسم التعامل معهما على أساس أنهما جزء من



النظام الغربي ويظهر إليها باعتبارها حلفاء، استراتيجيين للغرب، وستطيع القول بحساسة موجزة أن كل من جنوب أفريقيا وإسرائيل قد قاما بدور البلطجية المحليين في المنطقة وإن كانت بعض الدول الأوروبية لا تزال حتى الآن مستمرة في دعمها الكامل لإسرائيل وجنوب أفريقيا حتى يتعكفا من مواصلة أداء هذا الدور الفعيل في المستقبل

وفي المقابل اتهم السوفيت أيضاً بدعمهم لليبيا وسوريا واليمن الجنوبي وأثيوبيا وأفغانستان وفيتنام حتى يتم استخدامها كعملاء، لهم في هذه المنطقة، وفيها عدا ليبيا فإن بقية هذه الدول سألغة الذكر تعد عتاً مالياً على الاتحاد السوفيتي

وتستمر القدرة التدخلية للقوى العظمى في النمو يوماً بعد الآخر، ليس هذا فحسب بل أن الجهود تبذل لمحاولة إضفاء طابع الشرعية عليها ومن ذلك اللجوء إلى العروص الخاصة بتسهيلات القواعد الأمر الذي يحقق درجة من الشرعية على هذه الاستراتيجيات ويحتاج أيضاً بأن وجود إحدى القوى العظمى في المنطقة يوازن تواجد القوى الأخرى وقد اكتسبت هذه الحجة رداً اصناعياً منذ الأحداث الأخيرة في أفغانستان

وتتأثر الاستراتيجيات التدخلية للقوى العظمى بما إذا كانت مقدراتها تعتمد أساساً على القوى البرية أم على القوة البحرية فالاتحاد السوفيتي لكونه قوة برية تتمتع بمقدرات حيوية هائلة، فإنه لا يعتمد فقط على القواعد الاحتياطية والولايات المتحدة لكونها قوة بحرية كان عليها أن تعتمد على التسهيلات في وحول مناطق الأزمات المحتمة حتى تتمكن من نشر قواتها بغاية وحتى يصبح لها مقدرة تدخلية فائلة للتصديق ومن ثم فإنه بينما يستطيع الاتحاد السوفيتي العمل بصورة مباشرة في الأرض العارلة انطلاقاً من أراضيها فإن الولايات المتحدة سيصبح عليها ليس فقط تأمين مستوى معقول من قواتها في المنطقة ولكن أيضاً استخدام التسهيلات لزيادة مستوى قواتها في أوقات الضرورة وضمان الحصول على دعم مستمر ومناسب

ولذا تحتاج قوة الانتشار السريع إلى وجود مستمر لقوة أمريكية موحدة في المحيط الهندي والبحر المتوسط وبعض القواعد مثل ديجوجارسيا بالإضافة إلى تسهيلات القواعد في الاقطار المحيطة مثل مراكش وكينيا والصومال وعمان

وتستثمر كل من استراليا وحسب أفريقيا في أداء دورهما كصاحب رئيسي للاستراتيجية العربية في المحيط الهندي واكتسب الدور الإسرائيلي أهمية إضائية بسبب التحول المحسوس في الاتجاه المصري وعلى هذا سوف تظل إسرائيل الأداة المارورة للاستراتيجية العربية في البحر المتوسط والخليج وعلى الرغم من الجهود المدولة لتفوية قوات الانتشار السريع إلا بها سوف تظل غير قادرة على العمل بعيداً عن النشاط ولن تقوى على السير الى قوات القواعد الأرمية السوفيتية الموجود في آسيا الوسطى وعلى هذا يمكن تبرير عمل قوات الانتشار السريع في مواجهة الاتحاد السوفيتي بأنها بمثابة حجر عثرة أو محدد عائق لا أكثر وإن كان باستطاعة هذه القوة احتلال حقول المتروك الضخمة في الخليج إذا دعت الضرورة إلى ذلك

هذا التعليل العقلي لقوات الانتشار السريع بأنها بمثابة أداة عاتقة قد يصعب عليها فديراً من التصديق والمقبولية إذا ما حددت لولايات المتحدة الحظوظ التي عددها تصبح هذه القوات عائقاً - أفغانستان لم تثبت صحة هذه القوة بالرغم من أن الولايات المتحدة قد أرسلت هذه القوات قبل إرسال القوات السوفيتية إلى أفغانستان

وقد تؤدي قوة الانتشار السريع هذا الدور في كل من باكستان وإيران بالرغم من عدم حصول هاتين الدولتين على التزامات واضحة بهذا الصدد ومن ثم إذا راد النفوذ السوفيتي في إيران فإن العائق سيصبح الجزء العربي من الخليج حيث تصفي الولايات المتحدة طابع اشرعية على وجودها هناك ويصبح احتلالها لحقول المتروك مسياً على هذه النظرة وهذا يعني أنه بينما

يصبح للاتحاد السوفييتي حرية التحرك في أفغانستان وإيران فإن الولايات المتحدة تقوم بتعزيز وحدتها في الجزء العربي من الخليج

بيد أنه ليس هناك سبب واحد لكي تقدم هاتين القوتين العлаقتين على تصادم شأن هذا التقسيم، حيث أن أهداف استراتيجيتها تكسر في القوى الإقليمية والتأثير عليها فضلاً عن ذلك فإن هذه الاستراتيجية لا تؤدي بها إلى صراع عسكري مباشر

### البحث عن اتفاق استراتيجي جديد:

لقد أعلنت معظم دول المنطقة عن انتهاجها لسياسة عدم الانحياز، وصوتت في صالح قرار الأمم المتحدة الخاص باعتبار المحيط الهندي منطقة سلام، وعارضت بشدة كل من قوات الانتشار السريع والوجود السوفييتي في أفغانستان ذلك كله بالرغم من استمرار تمسك هذه الدول بسياساتها القديمة الرامية إلى تحقيق أمنها من خلال الدعم الخارجي والارتباطات السرية أو العلنية بأى من القوى العظمى وإن كان هناك جهد محدود للبحث عن بدائل في إطار التضامن مع هذه الدول عينا

وقد فشلت المحاولات المتكررة لتحقيق الوحدة الإقليمية مثل الجامعة العربية أو المنظمة الإقليمية للتعاون من أجل التنمية ويرجع سبب هذا الفشل إلى أنه بينما سعت هذه الدول لتحقيق الوحدة فيما بينهما، فقد سعت أيضاً إلى عزل نفسها عن باقي دول المنطقة أما عن الجهود الحديثة لتحقيق مثل هذه الوحدة الإقليمية مثل مؤتمر التعاون الخليجي، فإنه لم يكتب لها النجاح التام حيث أنها رأت أيضاً أن تعمل في ظل بيئة صراعية في المنطقة أكثر من أن تعمل على أساس التعاون بين جميع القوى الإقليمية فمؤتمر التعاون الخليجي مثلاً يتم تطويره ليصبح عامل ثقل في مواجهة إيران وهذا من شأنه ليس فقط تجليد الانقسام داخل المنطقة ولكنه يساعد أيضاً على خلق الظروف التي تدعو للتدخل الأجنبي

ويمكن التحلي من مثل هذا المفهوم إذا ما طورت دول المنطقة وفقاً لاستراتيجياً جديداً يشمل كل متطلباتها الجديدة. ويعتمد مثل هذا الوفاق الاستراتيجي الجديد على التسليم بأمرين

أولهما، أن أمن كل دولة يعتمد في الأساس على استقرار المنطقة ككل وليس فقط على العلاقات غير الصريحة مع حيرانها من الدول الأخرى

ثانيهما أن أمن المنطقة يعتمد على تحول جميع الدول الأعضاء في اتفاقات فيما بينهما حتى تتمكن المنطقة من تحقيق استقرارها كمتغير مستقل خارج إطار تنافس القوى العظمى والأرشاطات المسية على هذا التنافس

تلك أحد الأجراء المؤثرة لسياسة عدم الاسحيار وخاصة مفهوم مثل هذا الوفاق الاستراتيجي هو إدراك أن المنطقة الممتدة من البحر المتوسط حتى المحيط الهندي تشكل وحدة متكاملة، فهي تطل على جنوب إقليم القوة العرية العظمى الاتحاد السوفيتي، فضلاً عن أنها تطل على سواحل اسيا وأفريقيا الجنوبية بالنسبة للقوة الحرة العظمى وهو الولايات المتحدة وحلفائها وهذا الموقع الجيوپوليتيكي للمنطقة يحتم النظر إليها باعتبارها وحدة واحدة بهدف التوصل إلى هذا الوفاق الاستراتيجي

إن المنطقة تتكون بلا شك من نظم إقليمية ونظم فرعية متعددة مثل شرق البحر المتوسط والخليج وشرق أفريقيا وجنوب أسيا وجنوب شرق أسيا وببعض تكون انداسة المتعمقة للتطورات التي تحدث في المنطقة عملاً ضرورياً، فإبدا يجب أن يأخذ في الاعتبار أيضاً تداخل وتنشاك هذه النظم الفرعية، فاستمرار احدها بعد جيويئاً لأمس الآخر وهكذا وبناء على ذلك، يعد التعرف على السمات الفردية لكل نظام ضرورياً لتحقيق الوحدة الكلية في الوقت الذي يتم فيه السعى لصياغة اتفاق استراتيجي جديد

لقد حل الوقت الذي تقوم فيه الدول الامرواسيوية بصياغة مبدأ أمنها بدلاً من أن يظل ذلك مجرد ملاحق في مبادئ الأمن المتعلقة بالقوى الكبرى والتي

سبق أن التزمت به داخل الإطار الأمنى لها فى سياق تناقض الحرب المازدة وقد رفضت بعض القوى الإقليمية هذه المبادئ بيد أن رد الفعل اتخذ طابعاً سلبياً ولم تتخذ أى خطوات إيجابية فى هذا الاتجاه تحظى بقول دول المنطقة وتحقق هذا الهدف فإن على هذه الدول أن تسعى لصياغة اتفاق بشأن القضايا الحيوية التى تؤثر سوءاً كان ذلك مريده التزامات الإقليمية الداخلية أو الصغوط الخارجية ويمكن أن يؤسس مثل هذا الاتفاق على قبول المبادئ الآتية

(١) احترام النظام السياسى والحكومى لكل دولة، وأن يكون من حق شعب كل دولة تقرير مصير النظام الذى يريده، وأن يحتار البقاء تحت أى حكومة يرغب فيها، وأن تمتنع الدول الأخرى عن التدخل فى هذه الأمور الداخلية

(٢) عدم اشتراك وحدة الدولة وسلامة أراضيها، وقد سبق أن قبلت منظمة الوحدة الأفريقية هذا المبدأ بصورة رسمية، ويسعى على الدول الآسيوية أن تقبل هذا المبدأ رسمياً وذلك باعتباره جزءاً من اتفاقهم الاستراتيجى الجديد وإن كان لا يمنع من إعادة النظر فى الحدود القائمة والتوصل إلى تسوية سلمية

(٣) ضرورة عدم وجود أى روابط سياسية عسكرية بين القوى الإقليمية والقوى الكبرى والتى يمكن تصورها سواء فى حالة التناحسات الإقليمية الداخلية أو فى حالة تناقض القوى الكبرى

(٤) أن تهديد أمن أى دولة يعتبر تهديداً لأمن الجميع وعلى الجميع القيام بجهود موحدة لإزالة هذا التهديد عن طريق اتخاذ خطوات إيجابية على كافة المستويات والميادين الممكنة

(٥) أن تكون هناك جهود واعية لتقوية الروابط الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بين دول المنطقة لخلق بيئة أفضل من أجل التعهد الإقليمى

تلك المادى الخمسة للوعاق الاستراتيجية الحديد للعالم غير المتحار وهي لا تؤكد فقط على الاحترام والثقة المتبادلين بين القوى الإقليمية ولكنها تساعد أيضاً في حل النزاعات عبر الإقليمية، فضلاً عن أنها تصيق الروابط بين القوى الكبرى والقوى الإقليمية إلى مدى حد ممكن وهو الأمر الذى يؤدي إلى تقليل تواجد هذه القوى الكبرى في المنطقة

وفي واقع الأمر فإن هذه المادى تساعد على توسيع نطاق التعاون بين الحبوب والحبوب من مستوى الاقتصادى الصوب إلى كافة مستويات وذلك يساعد على استقرار المنطقة سياسياً واقتصادياً واستراتيجياً والذي سبهم بدوره في أمن المنطقة ككل في ظل بيئة دولية تعارض مثل هذا التصرك لقد حان الوقت للقيام بمبادرات مناسبة بشأن هذه القضية الحيوية وذلك من قبل الأطراف المعنية وعلى مستويات معقولة، اذا ما أرادت دول المنطقة أن تحافظ على حريتها في الحركة في ظل عالم نسوده الفظية الثانية



## الباب الرابع

عند الانحياز والنقل

الاقتصادي العالمي الجديد





## عدم الانحياز والنظام الاقتصادي العالمي الجديد

بقلم: د. محمد السيد سليم

مع مشارف الثمانينيات أتمت حركة عدم الانحياز عقدين كامليين من عمرها وحلار هذين العقدين شهدت الحركة تطورات أساسية سواء في توجيهها السياسي إزاء العلاقات والقضايا الأساسية في العالم أو في تركيبها الهيكلي والعصوي وتشهد تلك التطورات بقدرة الحركة على التكيف مع الظروف العالمية الحديثة، وعلى خلق الهياكل القادرة على الوفاء بالوظائف الحديثة التي تواجه الحركة أحد هذه التطورات الأساسية في توجهات الحركة هو الاهتمام بقضية صياغة نظام «اقتصادي عالمي جديد» وتحول الحركة الرئيسية لكي تلعب دور جديعة لاصطف الانحصائية الرئيسية لعالم لثالث، وقد بدأ هذا التحول مع المؤتمر الثالث لرؤساء دول وحكومات الدول غير المحايزة المعقد في لوساكا سنة ١٩٧٠ وتكاملت انعاده في المؤتمرات الثلاثة اللاحقة التي عقدت في الحرائر سنة ١٩٧٣، وكولومبو سنة ١٩٧٦ وهافانا سنة ١٩٧٩ وباستثد، مؤتمر مشاكل التنمية الاقتصادية الذي عقد في القاهرة سنة ١٩٦٢ لم تهتم حركة عدم الانحياز بالوضع الاقتصادي لدول العالم لثالث، واعتادت أن تنظر الى تلك القضية كمشكلة دية بحنة لا علاقة بها بجوهر عدم الانحياز بيد أنه مع فشل عقد التنمية لدى بشمة الأمم المتحدة في الستينيات، أصبح أن المشكلة الاقتصادية هي بالاساس مشكلة تتعلق بالاقتصاد السياسي لدول العالم لثالث، وأنه من الضروري أن يتم تناول هذه القضية في إطار سياسي يحاط الإطار الاقتصادي القائم (مطمة لأوكتاد)، وكان هذا الإطار السياسي هو حركة عدم الانحياز

رغم أهمية هذا التحول الاقتصادي في توجهات حركة عدم الانحياز، فإنه لم يلق اهتماماً يذكر من دارسي حركة عدم الانحياز، والمبادرات من دارسي الحركة في العالم الثالث. باستثناء الدراسة الزائدة التي قدمها جاكوبويتش وسوهان في مؤتمر جمعية الدراسات الدولية في تورنتو سنة ١٩٧٦ ودراسة الباحث اليوجوسلافي كارمير فيداس اللتين سنشير إليهما فيما بعد، فلا نكاد نجد دراسة متكاملة توفرت على دراسة هذا التحول أصعب إلى ذلك أن معظم دراسات عدم الانحياز لا يسترعي انتباهها مثل هذا التحول فدراسة الباحث الهندي لال عن "الهدم والنظام الاقتصادي العالمي الجديد"<sup>(١)</sup> سنة ١٩٧٨ لا تكاد تشير إلى ظهور حركة عدم الانحياز كحلقة وصل بين دول العالم الثالث، والنظام الاقتصادي العالمي الجديد كذلك فهي دراسة للباحث اليوجوسلافي حافزو النعان عن يوجوسلافيا وسياسة عدم الانحياز<sup>(٢)</sup> سنة ١٩٨١ يؤكد الباحث أن الهدف الرئيسي للحركة هو ديمقراطية العلاقات الدولية واستقلالية دول الحركة عن الكتل الدولية، ولا يكاد يذكر شيئاً عن الجوهر الاقتصادي للحركة. وفي الأدب العربي، باستثناء دراسة د سامي منصور سنة ١٩٨١<sup>(٣)</sup> التي تناول فيها التعاون الاقتصادي بين دول عدم الانحياز كأحد قضايا الحركة، ودراسة د إسماعيل صبري عبد الله عن النظام الاقتصادي العالمي الجديد<sup>(٤)</sup> التي أشار فيها إلى اهتمام حركة عدم الانحياز بقضية النظام الاقتصادي العالمي الجديد ابتداء من مؤتمر القمة لدول عدم الانحياز في الجزائر سنة ١٩٧٣، فإننا نجد أن التحول الاقتصادي لحركة عدم الانحياز لا يكاد يظهر في الأدبيات العربية عن عدم الانحياز ويكفي أن مشير إلى كل دراسات وتقارير مطلة السياسة الدولية عن عدم الانحياز، بما في ذلك العدد الخاص عن الانحياز في يوليو ١٩٧٦

وتهدف هذه الدراسة إلى رصد خصائص ودوافع التحول الهيكلي والفكري في حركة عدم الانحياز نحو الاهتمام بقضية النظام الاقتصادي العالمي، وانعكاسات هذا التحول على مستقبل الحركة في الثمانينيات

## التحول الاقتصادي لحركة عدم الانحياز:

يمكن رصد وتوثيق التحول الفكري في حركة عدم الانحياز نحو الاهتمام بالقضايا الاقتصادية لسدول العالم الثالث بالحرر، إلى فكرة قيادة الحركة، أو بالرجوع على وثائق مؤتمرات عدم الانحياز فإذا رجعنا إلى فكرة قادة حركة عدم الانحياز، وبالذات عبد الناصر وثبتو، باعتبار أن الأول قد شهد بداية التحول في أواخر الستينيات وهي سنة ١٩٦٠، والثاني قد عاش فترة التحول بالكامل حتى مؤتمر هافانا سنة ١٩٦٩، فإننا نجد أن مفهوم عدم الانحياز لديهما قد تغير إلى حد كبير وقد اتخذ هذا التغير في فكرهما صورتين أساسيتين: الأولى، تصميم مفهوم عدم الانحياز بعداً اقتصادياً بشكل متزايد، والثاني هو تغير الصمون الاقتصادي لعدم الانحياز من التطور الإصلاحي النظام الدولي إلى منظور تغير النظام الاقتصادي العالمي

فإذا رجعنا إلى الوثائق الباصرة، فإننا نجد أنه في حديثه إلى التليزيون هامبورج في ١٣ أغسطس سنة ١٩٦١، أي قبل انعقاد مؤتمر لجزائر مباشرة، تحدث عبد الناصر عن عدم الانحياز وحدد مفهومه في أن "سياستنا ليست مرتبطة بسياسة أي من البلدان الأخرى والكتل الكبرى"<sup>(٦)</sup> وفي خطابه أمام المؤتمر الأول لرؤساء دول وحكومات البلاد عبر الصحراء في الجزائر في سبتمبر سنة ١٩٦١، لم يشر عبد الناصر إطلاقاً إلى أي صمون اقتصادي لحركة عدم الانحياز

<sup>(٦)</sup> وفي حديث صحفي مع مورجان مندوب صحيفة الصنداي تايمز في برينيو سنة ١٩٦٢ حدد عبد الناصر مفهوم عدم الانحياز بأنه يعني "الحكم على كل مسألة بحسب حقيقتها والتعبير عن الرأي دون التقيد بقبول الارتباط أو الأحلاف"<sup>(٧)</sup> كذلك، ففي خطابه أمام مجلس الأمة في ٢٥ مارس سنة ١٩٦٤ ربط مفهوم عدم الانحياز بقضايا الأحلاف العسكرية والتسلح النووي، والتعبير العنصري فقط<sup>(٨)</sup> كما أنه في خطابه إلى التليزيون الألماني

في أول أكتوبر سنة ١٩٦٤، قبل انعقاد المؤتمر الثاني لعدم الانحياز، انكمس بالإشارة على أن المؤتمر القادم سيهتم بتعزيز العلاقات الاقتصادية بين الدول المشتركة فيه، لأن الدول التي تتجهج سياسة عدم الانحياز هي الدول حديثة الاستقلال<sup>(١)</sup>

أضف إلى ذلك، أنه حينما أشار عبد الناصر إلى القضية الاقتصادية في مؤتمرات عدم الانحياز كان مفهوماً إصلاحيًا بالأساس قوامه مطلب تغيير العلاقات الاقتصادية الدولية. ففي خطابه أمام مؤتمر 'مشاكل التنمية الاقتصادية' الذي عقد في القاهرة في يوليو سنة ١٩٦٢ أشار إلى مطلب 'التعاون الدولي الواسع المدى الذي لا يقتصر مداه على دائرة الدول المشتركة فيه' وإنما يعد يده هذا النطاق إلى العالم كله<sup>(٢)</sup> وفي خطابه أمام المؤتمر الثاني لرؤساء دول وحكومات البلاد غير المحايدة أشار إلى انقسام دول العالم إلى دول متقدمة ودول متخلفة، وإلى أن 'أبسط مقتضيات العدل تقتضي أن يلقي الساعون إلى التقدم تعاوناً أصيلاً من جانب السابقين إلى التقدم' وأبطل في نطاق مطلب تغيير العلاقات الاقتصادية الدولية، ثلاثة مطالب مرمية: مراجعة عقود الامتيازات القديمة، رفع أسعار المواد الخام بحيث تتناسب مع أسعار المواد المصنوعة، والمساعدة الاقتصادية للدول النامية<sup>(٣)</sup>

وأخيراً، فحينما نجد أنه ابتداءً من أواخر الستينيات، بدأ انصبغون الاقتصادي لحركة عدم الانحياز يتضح في فكر عبد الناصر. ففي حديث إلى الأيوبروس في ٥ فبراير سنة ١٩٦٧ علق على المؤتمر الثلاثي لدول عدم الانحياز المعقد في بيودبي في أكتوبر سنة ١٩٦٦ بأنه 'بالطبع يجب أن يتطور مفهوم عدم الانحياز ليشمل الاقتصاد'<sup>(٤)</sup> وفي خطابه في جامعة القاهرة في ٢٥ أبريل سنة ١٩٦٨ أكد أن عدم الانحياز يرتبط بقضية السيطرة الاقتصادية بقوله

عدم الانحياز يرتبط بمشكلة التنمية، الدول الغنية يتراد دخلها القومي كل سنة أكثر من زيادة الدول النامية، معنى ذلك أن الثمرة ستنتسج عدم الانحياز معناه إن إحنا نستعين بكل دول العالم لمساعدتنا في التنمية<sup>(١٧)</sup>

وقد استمر هذا التحول في توسيع مضمون عدم الانحياز ليشمل البعد الاقتصادي، على مستوى أكثر وضوحاً في فكر الرئيس السادات، كما أتضح في خطابه أمام مؤتمر عدم الانحياز المعقد في الجزائر سنة ١٩٧٢، وأمام مؤتمر عدم الانحياز المعقد في كولومبو سنة ١٩٧٦، ففي مؤتمر الجزائر أكد الرئيس السادات أنه يجب أن يرد نشاط دول عدم الانحياز فيما بينها في المحاللات الاقتصادية والمالية وطالب بإحداث تغيير في النظام النقدي الدولي، ونظام التجارة الدولية، والتحفيز من عبء الديون، والتعاون الاقتصادي بين الدول النامية<sup>(١٨)</sup>

وفي خطابه أمام المؤتمر الخامس في ١٦ أغسطس سنة ١٩٧٦ حدد الرئيس السادات مهمة عدم الانحياز بأنها إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد على أساس من العدالة والمساواة في السيادة لمنافع التجارة الدولية وشار التقدم التكنولوجي<sup>(١٩)</sup>

وتكاد تنطبق نفس الملاحظات على تطور فكر الرئيس اليوحوسلامي تيتو حول المضمون الاقتصادي لعدم الانحياز، فطوال الستينيات ظل المضمون الاقتصادي للحركة هامشياً في مفهوم تيتو، كما أنه اقتصر على فكرة تغيير الإطار الرأسمالي للعلاقات الاقتصادية الدولية والتركيز على مطلب المساعدة الاقتصادية، ففي خطابه أمام مؤتمر الأول لعدم الانحياز في بلجراد، أشار تيتو إلى الهوة بين الدول المتقدمة والدول النامية كمصدر للعديد من الصراعات الدولية، وطالب الدول المتقدمة بتقديم المساعدات الاقتصادية إلى الدول النامية بدون أي شروط مسبقة، وستكتفب التعاون الاقتصادي والعنى مع الدول النامية باعتباره مصلحة مشتركة للطرفين<sup>(٢٠)</sup>

وفي خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في سنة ١٩٦٢ ذكر نيتو بعد الاقتصادى كأحد أبعاد مفهوم عدم الانحياز، إذ أنه يعنى البحث عن سبل جديدة لتطوير العلاقات الاقتصادية، وضمان التقدم الحرب لجميع البلدان والشعوب، باعتباره أن ذلك هو الأساس الثامى للتعاون السلمى<sup>(١٧١)</sup>

وفي خطابه أمام المؤتمر الثامى المعقد فى القاهرة فى أكتوبر ١٩٦٤ اتى نيتو على ذكر المشكلة الاقتصادية لدول العالم الثالث والتزام الدول المتقدمة بتقديم المساعدات الاقتصادية للدول النامية، وأن هذا سيعهد الطريق لإحداث تغيير هيكلى عميق وإيجاد تقسيم جديد للعمل الدولى<sup>(١٧٢)</sup>

بيد أن هذه الإشارات الجزئية، لم تأت كجزء من المفهوم الرئيسى لعدم الانحياز، فالمصمون الرئيسى لسياسة عدم الانحياز - كما قال نيتو فى خطابه أمام المؤتمر الثامن لرابطة الشيوعيين اليوحسلاف فى ديسمبر ١٩٦٤ هو العمل من أجل السلام وبراءة كل أشكال عدم الاستقرار فى العلاقات الدولية - وهذا يعنى فى مذهبها الراهنة لفضال ضد مظاهر الخضوع والامساواة، والفضال لإزالة بقايا الاستعمار وتحقيق ديمقراطية العلاقات الدولية<sup>(١٧٣)</sup> وذلك لم يدخل نيتو فى هذا المصمون الرئيسى أى مفهوم اقتصادى لعدم الانحياز

يندر أننا نلاحظ أنه استاء من المؤتمر الثالث لدول عدم الانحياز المعقد فى لوساكّا فى سبتمبر سنة ١٩٧٠ طرح نيتو مفهوم التنمية الاقتصادية كجزء من مفهوم عدم الانحياز - على خطابه الرئيسى أمام المؤتمر أكد نيتو أن السبل الاقتصادى للاستبيات كان محبياً للأمال، وأنه قد حان الوقت لحدوث تحول حاسم فى العلاقات الدولية عن طريق قبول الدول المتقدمة سياسة تنمية جديدة

وطالب تبنو حركة الانحياز بأن تشغل من الآن فصاعد بمشاكل التنمية في أوسع معانيها<sup>(١٢)</sup>

أما في مؤتمر الجزائر، فقد اعترف تبنو بالدور الاقتصادي لحركة عدم الانحياز فبعد أن استعرض تبنو المشكلة الاقتصادية لدول العالم الثالث حدد صراحة دور حركة عدم الانحياز كعامل إيجابي سياسي في التعامل مع تلك المشكلة

يمكن القول عدم الانحياز أن تصبح عاملاً هاماً يحفز على مواصلة توسيع التعاون الاقتصادي بين البلدان النامية بما في ذلك، وبشكل خاص، التعاون الصناعي والاستثمارات المشتركة والتعاون الأفضل بين المؤسسات المالية وأننى لعل يقر بأن البلدان النامية تستطيع، إذا كانت متحدة، أن تقوم بدور أفضل في التجارة العالمية والمفاوضات النقدية يجب على حكومتنا أن تتشاور بالنسبة للإجراءات المحددة لهذا الصدد وهذا فإن من الضروري بالنسبة لنا أن نتخذ قرارات سياسية مشتركة<sup>(١٣)</sup>

كذلك في خطابه أمام المؤتمر الخامس المنعقد في كولومبو سنة ١٩٧٦ أشار تبنو إلى أن دول عدم الانحياز قد أرست الأساس السياسي للصلح من أجل حل المشاكل الاقتصادية الدولية فهي قد أوضحت المصموم السياسي العميق للمشاكل الاقتصادية الدولية وأهميتها الحاسمة للاستقلال والمساواة بين الشعوب كذلك، فقد وصفت الدول غير المنهارة ببرنامجاً شاملاً لإنعاش علاقات اقتصادية جديدة في العالم وطالب تبنو بحركة عدم الانحياز بالسعي لإنشاء هيكل جديد للعلاقات الاقتصادية لصالح الجماعة الدولية، ولصالح التنمية السريعة للدول النامية<sup>(١٤)</sup>

وفي مؤتمر هامانبا سنة ١٩٧٩ أعيد التأكيد على أهمية برنامج نظام اقتصادي عالمي جديد، وعلى أهمية التعاون بين الدول النامية كطريق رئيسي للتنمية ولتحسين الموقف التفاوضي لتلك الدول<sup>(١٥)</sup>



ومن ثم يبدو واضحاً في فكر عبد الناصر وتيتو، كزعيمين لحركة عدم الانحياز. التحول الواضح في مفهومها للحركة من مجرد حركة تهتم بالقضايا السياسية فقط إلى حركة ذات مصوّن اقتصادي أساسي بجانب مصوّناتها السياسي.

على مستوى مؤتمرات عدم الانحياز الستة، نلاحظ تزايد الأهمية النسبية للقضايا الاقتصادية في إعلانات المؤتمرات الأربع للحركة في السبعينيات بمقارنتها بإعلاني مؤتمري الحركة في الستينيات، فابتداءً من مؤتمر القمة الثالث في لوساكا ذات حركة عدم الانحياز تتولى المشكلة الاقتصادية للدول النامية اهتماماً خاصاً يعادل اهتمامها بالقضايا السياسية فلم تكتفِ الحركة بالتقليد الذي سارت في مؤتمري القاهرة، فوضعت توصياتها الاقتصادية في بيل الإعلان أو البرنامج، ولكنها أصدرت إعلاناً مستقلاً حول قضايا التنمية الاقتصادية وهي المؤتمرات الثلاثة اللاحقة في الخرطوم وكوسو وهامبا لم تكتفِ بالإعلان الاقتصادي، ولكنها أصدرت أيضاً، برنامج عمل للتعاون الاقتصادي يترجم في خطوات عملية محددة المطالب العامة الواردة في الإعلان الاقتصادي، وقد حاولنا أن نحدد بطريقة كمية تزايد الأهمية النسبية للقضايا الاقتصادية في اهتمامات حركة عدم الانحياز من واقع الإعلانات والبرامج الصادرة عن المؤتمرات الستة، كما هو مبين في الجدول رقم ١ ويتضح من العمود الأخير في الجدول أنه بينما تمثلت القضايا الاقتصادية ٧٥٪ / ١٢٢ من اهتمامات مؤتمري بيجران والقاهرة على التوالي، فإن النسبة ترتفع بشدة في مؤتمر لوساكا على ٤٦٥٪ / وإلى ٤٩٩٪ في مؤتمر الخرطوم، وإلى ٥٠١٪ في مؤتمر كوسو، ولكنها تنخفض انخفاضاً طفيفاً إلى ٤٢٩٪ في مؤتمر هامبا ومن الناحية المطلقة فبينما لم تتضمن إعلان مؤتمر بيجران أكثر من ٤٢ سطرًا عن القضايا الاقتصادية، وبرنامج مؤتمر القاهرة

١٤٢ سطوراً، فإن إعلان مؤتمر لوساكا تضمن ٣٦٣ سطوراً، تفرقت إلى ٢٤٣١ سطر في الإعلان وبرنامج الاقتصاديين العامين عن مؤتمر هانانا. وذلك كما يتضح من العمود الرابع في الجدول (٣٠).

### محددات التحول الاقتصادي لحركة عدم الانحياز

يمكن تفسير التحول الهيكلي في اهتمامات وتوجهات حركة عدم الانحياز في السبعينيات نحو الاهتمام بخصية النظام الاقتصادي العالمي الجديد إلى مجموعة من الظروف المتعلقة بالنظام الاقتصادي الدولي والنظام السياسي الدولي وبطبيعة حركة عدم الانحياز ذاتها

أولاً، على مستوى النظام الاقتصادي الدولي فقد شهدت فترة نهاية الستينيات تحثراً للجهود الدولية في التغلب على المشكلة الاقتصادية لدول العالم الثالث، وترائد القوة في الدول المتقدمة والدول النامية، كما تشبهت إحصاءات سنتي ١٩٦٠، ١٩٧٠ في هذين العامين انخفاض نصيب الدول النامية من الناتج القومي العالمي من ١٩٪ إلى ١٧٪، وانخفاض نصيبها من الصادرات العالمية من ٢٢٪ إلى ١٧٪. كما هبط الرقم القياسي لعدل التبادل الدولي للسلع الأولية من ١٠٥ سنة ١٩٦٠ إلى ٨٨ سنة ١٩٧٢ (ماعتبار سنة ١٩٦٢ هي سنة الأساس) كذلك، فإن هدف عقد التنمية الذي حددته الأمم المتحدة في استراتيجيات تنميتها من ١ / من الناتج القومي للدول الصناعية كتمويلات بالنسبة للدول النامية لم يتحقق، بل تدهورت النسب التي كانت قائمة في ذاية عقد التنمية فبينما كانت نسبة التمويلات سنة ١٩٦٠ هي المتوسط إلى ٥٢ / إذا بها تهبط إلى ٣٣ / سنة ١٩٧٢ (٣١)

جدول رقم (١)  
نسبة الاهتمام بالقضايا في مؤتمرات القمة لدول عدم الانحياز

المؤتمر	الإعلانات الصادرة	عدد الأسطر				% الأسطر المتعلقة بالقضايا الاقتصادية
		سياسية	اقتصادية	أخرى	إجمالي	
المؤتمر الأول المنعقد في بيجينج في سبتمبر سنة ١٩٦١	إعلان رؤساء دول وحكومات البلاد غير معطرة بخطر الحرب وبقاء السلام	٥١٥	٤٢	-	٥٥٧	٩٢,٥%
المؤتمر الثاني المنعقد في القاهرة في أكتوبر ١٩٦١	برسانج السلام والتعاون والتوحيش	٨٦٢	١١٢	٦٥	١,٠٠٠	٨٦,٢%
المؤتمر الثالث المنعقد في لومباك في سبتمبر سنة ١٩٦٠	إعلان حول السلام، الاستقلال، التنمية، التعاون، ومقرطبة العلاقات الدولية إعلان حول عدم الانحياز والتقدم الاقتصادي	٢١٥	٢٦٢	-	٦٧٨	٣١,٥%
المؤتمر الرابع المنعقد في الجزائر في سبتمبر سنة ١٩٦٣	الإعلان السياسي الإعلان الاقتصادي برسانج حول التطال من أجل التحرير الوطني	١,٠٧٢	١,٠٧٠	-	٢,١٤٢	٤٩,٩%

١٩٥٠، ١	٣١٨٣	٠	١٧١٣	١٧١٠	الإعسالي السياسي الإعسالي الاقتصادي برامج العمل الاقتصادي الاقتصادي	المسؤول الحاصل المنعقد في كونغرس في السياسة سنة ١٩٧٩
١٩٦٠، ١	٥٦٦٧		٢١٢٠	٣٩٢٦	الإعسالي السياسي الإعسالي الاقتصادي برامج العمل الاقتصادي	المسؤول الحاصل المنعقد في علاقات في سبتمبر سنة ١٩٧٩

إطلاقاً من الحلفية القائمة، وجدت حركة عدم الانحياز نفسها مضطرة إلى التحول في حلقة المشاكل الاقتصادية بشكل كثيف يوفر إطاراً سياسياً صاعداً لصدايح دول العالم الثالث

ثانياً بشأن حركة عدم الانحياز في إطار الحرب الباردة والاستقطاب الثنائي الدولي شبه الجامد، وذلك لتحقيق وظيفة أساسية وهي تخفيف حدة التوتر الدولي والتوفيق بين الوقتي الأعظم، وتعايد محاولات الاستقطاب لثنائي الجامد، وكان من الطبيعي، والحركة في بدايتها، أن تنشغل الحركة بهذه الوظيفة التي كانت سرور وجودها ذاته ومن ثم أشغلت حركة عدم الانحياز بقضايا تصفية الاستعمار، وسرع السلاح، معارضة سياسية التكتل الدولي، ودعم الأمم المتحدة، وهي القضايا التي سيطرت على أحدها النظام الدولي في هذه الفترة

ومع التسعينيات، بدأ يتضح أن كثيراً من الأهداف السياسية لحركة عدم الانحياز قد تحققت أو على الأقل فقدت أهميتها. والحرب الباردة وتنافس العلاقات حل محلها الانتماء الدولي وتعايد العلاقات على قواعد للعمل الدولي قامت في بيان نيكسون - بريجيف سنة ١٩٧٢ بعبارة أخرى، تحول

صراع الشرق والغرب إلى حوار مباشر بين العملاقين، مما أضعف الدور الذي يمكن أن تقوم به حركة عدم الانحياز، وبما سمح للحركة بالتحول نحو قضايا أخرى كذلك، فإن سياسة التكتل الدولي والاستقطاب الثنائي الدولي في إطار التكتل الدولية بدأت تنهار تدريجياً مع ظهور الصراع الصيني السوفييتي وثرأيد الدور الاستقلالي الأوروبي وبالذات بعد خروج فرنسا من التنظيمات العسكرية لحلف الأطنطلي، كما أن معاهدات حظر انتشار الأسلحة الدولية وحظر التجارب الذرية والحد من الأسلحة الاستراتيجية مثلت بعض التقدم في مطلب دول عدم الانحياز في مزرع السلاح لاستقرار التوازن العالمي وأخيراً، فإن عملية تصفية الاستعمار السياسي قد حققت معظم أهدافها، بصاروة أخرى نحن أمام ظاهرة جديدة، وهي حدوث استقرار نسبي في العلاقات بين الشرق والغرب، في مقابل تدهور مثرأيد في المركز النسبي لدول العالم الثالث من الناحية الاقتصادية، مما دفع بحركة عدم الانحياز للاهتمام بمعالجة هذا التدهور

ثالثاً أن حجم وتركيب حركة عدم الانحياز في بداية الستينيات لم يكن يسمح للحركة بالتعامل المباشر مع المشكلة الاقتصادية للعالم الثالث والحركة صمدت في بدايتها ٢٥ دولة، وهي الدول التي «طلعت عليها شروط العصرية وشاركت في المؤتمر الأول سنة ١٩٦١ أما دول العالم الثالث وانتهت فكانت تضم ثلاثة أصعاف هذا العدد وبالتحديد ٧٧ دولة تلبورت لمجموعة واحدة في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية سنة ١٩٦٤ ومن ثم فصلت دول العالم الثالث التعامل مع مشكلتها الاقتصادية في إطار مجموعة السبعة والسبعين، وهو إطار أكثر اتساعاً من إطار حركة عدم الانحياز، وبالتالي فهي اقدر على ضم كل دول العالم الثالث سواء تلك المحارة وغير المحارة

بيد أن حجم وتركيب حركة عدم الانحياز بدأ يتغير ابتداء من أوائل استبعينيات، فمن ناحية رامت العصرية لتصل إلى ١٧ دولة في المؤتمر الثاني

٥١ دولة في المؤتمر الثالث، ٧٥ دولة في المؤتمر الرابع في الجزائر سنة ١٩٧٣، ٨٧ دولة في المؤتمر الخامس في كولومبو سنة ١٩٧٦، ٩٢ دولة في المؤتمر السادس في هافانا سنة ١٩٧٩. وقد كان ذلك متيحة لتراخي الحركة في تطبيق معايير العنصرية المعروفة، مما حولها في النهاية إلى منتدى للعالم الثالث بلسره.

وأخيراً يمكن أن يشير أيضاً إلى تأثير الفكر الثوري لبعض القيادات الأفريقية على التحول الاقتصادي لحركة عدم الانحياز. وعلى سبيل المثال، فقد لعب الرئيس التامراسي بيريري دوراً أساسياً في مؤتمر لوساكا سنة ١٩٧٧ وهي الاجتماع التحصيلي الذي سبقه في دار السلام، لإنجال مفهوم الاعتماد على الذات في الفلسفة الاقتصادية لدول عدم الانحياز ومن المعروف أن هذا المفهوم من المعالم الأساسية للتجربة الاشتراكية في تنزانيا. كذلك لعب الرئيس الحراسي يومدين دوراً هاماً في مؤتمر الخرشر سنة ١٩٧٢ لإنجال مفهوم انوار الأولية والتأميم في التطور الاقتصادي لحركة عدم الانحياز.

خامساً تراكم الجبرة الفكرية للدول النامية في التعامل مع قصتي التحلف والتعنية إذ توالفت على مدى الستينيات أيدا اقتصادياً متكاملأ لدى الدول النامية حول التطور الصحيح للتعامل مع قصايا انظام الاقتصادي العالمي وقد كان هذا الأدب راجداً فكرياً هاماً من روالد التحول نحو الاهتمام بالمشاكل الاقتصادية. ومن ذلك أن اعلانات مؤتمرات عدم الانحياز تستعير كثير من أفكارها الاقتصادية من أعمال مؤتمرات السبعة والسبعين مؤتمراً الأمم المتحدة والتنمية<sup>(٣٦)</sup>

وباختصار، يمكن إراء نظام اقتصادي عالمي يتدهور فيه المركز الاقتصادي النسبي لدول العالم الثالث، ولا تستطيع حركة عدم الانحياز، التي أصبحت تصم معظم دول العالم الثالث، أن تقف ساكنة أمام هذا التدهور

كذلك، ضمن إراء نظام سياسي عالمي استقرت فيه التفاعلات السياسية بين الدولتين الأعظم، بما سمح للحركة أن تشغل مآرجها أكثر إلحاحاً، كما إسا أحياناً إراء حركة تترايد حبراتها الاقتصادية، بما يمكنها من التعامل المباشر مع القضايا الاقتصادية للعالم الثالث

### المنظور الاقتصادي للانحياز في الستينيات :

لا يعنى ما ذكرناه أن المشكلة الاقتصادية للعالم الثالث في الستينيات قد طرحت أساساً خارج إطار حركة عدم الانحياز، أن الحركة لم تهتم بالقضايا الاقتصادية، فالواقع أنه لم يهل أى من مؤتمرات الدول غير المتحاربة في الستينيات من مناقشة للمشاكل الاقتصادية، بيد أن هذه المناقشة كانت ذاتها ثانوية بالمقاييس إلى القضايا السياسية، كما أنها لم تستوعب حركة دول العالم الثالث في التعامل مع مشكلاتها الاقتصادية إذا كان ذلك كذلك، فكيف تعاملت حركة عدم الانحياز مع القضايا الاقتصادية للعالم الثالث في الستينيات؟

لم يختلف المنظور الاقتصادي للانحياز المحدود كثيراً عن المنظور العام الذي، قنرت من خلاله دول العالم الثالث، في إطار مجموعة السبعة والسبعين، من المشكلة الاقتصادية للعالم الثالث. هذا المنظور يتلخص في تغيير العلاقات الاقتصادية الدولية عن طريق تحرير التجارة الخارجية وعن طريق المعونة الاقتصادية. وقد أصبح هذا المنظور من خلال الإعلان والبرامج الصائرين عن مؤتمري القمة الأول والثاني لدول عدم الانحياز، ومن خلال إعلان القاهرة لدول البامبة الذي أصدره مؤتمر مشكلات التنمية الاقتصادية الذي انعقد في القاهرة سنة ١٩٦٢، وهو المؤتمر الوحيد الذي خصصته الدول غير المتحاربة لمناقشة المشكلة الاقتصادية للعالم الثالث

تتحدد المطالب الاقتصادية الورية في إعلان مؤتمر لحراد سنة ١٩٦١ في ثلاثة مطالب محددة (١) إزالة كل أشكال عدم التوازن الاقتصادي

الناشئة عن الاستعمار، وإنشاء صندوق رأس المال للتنمية كصندوق تابع للأمم المتحدة، مع تحسين معدلات التبادل الدولي لصناعات الدول النامية، الحد من تذبذب أسعار صادرات الدول النامية، وإزالة القيود التمييزية والمالية التي تؤثر في تجارة ودخول الدول النامية (٢) مقاومة الصعوبات الاقتصادية الناشئة عن التكتلات الاقتصادية للدول الصناعية (٣) وأخيراً حرية الدول المستقلة للمعونة في التصرف بتلك المعونة طبقاً لأولوياتها<sup>(٢٧)</sup>

أما البرنامج الصادر عن مؤتمر القاهرة سنة ١٩٦٤، فإنه تضمن إحدى عشر فصلاً حصص منها فصل واحد للتضاييا الاقتصادية وقد طالب هذا الفصل بإيجاد تقسيم جديد للعمل الدولي للإسراع من عملية التصنيع في الدول النامية وتحديث الزراعة، مفرطة عملية اتخاذ القرار الاقتصادي الدولي، تمكين الدول النامية من تسويق منتجاتها الأولية في الدول المتقدمة على أساس متكافئ وتسويق منتجاتها الصناعية على أساس تفضيلي، زيادة التحويلات الراسمالية للدول النامية في إطار ظروف أكثر ملائمة، إزالة القيود التمييزية على التجارة الدولية، كما أن البرنامج أحل مفهوم تصفية الاستعمار الاقتصادي كشرط من شروط التحرر الوطني<sup>(٢٨)</sup>

### المنظور الاقتصادي لمؤتمر مشاكل التنمية الاقتصادية :

في يولييه ١٩٦٢ عقد في القاهرة مؤتمر مشاكل التنمية الاقتصادية بناء على مبادرة من حركة عدم الانحياز وفي إطار الحركة ميد أن الحركة قررت أن توسع عن إطار المؤتمر فدعت إليه بولا ليست بأعضاء حركة عدم الانحياز ولكنها ليست مرتبطة بالكتل الدولية من ذلك بعض دول أمريكا اللاتينية والجزايل والمكسيك وشيلي وفنزويلا وارجنواي وبوليفيا وكولادور بجانب بعض الدول الأفريقية والآسيوية وهي باكستان والملايو وميجيريا وتوجو وليبيريا وقمرى وسيراليون وليبيا وتجانيف



وكان الغرض من ذلك هو مناقشة قضية التنمية الاقتصادية في العالم النامي في إطار دولي حقيقي ومن منطلق عدم الانحياز ويعتبر هذا المؤتمر هو المؤتمر الوحيد الذي نظمته الحركة لمناقشة القضايا الاقتصادية والمتابع للمناقشات المؤتمر يلاحظ أن الدول المشتركة قد ركزت على مجموعة من القضايا هي قضية المعونة الاقتصادية للدول النامية والأثر السلبى للتكتلات الاقتصادية للدول المتقدمة على الدول النامية وعلى أهمية التعاون الاقتصادي وتبادل الخبرات بين الدول النامية وقد أصدر المؤتمر إعلان القاهرة للدول النامية وقد تناول الإعلان سبع قضايا رئيسية هي

#### ١ - المشكلات الداخلية للتنمية :

وقد استعرض النياب مشاكل التنمية في الدول النامية كالمشكلة السكانية وكيفية التغلب على تلك المشاكل ووضع خطط للتنمية وتوزيع مصادر الاقتصاد القومى والائتمان والاستقرار المالى النقدى وغيرها

#### ٢ - التعاون بين الدول النامية :

بمعنى تكثيف التبادل التجارى من الدول النامية وكذلك قنوات الاتصاف بينها، وإعطاء الدول غير المطلة على البحر حق الوصول الى الموانئ البحرية

#### ٣ - مشكلات التجارة الدولية :

وفى هذا الصدد طالب المؤتمر بزيادة صادرات الدول النامية وتحقيق الاستقرار النسبى لأسعار الموارد الأولية مع إنشاء جهاز مالى دولى لتحسين موارد مدعومات الدول النامية

#### ٤ - التجمعات الاقتصادية الدولية :

وقد طالب المؤتمر بالحد من الآثار الاقتصادية السلبية للتجمعات الاقتصادية للدول الصناعية على اقتصاديات الدول النامية مع تكبير صادرات الدول النامية من الوصول إلى أسواق الدول الصناعية بدون تمييز

## ٥- المساعدات الاقتصادية:

وقد طالب المؤتمر بزيادة حجم المساعدات الاقتصادية المقدمة للدول النامية مع ضمان استمرارياتها وعدالة توزيعها، وتخصيص ١ / من الدخل القومي للدول المتقدمة اقتصادياً لمساعدة الدول النامية

## ٦- المساعدات الفنية الدولية:

وطالب المؤتمر بزيادة حجم المعونة الفنية والإدارية والمهنية التي تقدمها الأمم المتحدة للدول النامية مع تبادل الخبرات الفنية بين الدول النامية

## ٧- تأييد جهود الأمم المتحدة للتقنية:

من الواضح أن منهج مؤتمر كان يتصف بالطابع الإصلاحى الذى يتحصل من تحرير التجارة اصادرجية والمعونة الاقتصادية أى إحداث تغييرات حزنية فى العلاقات الاقتصادية الدولية وقد أثبت هذا المنهج عقمه كما ذكرنا أيضاً بل أن المركز السيسى للدول النامية قد أزداد شعوراً مما حتم على دول العالم الثالث التحول إلى منهج جديد كذلك يتضح بقراءة البيانات الحتمية لرؤساء الوفود روح التعاؤل والمآل فيها والإحساس بأن مجرد انعقاد المؤتمر وإصدار إعلان القاهرة بذاته هو خطوة هائلة نحو تغيير نمط العلاقات الاقتصادية الدولية بيد أن تلك الآمال الصاعدة ما لبثت أن انهارت مع نهاية عقد الستينات موصحة للدول النامية أن القول لا يعنى عن الفعل وأن هناك حاجة ماسة إلى منهج اقتصادى جديد

## المؤتمر الثلاثى لدول عدم الانحياز ١٩٦٦

وأخيراً شهد عقد الستينات انقسام مؤتمر القمة الثلاثى لدول عدم الانحياز والذى عقد فى نيودلهى فى أكتوبر ١٩٦٦، وحضره عند اناسور وثيتو وأندرياسى ونرجع أهمية هذا المؤتمر إلى الإجراءات العملية المحددة التى اتخذها المؤتمر للتسيق بين الدول الثلاث فى المجال الاقتصادى وبذلك

فهو يعد المحاولة الوحيدة في الستينيات لنقل حل المشكلة الاقتصادية للعالم الثالث من مجال القرارات إلى مجال التطبيق في إطار حركة عدم الانحياز من الناحية النظرية أكد البيان الصادر عن المؤتمر أن التقدم الاقتصادي السريع للدول النامية أمر ضروري للحفاظ على استقلالها كما لاحظ أن الدول المتقدمة لم تصل معوناتاتها إلى نسبة إلى ١ / التي قررتها الأمم المتحدة كذلك البيان إلى تسويق الجهود بين الدول النامية واتخاذ خطوات عملية للتعاون الاقتصادي بين الدول النامية<sup>(٣٩)</sup>

سواء على هذا البيان انعقد في القاهرة في ديسمبر ١٩٦٦ مؤتمر لوزراء الاقتصاد للدول الثلاث غير المحاربة وقد اتحد وزراء الاقتصاد إجراءات محددة لتكثيف التعاون الاقتصادي بين الدول الثلاث فقد أشرفوا أجهزة دائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري وتسهيل اتفاقيات التجارة، والدفع ويبحث مشروعات الإنتاج المشترك والنقل البحري كذلك قرروا تسهيل إجراءات الانتماء التجاري لتسهيل التجارة المشتركة<sup>(٤٠)</sup>

بيد أن الدول الثلاث لم تستمر طويلاً في التجربة أو ما لبثت حظ التسبيق منها أن انقطع ولم يتحدد في السبعينات، وربما يرجع ذلك إلى انتهاء تلك الدول إلى مناطق جغرافية متباينة، وبالتالي اختلاف مصالحها الإقليمية فمحاولة التكامل بين مصر ويوجوسلافيا مثلاً لا بد أن توتطم بقضية التكامل الإقليمي العربي وسنرى فيما بعد أن تلك المشكلة تستتر خلف محدودية المحاولات التنسيقية الاقتصادية بين دول عدم الانحياز

### أرهابات التحول الاقتصادي لحركة عدم الانحياز

بدأت أرمهابات تحول حركة عدم الانحياز نحو الاهتمام بالقطاعات الاقتصادية في مؤتمر القمة الثالث لدول عدم الانحياز المنعقد في لوساكا في سبتمبر ١٩٧٠ فمع بداية السبعينات بدأ واحسب أن المركز الاقتصادي النسبي للدول النامية قد تدهور إلى حد كبير، وأن منهج الاعتماد على انعموة الاقتصادية لن يحل المشكلة الاقتصادية للدول النامية

والواقع أن قراءة الإعلان الاقتصادي الصادر عن المؤتمر توحي أن الدول النامية قد استوعبت درس الستينات

فالإعلان يؤكد أن الخطر المباشر لحثوث مواجهة هي الدولى الأعظم قد تضائل، وأنه من الضروري أن يضاف هدف اتصال من أجل الاستقلال الاقتصادى إلى الأهداف الأولية للحركة كنزع السلاح وتصفية الاستعمار وههنا

سواء على ذلك طالب المؤتمر بوضع استراتيجية للتعاون الاقتصادى بين الدول النامية بما في ذلك تقسيم العمل الدولى من تلك الدول ووضع استراتيجية دولية للتنمية وهي هذا الصدد كثر الإعلان مطالب مؤتمري القاهرة ومؤتمر بلجراد والجديد في الإعلان هو النص على استراتيجية الاعتماد على الذات كجزء من المنهج الاقتصادي لدول عدم الانحياز نتيجة لفشل منهج المساعدات الاقتصادية الخارجية<sup>١١٠</sup> وقد لعب الرئيس الثانوي ميريسى دوراً حاسماً في إدخال هذا المفهوم في الأدب الاقتصادي اللا انحصاري عند المؤتمر التمهيدى الذي انعقد في دار السلام ومن المعروف أن استراتيجية الاعتماد على الذات هي جزء أساسي من التحوية الاشتراكية التمازنية

وقد أدخل الإعلان الاقتصادي لمؤتمر لوساكا في نطاق الاعتماد على الذات الانتفاع الأمثل بالموارد الطبيعية للدول النامية تطوير القدرة التكنولوجية والعلمية والتجارة والإنتاج الصناعي لهذه الدول، خلق أسية الأساسية للإنتاج بيد أن الإعلان لم يوضح أساليب تحقيق هذه الخطوات الكبرى التي هجرت كثر من الدول النامية عن تحقيقها في الستينات

وقد أعقب المؤتمر انعقاد مؤتمر وزراء خارجية الدول غير المتحيزة في جورجتاون في أغسطس ١٩٨٢. وقد أصدر المؤتمر إعلاناً باسم "إعلان جورجتاون" وبرامجاً اقتصادياً باسم "برنامج العمل للتعاون الاقتصادي" ولا تخرج البرامج في خطوطه العريضة عن المطالب التي أتى عليها برنامج مؤتمر لوساكا

بيد أن التحول سواء في مستوى الانتباه للقضايا الاقتصادية أو في مستوى المنظور الاقتصادي اللانحيازى جاء في مؤتمر القمة الرابع المعقد في الجزائر في سبتمبر ١٩٧٣ فقد تحولت الحركة نحو اعتبار القضايا الاقتصادية قضايا جديرة بالبحث على مستوى رؤساء الدول والحكومات لأنها تهمس "السياسة العليا" High Politics لتلك الدول وتمس الرمح العنقوى في مشكلتي الأمن والاستقلال ومشكلتي التنمية والتحرر من التبعية الاقتصادية

وفد جاء التحول في مؤتمر الجزائر لعدة أسباب أهمها ظاهرة "التصخم الركودى" في الاقتصاد الرأسمالى العالمى منذ أوائل السبعينات وهى الظاهرة التى أدت إلى تصاعف أسعار صادرات الدول الرأسمالية وبالتالي تفاقم العجز في موارد مدفوعات الدول النامية مما ضاعف من حدة المشكلة الاقتصادية للعالم الثالث

أضف إلى ذلك تأثير التراث الثورى الجزائرى الذى مثله في المؤتمر الرئيس بومدين بإصراره على تقديم تطور جديد للعمل الاقتصادى وقد لعب الرئيس بومدين عقب انعقاد المؤتمر دوراً حاسماً في توجيه المسار الاقتصادى اللانحيازى في النظام العالمى

### المنظور الاقتصادى لمؤتمر الجزائر:

أصدر مؤتمر القمة الرابع بالجزائر ثلاثة وثائق رئيسية: الإعلان السياسى، الإعلان الاقتصادى وبرنامج العمل للتعاون الاقتصادى والواقع أن تأمل الإعلان الاقتصادى وبرنامج العمل يوضح التغير المنطوقى الواضح لنزول عدم الانحياز بالمطالبة بتغيير أسس النظام الاقتصادى العالمى ذاته وبالتحديد على الإعلان وبرنامج العمل ينوران حول أربعة مفاهيم أساسية<sup>(١٢)</sup>

## أولاً: نظام التجارة الدولية :

انك مؤتمر الجزائر ان هناك حالة من اللا تكافؤ الهيكل في نظام التجارة الدولية فوام هذه الحالة هو تباين نصيب الدول النامية من التجارة الدولية وتدهور معدلات التبادل الدولي في مجر صالحها اكثر من ذلك فإن النظام العام للتفضيلات يستثنى المنتجات الزراعية للدول النامية ولذلك طالب المؤتمر بتوسيع إطار النظام انعام للتفضيلات وإعطاء الدول النامية معاملة تجارية تفضيلية

## ثانياً: النظام النقدي العالمي:

اتى الاعلان الاقتصادي لمؤتمر الجزائر على ان النظام النقدي العالمي الذي صيغ في مؤتمر بريكنز ووبر يخدم مصالح الدول المتقدمة وحدها ولهذا فإن هناك حاجة ماسة إلى إنشاء نظام نقدي جديد يشمل المشاركة الفعالة للدول النامية في عملية اتخاذ القرار على قدم المساواة مع الدول الأخرى. كما يصعب استمرار التدفقات المالية ولهذا فإن مؤتمر الجزائر لم يطالب باصلاح النظام النقدي العالمي وإنما طالب بتغييره من أساسه وقد طالب المؤتمر بالربط بين حقوق السحب الخاصة من صندوق النقد الدولي واحتياجات تمويل خطط التنمية في الدول النامية وإعادة جدولة الديون

## ثالثاً: التأميم والتكثف العالمي:

لم يكتف مؤتمر الجزائر بتأكيد سياسة الدول النامية على الموارد الطبيعية الواقعة في نطاق اقليمها ولكنه نص - لأول مرة في مؤتمرات عدم الانحياز على حق الدول النامية في تأميم أدوات الانتاج المملوكة ملكية احسية كوسيلة لحماية مواردها

اكثر من ذلك نص الاعلان الاقتصادي على حق الدول النامية وحدها في تقدير حجم التعويض وطريقة دفعه وتسوية أي نزاع ينشأ بسبب التأميم في إطار التشريع المدني القومى للدولة التي قامت بالتأميم كما نص الاعلان على

الحاجة إلى التوصل إلى مهبج مشترك للتعامل مع الاستثمارات الأجنبية الخاصة وبالذات الشركات متعددة الجنسيات وعلى إنشاء مركز لتبادل المعلومات حول نشاط تلك الشركات وقد اتحد فعلا قرار إنشاء المركز في مؤتمر وزراء خارجية بلدان غير المتحاربة دوليا سنة ١٩٧٥ واشترى في هامان وأحيوا هذا أكد مؤتمر الجزائر على تكوين أجهزة تضامنية فعلا للدفاع عن مصالح الدول المنتجة للمواد الخام وذلك بهدف ضمان زيادة الحصة الحقيقية للتضامرات وذلك على عرار التكتلات الاقتصادية المتجس في المقبول والتصديق

#### رابعاً: التعاون مع الدول الاشتراكية،

لأول مرة أتي برسمج العمل للتعاون الاقتصادي الصادر عن مؤتمر الجزائر على تحديد ملامح نظام التعاون بين الدول البامية والدول الاشتراكية فقد أعادت المؤتمرات السابقة على مطالبة الدول الراسمالية الصناعية بتقديم تنازلات بين التمرص للقرضات الدول الاشتراكية مطالب المؤتمر الدول الاشتراكية بأن تضع في حطها الاقتصادية احتياجات الدول غير المتحاربة لاستيراد السلع المصنعة ونصف المصنعة على أساس تقصيلي

#### خامساً: تطور المنظور الاقتصادي للألاحيار منذ مؤتمر الجزائر،

استمرت حركة عدم الاحيار عقب مؤتمر الجزائر في تطوير منظورها الاقتصادي وتنظيم ابعاده الرابكالية التي تهدف إلى إعادة هيكلة النظام الاقتصادي الدولي ففي أغسطس سنة ١٩٧٥ انعقد في ليبيا المؤتمر الوزاري لدول عدم الاحيار وكان العرض من المؤتمر هو تحديد ملامح استراتيجية اقتصادية مشتركة للدول غير المتحاربة، ومتابعة قرارات مؤتمر الجزائر، وتنسيق سياسات الدول غير المتحاربة قبل انعقاد الدورة الاستثنائية السابقة للجمعية العامة للأمم المتحدة التي خصصت لموضوع النظام الاقتصادي العالمي الجديد وقد أصدر المؤتمر برنامجاً ليعمل للمساعدة المتبادلة والتضامن<sup>(١٧)</sup> ويتكون البرنامج من حورتي يتناول أولها القضايا السياسية

أما الثاني فإنه يتضمن "عناصر استراتيجية لتقوية وحدة ونشاط البلاد غير المسحارة، وإقامة نظام اقتصادي دولي جديد" ومن أهم ما تصفنه البرنامج هو العمل على إعادة هيكلة نظام التعاون الاقتصادي الدولي الذي سيعمل في إطار هيكل السيطرة الامبريالية الدولية وذلك في ضوء النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، على أن يكون الهدف من النظام الجديد هو تقوية السيادة والهوية الاجتماعية والثقافية والقيم القومية للدول النامية مؤكداً حق السيادة للدول في استعادة مواردها الطبيعية، بما في ذلك حق التأميم كما تضمن برنامج ليمّا خطة عمل لتقوية التعاون تضمن القدرة السلوكية للدول اللامسحارة والدول النامية الأخرى ولإشياء نظام اقتصادي دولي جديد، تضمن معظم النقاط التي أتى عليها مؤتمر الجزائر

في أغسطس سنة ١٩٦٦ ، انعقد في كولومبو المؤتمر الخامس لرؤساء دول وحكومات البلاد غير المسحارة وقد أصدر المؤتمر إعلاناً اقتصادياً، وبرنامج عمل للتعاون الاقتصادي<sup>(١)</sup> وقد تضمن الإعلان الاقتصادي لمؤتمر كولومبو عدة أبعاد رئيسية

### أولاً: التغيير الهيكلي الجذري للنظام الاقتصادي الدولي:

أكد الإعلان أنه "لاشيء أقل من إعادة هيكلة الكاملة للعلاقات الاقتصادية الدولية الراهنة يمكن أن يوفر حلاً دائماً للمشكلات الاقتصادية العالمية وبالذات مشكلات الدول النامية ومطالب المؤتمر بحل نظام اقتصادي دولي جديد قوامه أبعاد أساسية منها

(أ) إعادة هيكلة نظام التجارة الدولية بأسره وربط أسعار صادرات الدول النامية بأسعار صادرات الدول المتقدمة وتحسين معدلات التبادل الدولي وخفض أسعار حقيقية عادلة للمواد الأولية إلخ

(ب) إعادة هيكلة نظام الإنتاج العالمي على أساس تقسيم جديد للعمل الدولي من خلال تمكين الدول النامية من تسويق منتجاتها الصناعية في أسواق



الدول المتقدمة، نظى التكنولوجيا الملائمة بشروط أفضل، التسيق بين إنتاج المواد الأولية في الدول النامية وصناعات المواد الصناعية في الدول المتقدمة، وضبط أنشطة الشركات متعددة الجنسيات لكي تتلاءم مع مصالح الدول النامية

(ج) التغيير الجذري للنظام النقدي العالمي بما يلغى الدور المسيطر للحملات الدولية في تكوين الاحتياجات الدولية ويضمن المساواة في اتحاد القرار بين الدول النامية والدول المتقدمة

(د) ضمان نقل الموارد والتكنولوجيا إلى الدول النامية على أساس مستمر ومحدد وكاف

**ثانياً: الاعتماد الجماعي على الذات هو الطريق لإنعاش نظام**

**اقتصادي عالمي جديد**

وسع مؤتمر كولومبو من نطاق مبدأ الاعتماد الذاتي الذي أرسى أسسه مؤتمر لوساكا، لكي يشمل اعتماد الدول النامية على بعضها البعض باعتباره الطريقة الوحيدة التي تضمن إنشاء نظام اقتصادي دولي جديد. وقد عرف الإعلان الاقتصادي، الاعتماد الجماعي على الذات تعريفاً ذي أبعاد ثلاثة فهو يعني أولاً تصميم الدول النامية على ضمان حقوقها الاقتصادية المشروعة في معاملاتها الدولية من خلال استعمال قوتها التفاوضية الجماعية، ويعنى استعداد الدول النامية أن تتبع طريق التنمية الاقتصادية والعدالة، كما أنه يعني أخيراً، استعداد الدول النامية لأن تستكشف بعض إمكانيات التعاون بين الدول النامية في المجالات المالية والعبية والتجارية والصناعية وغيرها

من ثم ينضج ن مؤتمر كولومبو قد خطا خطوة أكثر مما ذهب إليه مؤتمر الجزائر في الطريق للمطالبة بأحداث تغيير جذري في النظام الاقتصادي العالمي بحيث أصبح المنظور اللامحيزي منظوراً ديمقراطياً نظامياً في

الأساس والواقع ان المؤتمر السادس لرؤساء دول وحكومات البلاد غير المحايدة الذي انعقد في هاجا في سبتمبر ١٩٧٩ ، لم يذهب إلى أكثر من تكرار المطالب والمناهج التي اتى عليها مؤتمر كولومبو وبالدات التغيير الهيكلي للنظام الاقتصادي الدولي وقد أكد "الاعلان الاقتصادي" ان آى حل دائم لمشكلات الدول النامية يتطلب إعادة هيكلة جذرية ومبسقة للعلاقات الاقتصادية الدولية من خلال إنشاء نظام اقتصادي دولي جديد<sup>(١٢)</sup> ولجديد في مؤتمر هاجا هو اتفاق الدول غير المحايدة على سياسة مشتركة تتعلق بقضية الطاقة وذلك بتصاص الدول النامية المنتجة للنفط مع الدول النامية الأخرى لكي تتم بحث قضية الطاقة مع الدول المتقدمة لجرء معلوم "المفاوضات العالمية حول كل اسوء الأولية بالإضافة إلى استثمار الطاقة كأداة لتقديم التعاون بين الدول النامية"<sup>(١٣)</sup>

### عدم الانحياز الاقتصادي بين النظرية والتطبيق :

لم يقتصر تحول حركة عدم الانحياز على مجرد تغيير المنظور الاقتصادي، ولكنه امتد ليشمل تحول الحركة ذاتها إلى لعب دور اقتصادي نشيط قوامه محاولة تعديل أولويات النظام الدولي ذاته بما يتوافق مع الأولويات الاقتصادية النامية، بخلاف أخرى، قبل الحركة لم تتحول بذاتها فقط، وابتداء من ١٩٧٣ ، حولت النظام الدولي ذاته، معنلا في الأمم المتحدة ومنظماتها، محور الاهتمام بقضايا الدول النامية، كما أنه من ناحية أخرى - أعطى الدول النامية دفعة رايكالية قوية للعمل المشترك

على مستوى دول العالم الثالث، قامت الدول المنتجة للنفط مستفيدة من النجاح الذي حققته حرب أكتوبر ١٩٧٣ ومناورة بالمنظور الذي أرساه مؤتمر الجزائر - مرفوع اسعار النفط إلى أربعة أضعاف ما كانت عليه وقد صحت دول أوبك في خلق كتكتل اقتصادي للدول المنتجة للنفط استطاع الصمود في مواجهة الصعوبات التي عارستها الولايات المتحدة لاحصار دول الأوبك على

التراجع وقد أدى إلى أن دول الأوبك استطاعت أن تزيد دخولها من البترول وأن تحقق موائيم بترولية صافية بلغت ٢٩.٢ بليون دولار في عام ١٩٧٥ وحده. وفي سبتمبر ١٩٧٥ تم توقيع ميثاق ينظم العلاقات الاقتصادية بين ٤٦ دولة من أفريقيا والكاريبي والأقاليم الهادئ ومن الجماعة الاقتصادية الأوربية في لومبي ويمنح الميثاق على حق الدول النامية الموقعة في الوصول إلى السوق المشتركة بدون اشتراط التبادل، كما ينص على إنشاء صندوق يضمن الثبات النسبي لسعر البترول النامية الموقعة على الميثاق من صادرات اثني عشرة مادة اولية كذلك تكونت تجمعات دولية عديدة، لمنتجي المواد الأولية وبالدات منتجي الحديد والنيكسيت على غرار منتجي البترول كما «تفقد في مارس ١٩٧٥ مؤتمر قمة لبول الأوبك. وقد أكد المؤتمر أن قضية الطاقة لا يمكن أن تعالج بعيدا عن المشكلة الأوسع وهي قضايا المواد الخام، والنظام النقدي العالمي، والتنمية

على مستوى النظام الدولي، قام الرئيس الجزائري بومدين، بصفته رئيس مكتب تسييق مجموعة دول عدم الانحياز، بالدعوة إلى عقد دورة استثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة لمناقشة قضية المواد الأولية والتنمية. وقد جاءت تلك الدعوة في سياق محاولة الدول المستوردة للبترول لتكتفل لصياغة استراتيجية مشتركة للرد على رفع أسعار البترول، وبذلك نحتت دول عدم الانحياز في وضع قضية رفع أسعار البترول في الإطار الأوسع لقضية المواد الأولية بصفة عامة. وقد عقدت الدورة الاستثنائية في إبريل ومايو ١٩٧٤، وكانت أول دورة خاصة توجه للقضايا الاقتصادية. وفي نهاية الدورة أصدرت الجمعية العامة وثيقتي «إعلان حول إقامة نظام اقتصادي دولي جديد» و«برنامج حول إنشاء نظام اقتصادي دولي جديد»، والواقع أن الإعلان والبرنامج كانا امتدادا للإعلان والبرنامج الصادرين عن مؤتمر الجزائر سواء من حيث المحتوى أو حتى الصياغة

وقد تأكدت معانيم الوثيقتين في ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول الذي أصدرته الدورة العاشرة التاسعة والعشرين للجمعية العامة في ١٦ ديسمبر ١٩٧٤. وهو في جوهره ليس إلا تقنيا لنظم المطالب الاقتصادية التي جاءت في أعمال مؤتمر الجزائر

في فبراير ١٩٧٥ انعقد في مدينة داكار بناء على اقتراح دول عدم الانحياز. مؤتمر لمناقشة مسألة المواد الأولية

وقد أصدر مؤتمر إعلان داكار حول المواد الأولية وقد أعلن المؤتمر مساندته لنظام الأوبك كما قرر تكوين صندوق خاص لدعم صادرات المواد الأولية للدول النامية

على مستوى حركة عدم الانحياز دانتها استمرت دول الحركة في تطوير سياساتها ومناخنة تنفيذ برامجها الاقتصادية وانهقد في لهما المؤتمر الوزاري لدول عدم الانحياز في أغسطس ١٩٧٥ وكان الفرص من المؤتمر هو تحديد ملامح استراتيجية اقتصادية مشتركة للدول اللامحازة، ومتابعة تنفيذ قرارات مؤتمر الجزائر وقرارات مؤتمر داكار، وتعميق سياسة الدول اللامحازة مثل انعقاد الدورة الاستثنائية السابعة للجمعية للأمم المتحدة. وقد قرر المؤتمر إنشاء صندوق تضامن للنمية الاقتصادية ولاحتماعية للدول غير المحازة ومجلس لجمعية الدول النامية المنتجة والمصدرة للمواد الأولية وكذلك إنشاء الصندوق الخاصة لتمويل الأرصدة الاحتياطية للمواد الخام والمنتجات الأولية التي تصدرها الدول النامية وقد جاء انعقاد مؤتمر لهما مباشرة قبل انعقاد الدورة الاستثنائية السابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة. وقد أصدرت الجمعية العامة في هذه الدورة توصية حول التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي " محددة الخصائص الرئيسية للنظام الاقتصادي العالمي الجديد

وقد استمرت حركة عدم الانحياز في لعب دور نشيط على مستوى الحركة النظامية الدولية للتأثير في أولويات النظام الدولي. ظلت دورا في مؤتمر باريس للتعاون الاقتصادي الدولي من خلال مجموعة التسعة عشر التي مثلت الدول النامية في المؤتمر. كما بدأت حركة عدم الانحياز تلعب دورا قياديا في حل مجموعة السبعة والسبعين مع تنسيق سياساتها مع المجموعة وذلك كما اتضح من خلال مؤتمر التعاون الاقتصادي بين الدول النامية الذي انعقد في انكسيف في سبتمبر ١٩٧٧. انعقد المؤتمر اموراري لمكتب تنسيق دول عدم الانحياز في نيودلهي. وقد اتحد المؤتمر مجموعة قرارات لشديد ما جاء في اعلان وبرنامج مؤتمر كولومبو. في كل الحالات الاقتصادية وعلى ذلك، انعقاد دورة اخرى للمؤتمر في هامبا في مايو ١٩٧٨. أصدرت عدة قرارات تطبيقية تضع موضع التطبيق لقرارات مؤتمر كولومبو. كذلك بدأت دول عدم الانحياز تنسيق سياساتها في المجال الاقتصادي على اساس وظيفي. فانعقد على صعيد المثال في تونس في ابريل ١٩٧٨ مؤتمر وزراء عمل الدول الناحرة لتنسيق سياسات دول الحركة في مجال علاقات العمل.

### **تحديات أمام عدم الانحياز الاقتصادي في الثمانينات**

بعد ان استعرضنا خصائص التحول الاقتصادي لحركة عدم الانحياز فالحا يمكن أن نتساءل عن مستقبل هذا التحول في الثمانينات، وعن الحامات التي نواجهها الحركة في مجال العمل الاقتصادي.

لاشك أن طريق عدم الانحياز محفوظ بكثير من القبول العالية والدانة التي تعرفل من قدرة الحركة على ترجمة مطالبها الى واقع. اهم هذه القود هي طلبة النظام الاقتصادي العالمي ذاته، والذي يعطى قوة اقتصادية هائلة للدول الراسمالية بهذه الدول تستأثر بحوالي ٦٤٩٪ من الناتج القومي الاحصالي العالمي. ولديها الكثير من المؤسسات القادرة على طيرة الاستراتيجيات الكفيلة باجهاض الحركة الاقتصادية اللانحيازية. أضف إلى

ذلك ان القوة الاقتصادية الهائلة النظام الرأسمالي تعطى الدول الرأسمالية ذات المصلحة في الاتفاق على الخصائص الرافعة للنظام الاقتصادي العالمي، قوة مقاومة هائلة للمطالب الاقتصادية اللاابحارية ومريد من هذه المشكلة ان الدول اللاممحصارة ذات القوة الاقتصادية وبالذات الدول ذات العوائض البترولية أن تتبع استراتيجيات اقتصادية لا تحسم المطالب الاقتصادية اللاابحارية، ومن أهم تلك الاستراتيجيات هو الأيد، ع النقدي للعوائض البترولية في السوق العربية مما يعنى تكريس القوة الاقتصادية للنظام الرأسمالي لذلك، فالدول الأمتركية لا شأن بها للمطالب الاقتصادية للدول اللاممحصارة في حوار الشمال والجنوب فالاتحاد السوفيتي يرفض دخول الحوار أصلاً كما ان مساعداته للدول النامية خارج إطار هذا الحوار تشكل ما بين ٠.٠٣ / ٠.٠٥ من الناتج القومي الإجمالي السوفيتي<sup>(١١)</sup>

ولأنك ان تلك القيود تشكل مخاطر ضخمة أمام الحركة الاقتصادية لعدم الانحياز في الثمانينات ومن ثم فإن الحركة معارضة لصياغة استراتيجية اقتصادية واضحة وهي نظرياً فإن حمرة السبعينات تثبت ان مجرد المطالبة بتغيير النظام الاقتصادي العالمي لا تكفي لحدوث هذا التغيير وأن هذا التغيير يجب ان يأتى من داخل الحركة وبالاغتماد على الموارد الذاتية للدول غير المصدرة وهذا مما يثير قضية استراتيجية الاعتماد على الذات كاستراتيجية عدم الانحياز

### عدم الانحياز واستراتيجية الاعتماد على الذات :

الواقع ان المنطق الحقيقي الذي تواجهه حركة عدم الانحياز في مجال حركتها الاقتصادية هي الميل الى النظر الى التحلف على أنه حالة يمكن التغلب عليها بالمساعدات الاقتصادية أو باحداث تغييرات معينة في النظام الاقتصادي العالمي

فالتعمية هي أساساً عملية ذاتية تحدث بالاعتماد على الموارد الذاتية سواء على مستوى كل من الدول اللاممحصارة أو على مستوى التعاون الجماعي بين

تلك الدول وقد انتهت حركة عدم الانحياز الى تلك النتيجة منذ مؤتمر لوساكا، ولكنها لم تعطها أولوية واضحة في حركتها الاقتصادية ومن ثم، فإنه يمكن لحركة عدم الانحياز في الثمانينات أن تركز على قضية الاعتماد على الذات والاعتماد الجماعي على الذات لمرور رئيسي لحركتها الاقتصادية

يقصد بالاعتماد على الذات اتباع استراتيجية قوامها التراكمي توظيف الموارد الذاتية في اتجاه تحقيق التكامل بين القطاع الزراعي وقطاع إنتاج السلع الانتاجية والاستهلاكية، بحيث يتولد لدى الاقتصاد القومي قوة دفع ذاتية من داخله وليس من قوى السوق العالمية، وبحيث يزداد وزن القطاع الانتاجي في الاقتصاد القومي على حساب قطاع التجارة الخارجية. ولما في هذا مجال الانفاضة في خصائص نموذج التنمية على أساس الاعتماد على الذات، فهناك العديد من الدراسات التي تناولت هذا الموضوع بالتفصيل<sup>(١)</sup>، ولكننا نكتفي بالإشارة الى بعض التجارب الناجحة في العالم الثالث وفي دول عدم الانحياز ذاتها، والتي استطاعت الافلال من علاقات التبعية الاقتصادية الدولية عن طريق التنمية الذاتية ومن أبرز التجارب تجارب الصين الشعبية، كوريا الشمالية<sup>(٢)</sup> وكينيا، وتنزانيا، ففي كينيا مثلاً رفع السطام شعار الاعتماد على الذات تحت اسم حارامي Harambee كشعار مبني على الذات الكيني، وقد رأسه في سنة ١٩٦٧. سنة ١٩٧٣ أسهمت مشروعات الاعتماد على الذات بحوالي ١١٤٪ من الاتفاق التنموي الكيني وفي بعض القطاع كقطاع الصحة وقطاع تنمية المجتمع فاقت جهود الاعتماد على الذات الجهود الحكومية<sup>(٣)</sup> وفي تنزانيا، فإن تجربة الاعتماد على الذات هي أحد المعالم الرئيسية لتجربة التنمية وقد نجحت الى حد كبير في الافلال من الاعتماد على التغيرات الاقتصادية الخارجية وتوليد قوى دفع ذاتية في الاقتصاد التنموي<sup>(٤)</sup>

أصعب إلى ذلك، مفهوم الاعتماد الجماعي على الذات بمعنى تكثيف حجم المعاملات المالية والاقتصادية والثقافية بين دول عدم الانحياز فمن الثابت أن

حجم المعاملات بين تلك الدول أقل بكثير من حجم معاملاتها مع العالم الرأسمالي<sup>١١</sup>، ويرجع ذلك إلى مجموعة من العوامل الهيكلية الكامنة في اقتصاد تلك الدول. بيد أنه من الممكن تكثيف حجم التعامل التجاري بين الدول غير المحارة تدريجياً وفي إطار إقليمي، والواقع أن تحرية مصر والهند وبيروغسلان في سنة ١٩٦٦ تعتبر نموذجاً هاماً يستحق الدراسة التفصيلية، وإن لم يقدر لهذا النموذج أن يتكامل أبعاده لأسباب متعددة.

والخلاصة فإن حركة عدم الانحياز في الثمانينات تواجه تحديات اقتصادية وصحية، هذه التحديات تحتم على الحركة التحول من مجال التعبير عن المطالب إلى مجال تنفيذ المطالب من خلال استراتيجية محددة. فقد شهدت الحركة في الستينات نوعاً من العزوف عن الاهتمام بالقضايا الاقتصادية، وفي السبعينات تحول إلى التعبير عن المطالب الاقتصادية في إطار راديكالي وهي في الثمانينات مطالبة بصياغة استراتيجية اقتصادية لدول عدم الانحياز. وفي نظرياً فإن الاعتماد على الذات والاعتماد الجماعي على الذات يمكن أن يكونا محور تلك الاستراتيجية في بعض دول عدم الانحياز ولا يقصد بذلك أن تعزف الحركة عن الاهتمام بقضية النظام الاقتصادي العالمي الجديد. فلا شك أن القيود الهيكلية الناشئة عن هذا النظام ستظل تؤثر سلباً في اقتصاد دول عدم الانحياز.

ولكننا نقصد أن تقترب من الاعتماد، على الذات ذلك أن التركيز الشديد على مطالب حركة عدم الانحياز إزاء العالم الرأسمالي قد صحبه قدر من التوقعات الهائلة عن فترة هذه الدول على إحداث تغيير جذري في هذا النظام ومن ثم استرخا، جهود اشتملة ذاتية هي السبعينات.



## عدم الانحياز:

### الشمال والجنوب والجنوب والجنوب

بقلم: د. عادل بشاي

ترجمة: إيفان فريد

ظهرت حركة عدم الانحياز لأول مرة عام ١٩٥٥ في المؤتمر الأفريقي الآسيوي المشترك بماندوبج وبعد أو وصلت إلى ذروتها في عام ١٩٦٦ توالى الاجتماعات كل ثلاثة أعوام (مأخذاً عام ١٩٦٧) لمناقشة القضايا العالمية وبعد مرور ربع قرن على مؤتمر باندوبج أصبح عدد الدول المنتمية إلى حركة عدم الانحياز حوالي ٩٢ دولة. وذلك قد يكون وقت كافٍ لمراجعة الحسابات وسوف أتجنب الحوض في آرائي الخاصة في هذه المرحلة لكني أشاء بعرض وجهات النظر الشائعة في الدوائر الأكاديمية والسياسية وستعرض بعد ذلك إلى قضايا عصرتنا مثل قضية الشمال والجنوب

يرغم البعض أن عدم الانحياز تسمية عبر صحيفة لدرجة أنها تكتب في قوسين كما يؤكد بعض القاد أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي هما الدولتان الوحيدتان اللتان لسياسة عدم الانحياز بل أن الحركة ما هي إلا انحياز وتضامن من دحل الجنوب

ويقول آخرون أنا لا احتاج إلى حركة عدم الانحياز لنثبت وجود الجنوب ولكن الحوض كتلة موجودة سنون عدم الانحياز ويؤكد قليل من القاد أن الجنوب قد يتعاسك مثاليات عدم الانحياز ولكنها لعبة مختلفة - أنها "الكريكت" وليست كرة القدم

وقد تضائل ماذا يحدث في حركة عدم الانحياز؟ وما تبقى منها؟ هل الذين اجتمعوا في باندوبج كانوا يطمون؟ لكن يجب عن هذه الأسئلة لابد أن نذكر ما حدث في ذلك الحين حيث أن المؤسسين لهذه الحركة كانوا يحاولون أن يحققوا الهدفين التاليين

١ - تكوين منطقة عازلة من الدول غير المتحاربة لمقاومة الصعوبات الخارجية التي تحاول أن تدفع تلك الدول إلى أحد موقف في صراع الحرب الباردة

٢ - خلق نفوذ سياسي عالمي للتسهيل بعملية تصفية الاستعمار

ولم تكن آمال رعماء الحركة مجرد آمال قومية ولكنها كانت أيضاً آمال تنقسم بالواقعية وسرعهم من اعتراف هؤلاء الرعماء بوجود عناصر اختلاف بينهم، فقد أكدوا معاً أن قوة الحركة تنبع من وحدتها، وهذه الوحدة ممكنة رغم الخلاف لذلك فهم يعتمدون على الإجماع دون إتباع نظام للصوتية في اتخاذ قرارات الحركة. كما أنهم صد فكرة بناء إطار تنظيمي رسمي أو سكرتارية تنظيمية حتى لا تؤثر سلطة الأفراد على أهداف الحركة الحقيقية

وفي الخمسينيات تحولت الممارسة العالمية من مجرد ممارسة ثنائية أي من ممارسة قاصرة على الشرق والغرب إلى ممارسة يدخل العالم الثالث طرفاً فيها

كان عدم الانحياز في مراحله الأولى يهدف إلى وضع العالم الثالث على بعد متساو من الشرق والغرب لكي يعزل اللا اهتمام الحضاري بممارعات وحلافات، وفي ذلك الحين أدرك العالم الثالث أن باستطاعته طلب المساعدات من دولة عظمى وفي نفس الوقت مانه قادر على الاتجاه إلى أخرى لكي يجدها مستعدة أتم الاستعداد لتقديم المساعدة وقد حقق ذلك عندما أعلن جمال عبد الناصر تأميم شركة قناة السويس عام ١٩٥٦ فقد وجد كل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة بجانبه، وهو ما كان مفاجأة لعبد الناصر نفسه

وتختلف فترة الستينيات عن غيرها في أثناء الفترة التي شهدت الأزمة الكوبية وهي الفترة التي احتفى فيها خروشوف وكيندي باتجاهاتهما السياسية المختلفة من السرح العالمي وحلت مظهرهما حكومات يسيطر عليها التكنوقراط ولكن ما موقف دول العالم الثالث في تلك الفترة؟ يبدو أن القوى العظمى لم تنقلهم سياسة عدم الانحياز لدى العالم الثالث ولكنهم حاولوا

تقسيم العالم إلى مناطق نفوذ بيد أن ذلك لم يؤثر على رعماء العالم الثالث الذين قاموا بريادة العنصرية في حركة عدم الانحياز كما أنهم ابركوا كل الإدراك مدى أهمية القضايا الاقتصادية وقد تأسست في عام ١٩٦٤ جبهة جديدة داخل نظام الأمم المتحدة وهي مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وتنتج عن اجتماع مجموعة الـ ١٧ عام ١٩٦٧ بالجزائر الدستور الذي احتوى على ما اعتبر فيما بعد أساساً لنظام اقتصادي عالمي جديد يدعو إلى رفع أسعار المواد الخام وزيادة تدفق السلع المصنوعة من الدول النامية إلى الدول المتقدمة وهذا بجانب تحويل الثروة خلال مساعدات الرسمية

شهدت السبعينات عدداً هائلاً من الحوارات والمؤتمرات، ذلك بالإضافة إلى الاجتماعات العامة لدى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي كما تصححت ظاهرة الحوار الدولي حول مشكلة التحلف في العالم الثالث؟

وتحدث بعض الأحداث العامة الانتشاء في وسط ذلك الخصم العالمي عند فقر السبعينات بدأ الغرب يعاني من نوع من التضخم غير المعروف حتى الآن وهو التضخم الزكودي أي مريج من التضخم والكساد وانتهى عصر ارتفاع العمالة الكاملة الذي جاء ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث اتسمت البطالة في الغرب ليصل عدد عاطلي إلى ٢٠ مليون فرد، بالإضافة إلى حوالي ٣٠٠ مليون دولار من الموارد غير المستخدمة ومن الجانب الآخر، تدعو نظريات التنمية الاقتصادية التي ظهرت منذ الخمسينات، عاجز من حل المشكلات وبدأ الاتحاد السوفييتي يستورد كميات كبيرة من الحبوب وإذا لحصنا كل هذا في كلمة واحدة نجد أن العالم استيقظ فجأة على حقيقة أن هناك أزمات جديدة لم تكن موجودة في الحقبة الماضية

على المستوى العالمي تحولت المباراة العالمية إلى مباراة بين الشمال والجنوب أي إلى مباراة ثنائية بدلاً من المباراة الثلاثية وأصبحت القضايا الأساسية هي القضايا الاقتصادية

لقد كانت حركة عدم الانحياز في أيامها الأولى مشغولة بقضية الاستقلال السياسي، فانكبت الدول استقلالها في تلك الأيام وتكونت "الأمم المتحدة" هي أواخر الخمسينيات. وبجحت مجموعة من الدول النامية في السبعينيات في استخدام سلطة معينة للتأثير على الآخرين في المجال الاقتصادي والسياسي وفي المجال السياسي دافعت تلك المجموعة عن مصالح الدول النامية عبر المنتج للثروة. وقد توافق هذا كله مع العجز الشديد في إنتاج المحاصيل الزراعية الاستوائية مما أدى إلى ارتفاع أسعارها بصورة عامة وبالنسبة للجنوب فإن القضية لم تعد مجرد الإعلان عن الاستقلال بل التعبير عنه لقد حولت القضايا الاقتصادية واحتفاء الحرب الباردة الاتجاه نحو قضية موازنة بين الشمال والجنوب

قد يكون من الصعب تحليل النقطة الحرجة للعالم من السبعينيات ليحد العبد من الأزمات، ولكن من الممكن تحليل أسباب تلك الأزمات وبالرغم من أن العالم يتحول ويعمل كسوق وليس كمجتمع فإن حركة السوق العالمية ليست مرضية

وقد خرج العالم من الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٤٥ ليحد أن الولايات المتحدة وأوروبا والاتحاد السوفيتي قد استحوذوا على ٨٠٪ من الثروة العالمية مع أنهم يمثلون ٢٠٪ من عدد سكان العالم كذلك وتزايدت التجارة في السوق العالمية بمعدل ١٠٪ سنوياً ورغم ذلك لم يحدث أي تغيير في ميزان القوى الاقتصادي

ففي عام ١٩٧٠ استمر الحال كما كان عليه سنة ١٩٥٠ حيث الأسواق الغنية تمثلت ٨٠٪ من الثروة العالمية لدى ٢٠٪ من عدد سكان العالم هذا العالم مترك في السبعينيات أن المشكلات العالمية لا يمكن أن تحل بالجهود إلى أسلوب السوق الحائصة ونموذج اللجوء أيضاً إلى أسلوب "المجتمع" وسوف يعود إلى فكرة المجتمع بعد حين ولكنني أريد أن أوضح نور عدم الانحياز في هذه المعادلة

تنبهت فكرة عدم الانحياز على مفهوم مقاومة سطوة العلاقات على الدول الصغيرة للانحياز إلى أي منهما، والدخول في أتون الحروب بيد أنه في السبعينات لم تعد الحروب تشكل خطراً قوياً ولكن ظهر خطر آخر وهو لخطر الاقتصادي. وأكدت حركة عدم الانحياز أهمية تصاسس دول العالم الثالث كإداة لمواجهة الأخطار القادمة من الشمال وما أريد أن أسره هو أن شعارات عدم الانحياز تستقر مع تغير الأحداث واختلاف معدلات العرض والطلب ولكن معنى تلك الشعارات يتغير فمن لا يتوقع أن يستمر معناها الأصيل مع عالم متغير

وإذا أضفنا التجارة كمثال نجد أن سلطة الشركات العالمية أصبحت مشكلة بجانب المشكلات المعروفة في التجارة بين الدول النامية والمتحصنة وتحكم تلك الشركات في التجارة العالمية لمعظم السلع، فهم يقومون بتصديق ما بين ٧٠ / ٩٥ من صادرات الدول النامية ٧٠ / من الموز والأرز والبطاط وما بين ٩٠ / ٩٥ من الككاو والتبغ والقمح والقطن والحبوب والنحاس ولعديد الخام والأنوبيوم وتحصل الدول المتقدمة على نسبة قليلة من المربح الناتج من بيع السلعة في الدول المستهلكة لها وترجع ريادة الصادرات المصنعة من الدول النامية إلى العلاقات العرقية العالمية مع الشركات الدولية وليس إلى التنمية الصناعية في الدول النامية

إن القضية الأساسية في حوار الشمال والجنوب هي سو، أداء النظام الاقتصادي العالمي سواء بالنسبة للشمال أو الجنوب سوياً ويمكن تفسير ذلك في ضوء، دينامية التطورات الاقتصادية في العقود القليلة الأخيرة وقد أسهم بعض الكتاب، مثل برجستن وميبري وغيرهم، في الدعوة إلى تعديل النظام الاقتصادي العالمي، وذلك قبل تلويح قضية الشمال والجنوب الفكرة الأساسية هي أن القصاص الاقتصادية أصبحت تمثل مسئولية مشتركة للمجتمع العالمي ككل. فقد رد، احتياج الدول المتقدمة لأسواق ومواد خام

الدول النامية، إذ تذهب ثلث صادرات أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية ونصف صادرات اليابان إلى العالم الثالث وذلك يعني أن ما يحدث في الدول الفقيرة ينعكس مفر كبير على الدول المتقدمة كذلك فإنه من المتوقع أن يحدث ٩٠٪ من الريادة السكانية العالمية المتوقعة في العقدين القادمين في العالم الثالث.

وبسبب عدم شيوع الثقة بين الشمال والجنوب والجنوب يرى أن الهدف الأساسي لدى الشمال هو المحافظة على النظام الاقتصادي العالمي ائحالي مع بعض التعديرات الطفيفة ويشعر الشمال أنه مهما تكن قضايا الدول النامية فهي قضايا ذات طبيعة مبناسية بالأساس لذلك فإن هناك مصالح مشتركة وأخرى مختلفة بين دول الشمال والجنوب بيد أنه هناك ترابطاً وثيقاً بينهما بحيث أنه إذا حاول إحداهما حل مشكلاته بمفرده سيكون له أثره المصاد على الآخر على سبيل المثال، يؤدي التكيف في الدول المتحصرة إلى ريادة الحماية والاهتمام بالشئون الداخلية، ولكنه في الدول نامية يؤدي إلى التفتش لشديد وإذا تساءلنا لماذا لا يمارس العالم الثالث التكيف، نكتف، بعد أن هناك عوائق كثيرة وتعترض تكاليف التكيف ماعطة ولا تملك الدول النامية الإمكانيات التي تؤهلها لممارسة البدائل المختلفة وعندما تبدو البدائل محدد محاطرة تصبح السياسة المتبعة لا سياسة ومع ذلك لم يكن موقف الشمال أو الجنوب صواباً تصاه حوار الشمال والجنوب ولكن يكون «موضوع أكثر وصوحاً» نعماً يبحث في قضايا الشمال والجنوب، وبدأ بالجنوب

بدو أن الجنوب لم يتحقق بوضوح من أهداف الحوار، فهناك وجهتين من النظر الأولى تدعو إلى منح امتيازات على المدى القريب والثانية تدعو إلى التغير الهيكلي على المدى البعيد بينما تنتمي مجموعة الأولى لزيادة المساعدات والامبيارات التجارية وتحفيز الدين، ترى لمجموعة الثانية أن كل هذا يؤدي إلى تفاحر والاعتماد على الدول الأخرى بدلاً من التقدم

والاستقلال لذلك لا توجد استراتيجية محددة لدى الجنوب بسبب الاختلاف بين الرأيين.

لم تنس الدول النامية إلى أن الإصلاح الداخلي أهم من تغيير النظام العالمي في جلب الرخاء لشعوبها وقد يؤدي الإصلاح الداخلي مع مرور الوقت إلى تغيير خارج وذلك سيقوى موقف الجنوب نحو القضية.

لقد أظهر الجنوب 'سداجة' سياسية هي الدعوة إلى نظام اقتصادي عالمي جديد حيث لا يحدم النظام المظوب مصالح الشمال بالقدر الكافي، إن النظام الجديد لابد من البداية أن يقوم على حاجة عالمية، فيدون كل طرف منهما أن إتباع السياسات، الدنية بأحد شكل حلول حربية مع مكاسب قصيرة المدى، كما أن تكاليف التكيف سوف تزداد، وتتأخر، لذلك سيصبح الحل على المدى البعيد أكثر تعقداً للطرفين، وبالإضافة إلى هذا دخل الجنوب انحرار بدون استعداد كاف أو تسويق كامل.

وأخيراً، فقد أحاط الجنوب في اعتقاده أن الشمال سيمتعه نظاماً جديداً، ولم يتسبه أن ذلك، النظام لابد أن يسع من مجهوداته الخاصة في زيادة التنمية والإصلاح الداخلي.

كان كل هذا عن موقف الجنوب ولكن ماذا عن الشمال؟

أولاً، على الشمال أن النظام الجديد هو مجرد مطلب للعالم الثالث لذلك لم يعط أي أهمية لهذا المطلب.

ثانياً، اشغل الشمال بتقديم الحلول العاجلة للمشكلات ومن ذلك مشكلة الركود والتصحح والبطالة، التي تراينت على قائمتهم اليومية نتيجة لهذا، ارتكب الشمال خطأ عندما اعتقد أنه بدون الجنوب سيحدث حلولاً للمشكلات الاقتصادية القصيرة الأجل، وأخيراً، حتى إذا أدرك الشمال أن هناك حاجة إلى تغيير هيكل على المدى البعيد، فمن الطبيعي أن يحاول تأجيل التكيف لأن سميرات السسية تغيير باستمرار لذلك يعتبر رد الفعل العاجل هو حصة

المصانع والمناطق الكاسدة خوفاً من البطالة، والاضطراب الشعبي لقد تم رفض التغيرات طويلة المدى من أجل النفع المباشر وأصبحت النتيجة وقوع الطرقي في طريق بدون أي محاولة حقيقية إلى الاعتماد المتبادل بينهما

وهي صورة الأحداث الجارية فإني واثق أن التقدم يمكن أن يسود بدأ بدأ الشمال والجنوب بقائمة سهلة القيادة، لذلك أقدم اقتراحاً وليست خطة أسي أعتقد أن القائمة السهلة القيادة تفوق بكثير القائمة المعروفة التي تنتهي بالمغالاة والصناعات، عندما يصبح كل شيء مجال الكلام بينما تتوقف الآمال عند هذا الحد

إن البداية بالقائمة السهلة القيادة تعني البداية بنموذج واحد على سبيل المثال «الغداء» أنه حاجة عالية وليست قابلة للتراجع فلا تحتاج هذه المرحلة إلى تفكير وجعل مبهمه إن المجتمع العالي سيبدأ في تحديد المساحات ذات المسؤولية المشتركة وسيقدم الاقتراحات والاستنتاجات لكي يتم تقييمها بمعايير واضحة ومؤهلة لاتحاد موقف عاجل سيدرك الشمال أن الأمر «الغدا» يختلف تماماً عن أمن السوق ولابد على الجنوب أن يواجه حقيقة مشاكله المحلية التي لا تحل من طريق النظم «الجديدة والعالم الجديد» ولابد أن نبحث في موقف الزراعة

لماذا يحفز الإنتاج الزراعي انخفاضاً مستمراً؟ فالجزائر كانت مصدرة للقمح والآن تمثل الجنوب ثلثين من وارداتها، وانخفضت الزراعة الأيرانية انخفاضاً كبيراً، كما أن اندونيسيا كانت تزرع الأرز مقدار كاف والآن يعتبر من وارداتها الهامة، ورائير كانت تصدر الغداء والآن تصنف ثلث عائلاتها من «الصادرات على استيراد الغداء»

هذه كانت بعض الأمثلة التي نعرضها إلى ضرورة ملحة هامة وهي الحاجة إلى افتتاح أفقي متبادل أو الحوار بين الجنوب والجنوب إذا تصاممت بول الجنوب سيتمكن من حل مشاكلها ولكن لابد أن ترداد معرفتهم ببعض حتى



تودع التجارة بينهم إن معظم الاتصالات الثقافية والاقتصادية لدى العالم الثالث تنحى نحو أوروبا وأمريكا وروسيا، إن العالم الثالث في حاجة إلى تقوية الصلات بين مجتمعاته حتى تتمكن من مواجعة التحديات في أوطانهم وبالرغم من ظهور بعض التجمعات الإقليمية الاقتصادية، فإن أهمية التجارة بين الدول النامية قد انخفضت نسبياً في الفترة بعد الحرب العالمية الثانية

فبينما رابت صادرات العالم الإجمالية بمعدل ٨.٦٪ سنوياً بين عامي ١٩٥٥ إلى عام ١٩٧٦، رابت صادرات العالم الثالث فيما بينه بمعدل ٥.٩٪ سنوياً فقط بالإضافة إلى ذلك لا توجد دراسات على مدى تعاون الحروب فيما بينه، مما يشير أنه لا توجد رقعة كافية لدى الدول النامية لتحقيق التقدم المطلوب في التجارة بين الجنوب والجنوب

ويرى من خلال وجه النظر السابقة، أن حوار الشمال والجنوب سيصبح له اطاراً واضحاً، فبعد أن المصطلح (شمال وجنوب) يرجع إلى أن كل طرف يعرف نفسه من خلال الطرف الآخر فيطلق الشمال على نفس هذا الاسم لأن هناك جنوب، والعكس صحيح وقد جاء الوقت لكي يعرف كل طرف نفسه باسمه هو، ويؤكد عدم الانحياز حتى الآن أهمية الاستقلال والاعتماد على النفس أن التضامن بين الجنوب والجنوب سيؤدي إلى الاستقلال الجماعي وهو قريب جداً من عدم الانحياز، ولأنه أن تمنح حركة عدم الانحياز النقلة السياسية لذلك التضامن وإلا تلقى عليها الشكوك بسبب المشاكل المتعددة وتعتبر جميع التقارير التي كتبت عن سقوط الحركة غير صحيحة لأن العالم الثالث مازال يؤيد الحركة، فوجودها كل هذا الوقت يبرهن على ذلك وايضاً يتزايد تأييد العالم الثالث للحركة مع ريادة عملية الاستقطاب ولا شك أن حركة عدم الانحياز ستؤكد نفسها في عالم جميع قراراته في القضايا الاقتصادية ما هي إلا قرارات سياسية تحتاج إلى التوازن السياسي الذي يحمله وجود الحركة

## هوامش الباب الرابع:

- (1) K. B. Lall. "India and the New International Economic Order" International Studies 17 (3-4) July-Dec 1978 439-463
- (2) Gavro Altman "The Evolution of Yugoslavia's Non-aligned Foreign Policy," Socialist Thought and Practice, April 1981, 63-78
- (3) - سامي منصور ، عدم الانحياز ، رحلة على طريق بلا معالم القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ١٩٨١-١١١-١١٣
- (4) - اسماعيل صبرى عبد الله ، نحو نظام اقتصادى عالمى جديد القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٦-١١٥-١٦
- (5) - مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر القسم الثالث، القاهرة مصلحة الاستعلامات، ص ٤٨٦
- (6) - نص الخطاب فى المرجع السابق، ص ٥١٠-٥٢
- (7) - مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر ، القسم الخامس، القاهرة، مصلحة الاستعلامات، ص ٤٤
- (8) - المرجع السابق، ص ٥٣٥
- (9) - مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر ، القسم الخامس، القاهرة، مصلحة الاستعلامات، ص ٤٤
- (10) - مجموعة الخطب القسم الرابع ، ص ١٨٧
- (11) - مجموعة الخطب، القسم الخامس، ص ٥٣-٥٤
- (12) - وثائق عبد الناصر ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية بالأهرام ، المجلد الأول ١٩٧٣ ، ص ٤٧
- (13) - المرجع السابق، ص ٤٢٥
- (14) - مجموعة خطب ومحادثات الرئيس نور السادات، (بغير ديسمبر سنة ١٩٧٣)، القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات ٢٩٥
- (15) - نص الخطاب فى الأهرام فى ١٧ أغسطس سنة ١٩٧٦
- (16) Addresses delivered by President Josip Broz Tito at Conferences of Non-aligned Countries Beograd
- (17) Socialist thought and Practice, Oct-Dec 1963 15
- (18) Addresses delivered by President Josip Broz Tito, Op cit 43-46

(19) Practice and Theory of socialist Development in Yugoslavia VIII Congress of the League of Communists of Yugoslavia, Beograd, Medunarodna Politika, 1965 16

وهي دراسة للكتيب اليوجوسلافي رانكو بيتكوفيتش عن عدم الانحياز في العالم المعاصر التي على ذكر ثعالي ميخائيل لعدم الانحياز ليس منها أي مبدأ يتطرق بالمشكلة الاقتصادية لتول العلم الثالث

Ranko Petkovic Non-Alignment in the Contemporary, World Beograd, Medunarodna Politika. 1968

(20) Addresses delivered by President Josip Broz Tito, Op. cit 60-61

(21) Ibid 91 92

(22) Ibid 91 92

(23) Excerpts from the speech in socialist Thought and practice, May 1980 236 242

(24) للوصول الى هذه الأرقام والتميز فيما يتخلل مضمون مبسط للاعلانات والبرامج من حيث الحجم والشكل فبيما لم يتعد حجم اعلان مؤتمر بلجراد خمس صفحات فل حجم اعلان وبرامج مؤتمر هافانا يصل الى حوالي ١٦٠ صفحة (سواء ان يشمل ذلك القرارات) كما أنه بينما اتيح مؤتمر بلجراد والقدرة والقضايا السياسية في اعلان او برنامج واحد فل المؤتمرات اللاحقة فصلت بينهما ولذلك فإنه لتخليل مضمون الاعلانات والبرامج انصبا الخطوات الثلاثة

أ- تقتصر التحليل على الاعلانات والبرامج والعمل وبذلك تم استبعاد القرارات المصنوعة او التداوات المرفقة

ب- نظرا لاختلاف حجم وشكل الاعلانات والبرامج ثم اتخذ السطر كوحدة للعد

ج- حيث تتمتع القضايا السياسية والاقتصادية في اعلان او برنامج واحد تم تحليل مضمون كل سطر وتصنيفه الى سياسي أو اقتصادي طبقا لمضمون القضية التي يتناولها

د- حيث تفصل القضايا السياسية والاقتصادية طبقا لمعوايير الاعلان او البرنامج حتى لو تضمن سطورا تنطلق بقضايا لا تندرج موضوعيا تحت اسم الاعلان او البرنامج حتى لو تضمن سطورا تنطلق بقضايا لا تندرج موضوعيا تحت اسم الاعلان او البرنامج

(25) Roger Hansen, the U S and World Development, Agenda for Action 1976 N.Y., Overseas Development Council, 1976 Tables B-S,C 1,E-7,E,-8

- (26) Odette Jankovitsch and K. Saurvant, "The Evolution of the Non Aligned Movement into a pressure Group For the Establishment of a New Economic Order " Presented at the 1976 Meeting of the I.S.A. Toronto 16-37

(27) نص الإعلان في:

Documents of the Gathering of Non - Aligned Countrooes, 1961-1978.

Belgrade 1970 p7-9

أكثر من ذلك إذا عدنا إلى مطلب قبات حركة عدم الانحياز في مؤتمر بلجراد نجد أن التفسير الاقتصادي كانت غاية تقريبا قد تركز القشة على قصبتها برع السلاح وتسمية الاستعمار، واثمنا والكوجو، ولم يذكر أحد منهم تقريبا قضية التحالف الاقتصادي في نص المطلب وثائق.

Conference of Heads of State of Government of Non - Aligned Countries Belgrade Yugoslavia n. d.

(28) The Conference on the Problems of Economic Development Cairo, General Organization for Government Printing Offices, 1962

(٢٩) الأهرام، ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٦٦

(30) Keesing's Contemporary Archives, VI, 15, C 1962 - 1966 2/799

(31) نص الإعلان في

Documents of the Gatherings of Non Aligned Countries. 961 1978. Op. Cit. 46-49

(32) Ibid 93 - 102

(33) Ibid 142 - 150, 156 166

(34) Ibid 194 - 210.

(35) نص إعلان برنامج مؤتمر هافانا في

Final Declaration, Conference of Heads of State or Government of Non aligned Countries, 1 - 7 September 1979, Cuba.

(36) V. Zarkovic "Re-assertion of the authentic Principles of Non - alignment" Socialist Thought and Practice, December 1979 29-30.

(37) Stephen Larrabee, "The Soviet Union and the Non - Aligned" World Today 32 (12) December 1979 474

(38) في تحليل حصص مفهوم التنمية الذاتية راجع (بعد جملة التنمية الذاتية واستراتيجيتها) (التراف) د محمد الجوهري، الكتاب المسوى لعلم الاجتماع، العدد الأول القاهرة دار المعارف، ١٩٨٠ ١٠٦، ٩١.

- Samir Amin, "Self - reliance and the New International Economic Order" Monthly Review 29 (3) July - August 1977 1-21
- (39) Self - Reliance and Independent National Economic Construction Radongs Shinmoon Organ of the Korean Workers, party, Peking, Foreign Languages Press, 1963.
- (40) Philip Mbiti and R. Rasmussen, Self reliance in Kenya the Case of Harambee Uppsala, The Scandinavian Institute of African Studies, 1977 13-28
- (41) Okwudibia Mnoh, Self Reliance and Foreign Policy in Tanzania N Y, Nok Publishers 1978 303-306
- (٤٢) يكتفى من منظور مثلاً إلى أنه حسب إحصاءات سنة ١٩٨٠ قبل ٧٦% من التبادل التجاري اليوجوسلافي يتم مع أوروبا مقابل ٨% - ٩% مع آسيا وأفريقيا على التوالي. كذلك التبادل التجاري بين مصدر ويوجوسلافيا لا يشكل أكثر من ١,٥% من حجم التجارة الخارجية اليوجوسلافية

## الباب الخامس

### أفريقيا وعصر الانحياز



## أفريقيا وعدم الانحياز

بقلم د. سمير أحمد

ترجمة: محمد صفى الدين

احتارت أفريقيا منذ عشرين عاماً على وجه التقريب في مايو ١٩٦٢ عدم الانحياز كأحد المبادئ التي يسير على هديها النشاط الدبلوماسي الأفريقي في المستقبل في وقت كانت عائلة الدول الأفريقية قد دالت استقلالها أو هي طريقها لنيله. وتعد ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية، وأوشكت الحرب الباردة آنذاك أن تضع أوزارها

وتعد إعادة قراءة المادتين الثانية والثالثة من ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية من وجهة نظر تحليلية عملاً شيقاً إذ سيلاحظ المرء في الحال الارتباط في ناهيتين.

أما الناحية الأولى فهي التتابع المنطقي بين أهداف ميثاق الوحدة الأفريقية المبينة في المادة الثانية، والمبادئ التي حتمت المادة الثالثة إتباعها تحقيقاً للأهداف المبينة في المادة الثانية

وتشمل أهداف الميثاق تشجيع الوحدة والتضامن بين الدول الأفريقية، وتكثيف التعاون فيما بينها لتحقيق حياة أفضل لشعوبها، والنطاق عن سيادتها ووحدة أراضيها واستقلالها والقضاء على الاستعمار، وتشجيع التعاون الدولي على هدى ميثاق الأمم المتحدة وأوصت المادة الثالثة على الدول الأعضاء، الالتزام ببعض المبادئ تحقيقاً للأهداف المبينة في المادة الثانية وتشمل هذه المبادئ المساواة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، واحترام سيادة ووحدة أراضي كل دولة وحققها المطلق في الكيان المستقل، والتنصوية السلمية للمعارعات عن طريق التفاوض والوساطة والتوفيق والتحكيم وشجبت الاعتداءات السياسية



والأنشطة الهدامة والتنافس، لخلق نقضية التحرير انتام للأراضي الأفريقية التي لم تزل استقلالها بعد، وتأكيد سياسة عدم الانحياز تجاه جميع الكتل

وتتمثل الناحية الأخرى في الصلة الوثيقة والتي تصل إلى حد التماثل القائم بين أهداف ومبادئ ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية، والمبادئ الخمسة الأصلية لعدم الانحياز والتي تمت الموافقة عليها في مؤتمر القاهرة التمهيدى الذى سبق مؤتمر طجراد عام ١٩٦٦ ونفس النظر عن بعض الاستثناءات القليلة نكاد نتطابق مبادئ عدم الانحياز الخمسة مع مبادئ ميثاق الوحدة الأفريقية ويتمثل التطابق بينهما في اتباع سياسة مستقلة فذمة على التعاطى اسلمى ودعم حركات لتحرير الوطنى، وتجنب عصبوية الأحلاف العسكرية - الشنتية فيها والجماعية - مع قوة عظمى (أو مع قوة أجنبية عصبو في مثل هذه الأحلاف) إذا كانت هذه الأحلاف تمارس نشاطها في إطار صراع القوى العظمى والتنافس فيما بينها

ويبدو الاختلاف بين مبادئ عدم الانحياز الخمسة ومبادئ ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية ظاهرياً أكثر منه حقيقياً، حيث يشير ميثاق المنظمة إلى الالتزام بعدم الانحياز تجاه جميع الكتل، بينما تصف مبادئ عدم الانحياز هذا المفهوم بعدم العصبوية في الأحلاف العسكرية التي تمارس نشاطها في إطار صراع القوى العظمى أى خلفى شمال الأطلسى واورسو

ومن ثم فلم تكن شدة معاذة أن يوصى ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية على عدم الانحياز كأحد المبادئ التي يجب اتسوير على هداها حيث تتوافق أهداف ومبادئ الوحدة الأفريقية تماماً مع مفاهيم ومقتضيات حركة عدم الانحياز ولا يعتبر أمراً معاجناً كذلك أن يشير إلى التطابق بين أهداف ومبادئ منظمة الوحدة الأفريقية وإعلان مانبوج للسلام الصادر في إبريل عام ١٩٥٥ والذي كان بمثابة البذرة التي أثمرت فيما بعد وأنت ثمارها في عدم الانحياز

ويرجع السبب إلى عدم وجود مدعاة في هذا التطبيق هو أن عقيداً ممن فكروا وخططوا لإعلان مذبوح للسلام ولإبادة حركة عدم الانحياز، الخمسة كانوا هم أنفسهم ممن خططوا لميثاق منظمة الوحدة الأفريقية في أديس أبابا عام ١٩٦٣

ويهدف هذه الدراسة إلى سبر أغوار سياسة الالتزام الأفريقي تجاه عدم الانحياز، وإلى تقييم مدى جديتها ونتاجها، وإلى تعزيز عدم الانحياز الأفريقي وتقوية المكاسب الأفريقية منه عن طريق الإيضاح لبعض الخطوات والتدابير الأخرى اللازمة لتحقيق هذا الهدف.

### أولاً: بعض الشكوك الأفريقية تجاه عدم الانحياز:

إذا لم تكن مدعاة أن تحتار منظمة الوحدة الأفريقية عدم الانحياز كمبدأ من مبادئها تحقيقاً للأهداف الأفريقية كما شرحنا أيضاً فمن قبيل المفارقة نوعاً ما أن تثور بعض الشكوك الأفريقية حول عدم الانحياز ومبادئه في مؤتمر قمة أديس أبابا الذي أقر ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية عام ١٩٦٣

ولقد وجد في أديس أبابا من داهع بجلد عن عدم الانحياز حيث صمم المؤتمر مؤسسي لعدم الانحياز وطلّى رأسهم عبد الناصر إلى جانب مكرمات ومومبيوكيتا وسيكوتوري وكرافوتو ومع وجود هؤلاء ارتفعت بعض الأصوات الأخرى تشكل في عدم الانحياز، ولا يدعى أن يجهد المرء نفسه أو يحاول قدح رماء فكره ليحدد هوية هذه الأصوات المشككة حيث ارتفعت هذه الأصوات من دول متورطة مع قوة أو أخرى أعضاء في كتل القوى الكبرى، أو من دول متحالفة عسكرياً مع بعض هذه القوى أو تجمع تسييلات عسكرية خاصة لها. وحاولت هذه الأصوات اثبات أن كل هذه الأعمال لمصلحة ومائدة هذه الدول الأفريقية وحكوماتها، بل استمروا على مواقفهم مدكرين بأن تذكر عدم الانحياز الأفريقي في ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية كان مجرد توصية وليس شمة الزام في هذا الصدد

## ثانياً: ماهية عدم الانحياز:

لقد أدى الغموض الذي نتج عن شكوك بعض الدول الأفريقية حول عدم الانحياز رغم النص عليه رسمياً كأحد المبادئ الرئيسية لميثاق منظمة الوحدة الأفريقية إلى إدراج هذا الموضوع في جدول أعمال المؤتمر الوزاري الذي عقد في فبراير عام ١٩٦٤ تحت عنوان "إعلان السياسة الخارجية غير المتحيزة للقارة الأفريقية وتنسيق السياسة الأفريقية تجاه مؤتمر الدول غير المتحيزة والدول الأقرب أسبوعية" وكانت نتيجة المناقشة على المستوى الوزاري صدور قرار في فبراير عام ١٩٦٤ وقد صوّتت بهاجة القرار إلى الحاجة لتطبيق توصية الميثاق الأفريقي حول عدم الانحياز وإلى تصادم أقوى وتنسيق أولئك بين الدول الأفريقية لكي تتمكن من إنجاز دورها في حماية السلم العالمي القائم على التعايش السلمي بين الدول على اختلاف نظمها وأيديولوجياتها كما وكرر أيضاً على العرائد المشبوبة من عدم الاعتراف بالطريق الوحيد المقبول والمتاح لضمان حرية أفريقيا واستقرارها ووحائها والتعجيل بالقضاء على الاستعمار

وأوصى الجزء الرئيسي من القرار على وجود تنسيق الدول الأفريقية لسياساتها الخارجية فيما يتعلق بعدم الانحياز تجاه الكتل كالمطريق الوحيد المقبول للدفاع عن حرية أفريقيا واستقرارها ووحائها وأوصى كذلك بالتنسيق والتشاور بين الدول الأفريقية، وضرورة إلحائها في أقرب تاريخ ممكن لأي تعهدات تعيظهم بوصفهم مع السياسة السلمية لعدم الانحياز

ومن ثم يبدو أن توصيات المؤتمر الوزاري حول عدم الانحياز هي سياسة أفريقية الخارجية قد هدفت لتحقيق مطالب ومميزات هي:

- تشجيع التصامن الأفريقي والالتزام بسياسة خارجية مشتركة من خلال تنسيق وتشاور متزايد بين قبل عقد المؤتمرات الدولية
- تعزيز هذا بدوره يعود أفريقيا على الصعيد العالمي

- يدفع هذا قدماً قضية التعايش السلمي ويجذب أفريقيا معاطر الحرب الماردة

- ويقوى الشخصية الأفريقية المستقلة عن الشرق والغرب

- وسوف يمارس ذلك أثره في توسيع عملية القضاء على الاستعمار واحتفاء الفصل العنصري

وبرغم قرار المؤتمر الوراري فقد أظهرت المناقشة أن الغموض والجدل حول طبيعة ومعنى عدم الانحياز الأفريقي كان من العمق بدرجة لم يستطع القرار الوراري احتواءه ويكفى في هذا المجال أن يصحى إلى أن نقرا خطب بعض وزراء الخارجية في مؤتمر لاجوس لكي يتفهم أبعاد وعمق التناقض وحقيقته فلقد بحث أحد الوزراء الأفارقة عن تفسير المبدأ العام لعدم الانحياز، وبدا له أن عدم الانحياز لا يعنى نفس الشيء بالنسبة لنا جميعاً ووصف وزير خارجية دول أفريقية ذات شأن عدم الانحياز بأنه "فكرة نارت لديها الشكوك حولها لسنوات عديدة، ولا يستطيع أحد حتى الآن تحديد معنى عدم الانحياز" وقال وزير ثالث نحن لا نعهم على وجه البقة المقصود بعدم الانحياز

ولا عرو أن بعض الغموض كان صحيحاً ومرد ذلك إلى صعوبة القضايا المتناولة وربما حداثة الموضوع مع التسليم بأن آثار الشكوك والمخاوف نتجت عن مواقف بعض الدول وحالاتها الخاصة وما يتبع ذلك من احتمال التعارض مع تفسير العالمية لمعنى عدم الانحياز

وعلى سبيل المثال ألا يعنى عدم الانحياز (فيما يتعلق بالعلاقة مع الكتلة العالمية) عدم استطاعة الدول الأفريقية عقد الروابط مع التجمعات الدولية مثل مؤتمر بانديوج، والمؤتمر الإسلامي والدولية الاشتراكية أو مع حزب معين أو أحزاب في الدول الأخرى؟ وماذا عن دولة أفريقية تعقد حلفاً مع دولة غير متحالفة خارج أفريقيا؟ وماذا عن دول أفريقية تحول قوى أحسية حق وضع

قوات هي أو أصيها عند طلبها العاصي، وماذا عن دولة افريقية تسمح بارادتها لقوة اجسية بحق الزور أو استخدام تسهيلاتا لخدمة هدف عزيز لدولة افريقية خارج نطاق صراع القوى العظمى؟

ولقد، شيرت هذه المسائل وبغيرها من قبل دولة افريقية كانت متورطة في مثل هذه المواقف، ولم ترد أن توجه أصابع الاتهام بمساعدة لطارتكتها قوة كبرى بعض المصالح وكان ذلك عام ١٩٦٤ ولكن تكرر نفس المشهد منذ عام ١٩٧٥ في أنجولا وإثيوبيا مع الاختلاف في ستماء القوات والمعدات الأحسية أو أنت هذه المرة من المعسكر الآخر

### ثالثاً: نحو إعادة تعريف عدم الانحياز:

شهدت الأعوام منذ ١٩٦٤ وحتى ١٩٧٨ عملية واسعة المدى لتكثيف انصالح الافريقية مع الفهم الأفريقي لعدم الانحياز والتوفيق بينهما ولقد مارست مؤتمرات بالقاهرة ١٩٦٤، ولوساكا ١٩٧١ والخرائط ١٩٧٣ بعض لتأثير في بناء لجسور بين التشككي الأفارقة وعدم الانحياز (حيث كانت هذه المؤتمرات الثلاثة خاصة بعدم الانحياز وليس منظمة الوحدة الأفريقية) وحصرت غالبية الدول الأفريقية هذه المؤتمرات، ولقد ساهمت هذه الدول الأفريقية في تكوين عدم الانحياز على مدعوى معتطلات تلك المرحلة وكانت النتيجة صدور قرارات منظمة الوحدة الأفريقية في فبراير ومايو عام ١٩٧٣، ومثل القرارات مبدأ كميلاً لتفسير عدم الانحياز تجاه الصراع الأفريقي وشملت لتفسيرات العديدة الآتي

لا يتضمن عدم الانحياز الحرب المارية في الصراع في الشرق والغرب لحسب، ولكنها أي مواجهة أو صراع بين دول العالم الثالث تماماً كالصراعات بين الدول غير المتحارة بمعنى الكلمة

ولقد، انتمت معظم الدول الأفريقية بهذا النهج تجاه الصراع الصيني والهندي والمواجهة بين اندونيسيا وماليزيا ولقد أنفذ هذا الالتزام افريقيا من

الانقسام والتعرق الداخلي حول مشكلات بياغرا، والحرب الأهلية في دولتي الكونغو، والصراع بين الصومال وأثيوبيا، والنزاع بين أوغندا وشرانيا والحرب الأهلية في تشاد وغيرها

وكان الاستثناء الوحيد الشهير - والذي مثل حيلة أمل ضخمة - وما يزال يشكل خطراً شديداً على التفاسير والاستقرار الأمريكيين عندما فضلت ست وعشرون دولة أمريكية أسلوب المواجهة على التوجيه والنسوية السليمة للصراع بين العرب والصهايا. وسوف نعود لهذا الموضوع فيما بعد

- لا يعنى عدم الانحياز التعاطف، السلمي فحسب بحدس قوة تفاهل للتحرر من الاستعمار. ولكنه معنى التأييد الإيجابي الشوط للانصال التحرري

- ينطبق نفس المعنى على النصال ضد التمييز والفصل العنصريين

- لا يعنى عدم الانحياز احتيار الدولة الأفريقية لنظام سياسى أو اجتماعى يحتلف من أو يقترب من أى من النظم الماركسية الليبيرية أو الرأسمالية حيث تستطيع الدول غير المحاربة اتناح أى نظام يلائم احتياجاتها وطروها، مادامت تتبع سياسة غير محاربة سلبية وليست تابعة لنصالح أحسية أخرى

- توصلت الدول الأفريقية غير المحاربة إلى تسوية مؤقتة فى علاقتها بمسألة الارتباط العسكري بقوة كبرى أو لتحالف العسكري معها أو الاعتماد العسكري عليها، مادامت تعمل لنصالح هذه الدولة الأفريقية وبقائها وصغار استقلالها وليس فى إطار - صراع القوى العظمى حيث تتجمع الدول الأفريقية - رغم عدم اختيارها - فى بعض الأحلاف العسكرية تلائم احتياجاتها الخاصة، ولم يفسد ذلك عدم انحيازها أو يجعله محل شك

وقد وجد بعض الكتاب أن سبع عشرة دولة من ثلاث وخمسين دولة وجهت لهم الدعوة لمضور مؤتمر قمة عدم الانحياز في لوساكا عام ١٩٧٦ كانوا متحالفين بالفعل مع إحدى القوى العظمى، أو لهم نوع من التحالف العسكري معها أو مرتبطين بها

### رابعاً: نحو إعادة كتابة مبادئ ومعايير عدم الانحياز

ومن ثم يثور تساؤل على جانب كبير من الأهمية ألا وهو من المحار؟ ومن غير المحار؟ ومن الحكم في هذه القضية؟

فلقد أثار بعض وزراء الخارجية الأفارقة في المؤتمر الوزاري لمنظمة الوحدة الأفريقية في لاخوس عام ١٩٦٤ هذا السؤال بطريقة درامية وعاطفية أظهرت عمق المشاعر التي تثير هذا الموضوع

فلقد ذكر وزير خارجية سيراليون مثلاً يميل إلى أن عدم الانحياز لا يعنى نفس الشئ بالنسبة لما جميعاً، فقد نصبت بعض الدول الأفريقية دائرة الصيت نفسها قصداً يفرزون من هو غير المحار، ويوجهون الاتهامات للشعوب الأخرى، وإذا لم يقبل المرء فكرتهم يتعرض للاتهام بأن عدم انحيازهم ليس تاماً ويعتقد بعض قادة هذه الدول أن دولة مثل دولتنا معرضة لهذا الاتهام رغم أن دولتنا لا تشوبها شائنة في مسألة عدم الانحياز ولا أحد كلمة إنجليزية ملائمة لاستخدامها هنا فهم ينظرون إلينا بنوع من الإدراء، ويتحراون ويصفوننا بأننا أدوات في يد الغير رغم عدم وجود سبب لذلك، ويمكن توجيه أصابع الاتهام إليهم بأنهم أدوات في يد الغير لأنهم أسرى أفكار معينة لعدم الانحياز لا يمكن الدفاع عنها

ونارت الخلافات في مؤتمر القاهرة الوزاري لعدم الانحياز عام ١٩٦٤ من وجهتي نظر حول المعايير المطلوبة لمضوية حركة عدم الانحياز واعتقدت وجهة النظر الأولى التي ضمت الأقلية أن المعايير يجب أن تكون صارمة

وبوضحة تماماً لدرجة لا تسمح بالتحايل عليها أما وجهة نظر الأغلبية فرأت أن التعريفات بطبيعتها تظهر الجدل ولا سيما عندما تتعلق بموضوع كعدم الانحياز. وقد توحد مخاطرة بانقسام في صفوف الحركة قبل أن تقف على قدميها واعتقدت وجهة النظر هذه أن للتعريف الدقيق حداً والواضح تماماً من شأنه أن يشل الحركة ويؤدي إلى الإصرار بها

ومن ثم تعتبر الموافقة على مبادئ عدم الانحياز المعصية في مؤتمر القاهرة حلاً توفيقياً حكيماً، إذ كانت هذه المبادئ عامة ومهمة إلى درجة تكفي لإرضاء وجهتي النظر

أما في مؤتمر لوساكا، الـرابع التمهيدى عام ١٩٧٠ فقد حدث أن طالب بعض الأعضاء بعدم استمرار كوما عضواً في الحركة على أساس أن التغييرات السياسية الداخلية والخارجية التي شهدها كوما جعلها غير مؤهلة لعضوية الحركة، وامتد الجدل حول هذا الموضوع، ولكنه انتهى بقبول الأغلبية لاستمرار عضوية كوما في حركة عدم الانحياز على الأسس الآتية

- إن نظام الحكم في الدولة العضو مسألة داخلية ليست من اختصاص الحركة التي تدافع عن التعايش السلمي بين الدول على اختلاف نظمها السياسية والأيدولوجية
- إن التدخل في سلوك السياسة الخارجية لدولة عضو أشتت أن سياستها ليست تابعة لمصالح إحدى الكتل، يعتبر عملاً يتعارض مع تقاليد ومبادئ حركة عدم الانحياز
- إذا كانت الدولة قد قبلت كعضو في الحركة فليس ثمة آلية لدى الحركة لتقييم سياسة الدول الأعضاء، ذلك من أن هذه تعد انتهاكاً لسيادة الدولة العضو
- استمرار عضوية بعض الدول في الحركة حتى مع تعرض عدم انحيازها لبعض الشكوك يشجع هذه الدول على محاولة إعادة عدم انحيازها أو تصحيح مسارها بعد اجتيازها لتحولات أو توترات مؤقتة



ورضع مؤتمر قمة عدم الانحياز في لوساكا عام ١٩٧٠ أساس مكتب تنسيق حركة عدم الانحياز للبقاء على الصلة بين الدول الأعضاء، ولتأكيد استمرار شحنة الحركة وتنسيق قراراتها. ومع ذلك لا يعتبر مكتب تنسيق الحركة مختصاً بمقعد محاكمة حول موقف أو سياسات واحدة من الدول الأعضاء كما أنه ليس الجهار أو المكان الملائم لهذا الأمر.

وتستطيع مجموعة رؤساء الدول والحكومات فقط أن يحاولوا إيجاد آلية أكثر ملاءمة لمعالجة هذه المسائل السياسية الشديدة الحساسية بطريقة كريمة وديمقراطية، وإلى أن يتم ذلك ستبقى بعض الشكوك ولحدس حول القوى المختصة بهذا التقييم.

ولقد شهد مؤتمر الخرطوم لرؤساء الدول والحكومات الأفريقية عام ١٩٧٨ محاولة البعض إعادة مناقشة قضية تحديد - أو إعادة تفسير - المبادئ والمعايير الملائمة للعصوية في حركة عدم الانحياز.

ولم تعد هذه المحاولة ادعاءً صاعية إذ رأى مجلس رؤساء الدول والحكومات الأفريقية المجتمع في الخرطوم أنه ليس من الحكمة إعادة طرح الموضوع للمناقشة أو العكس بما وضعه لهم الآباء المؤسسون لحركة عدم الانحياز.

ومن ثم يبدو أن أفريقيا قد توجهت أخيراً إلى التوفيق مع المعايير والمبادئ والصيغ الحالية لعدم الانحياز.

### خامساً : أفريقيا وعدم الانحياز على المستوى التطبيقي

على الرغم من انحياز أفريقيا لعدم الانحياز كأحد المبادئ الأساسية في ميثاقها منذ عام ١٩٦٢، فقد شهدت التسعة عشر عاماً الأخيرة من حمرة أفريقيا مع عدم الانحياز عبيداً من المصاعب والعثرات ولكن برغم عدم تمتع أفريقيا التام بثمار سياستها غير المحايدة بسبب عبيد من الأحداث الغربية التي سمعت تحقيق ذلك على المحصلة الكلية أبعد ما تكون عن السلبية.

(أ) كانت منظمة الحروب الأفريقي مسرحاً للنضال ضد الاستعمار منذ إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية، وما تراءى الدول الأفريقية تناهض في حرب فاسية ضد استعمار بامبيا وفي مواجهة مظاهر التمييز العنصري وكان من الصعب على الدول الأفريقية إنتاج سلوك عدم إختيار بقيق تحه الدول التي حالت حروب أفريقيا والرتحال وسامتتها بقوة، حيث ارتبطت الترتقال وجنوب أفريقيا مع العالم الغربي ولاسيما حلف شمال الأطلسي باميك عن حقيقة استغلال العسكر الأحمر المتمثل في الكتلة الشرقية والصبي الشعبية لفرصة المساعدة بتقديم المساعدات وعبرها من أنواع ادعم

(ب) ويضاف إلى الصعوبات التي واجهتها الدول الأفريقية في تطبيقها لعدم الإختيار في هذا الناح المصطرب محاولة كوبا وبعض الدول الأخرى إضاع الدول غير المحاارة للتجمعة في مؤتمر هافانا عام ١٩٧٩ بوجود تحالف طبيعي بين الدول غير المحاارة والعسكر الاشتراكي لمعارضتها للاستعمار وتعاونهما المشترك في نضال لمحور

وكان مثل محاولة كوبا والعسكر الشرقي لإمراع حركة عدم الإختيار ولاسيما الأفريقية منها - من محتواها علامة على النصح الأفريقي، حيث استهدفت المناورة لكوبية الدول الأفريقية على وجه الخصوص

ولقد تمكنت الدول غير المحاارة من الناح في هذا الاحتار العسير، ولو كانت هذه الدول قد سقطت في شرك قبول تحالف طبيعي بين الحركة وأحد الكتل العسكرية، لنص على حركة عدم الإختيار كحركة مستقلة أو لتصدعت صفوفها تماماً على أحسن تقدير ويرجع السبب في ذلك إلى أن حركة عدم الإختيار تصمم دولا ترمي في الأيديولوجيات الرأسمالية والماركسية، ودولا ذات علاقة خاصة بالاتحاد السوفيتي، وتصمم أيضاً دولا ذات علاقة خاصة مع الولايات المتحدة والعالم العربي

(ج) ولم يكن هذا الموقف الحساس الذي يواحه الدول غير المحار يسيراً، إذ تستمر الماورات من قبل الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة وجمهورية الصين الشعبية لتقوية مواقفها ومواطني أقدامها في القارة الأفريقية، ذلك من بلجيكا والبرتغال وإيطاليا وغيرهم

(د) ويعتبر أمراً شديداً الصعوبة دائسة لبعض الدول الأفريقية أن تلتزم بعدم انحياز دقيق تجاه الكتل العسكرية المختلفة - إلى جانب الاعتبارات سالفة الذكر - طرأ عليها من الوفاء بديونها، وفقر مواردها أو في كلمة واحدة سبب تحلف معظم الدول الأفريقية، وحاجتها للمساعدة الأجنبية واعتمادها عليها في التنمية والنقاء. ولا تستتبع التنمية للمساعدة الانحصارية الغربية - بالضرورة - تبعية سياسية إلا أن ذلك يؤثر على المنحى الفكرى للدول المستقلة تجاه الدولة المانحة، ويبدو الأمر أكثر صحة فيما يتعلق بالمساعدات العسكرية حيث بعث بعض الدول الأفريقية قوة أجنبية لوضع قواتها على أراضيها أو استخدامها كمسرح لممارات خاصة بمساعدة التسهيلات الأفريقية، وتفضل الدول الأفريقية ذلك في سبيل ما تعتقد أنه في مصلحتها الخاصة

وبرغم كل المضاعف السالفة الذكر التي واجهت عدم الانحياز الدقيق، فقد اتبعت الدول الأفريقية - إلا في بعض الحالات الاستثنائية - سياسة دقيقة لعدم الانحياز في سياساتها الخارجية، ومالت لاتخاذ قرارات سياساتها الخارجية حسب كمال حالة على حدة دون التأثير بالتبعية العسكرية أو الاقتصادية أو المناطق الأيديولوجية

(هـ) وثمة عائق آخر يقف في طريق عدم الانحياز الأمريكي، ألا وهو ضعف التعاون والتنسيق مع الدول الأفريقية نفسها في عدة مجالات حيوية وفي المجال الاقتصادي على سبيل المثال لم تصل الدول الأفريقية بعد إلى الاستغلال الكامل لمواردها الكامنة وللتعاون الجماعي والاعتماد على النفس

وبعد قيام حوار بين الجنوب والجنوب (أي بين الأفارقة أولاً ثم بين الدول غير المحارة جميعاً) متطابقاً أساسياً لا يمكن دونه أن يؤتي الحوار بين الشمال والجنوب ثماره ويمكن تطبيق الكثير في هذا المجال، وتعتبر حركة عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الأفريقية ومجموعة السبعة والسبعين الوسائل الملائمة لهذا الغرض

(و) واسبقت صعوبة أخرى في هذه المرحلة حيث أصبحت قلة من الدول الأفريقية وغير المحارة دولاً مصدرة للنفط على نطاق واسع، ومن ثم تمت مصالحها الثوبولية والاقتصادية الخاصة بها والتي لم تكن لتتطابق بسهولة مع احتياجات ومصالح الدول الأخرى غير المحارة ولا مع وسائلها التفاوضية. ولم يمثل ذلك تحدياً لأفريق فحسب، ولكنه كان تحدياً واسع الانتشار شمل كل حركة عدم الانحياز تقريباً، ولكن أثر الموضوع على أفريقيا كان ذا طابع خاص نظراً لأن أفريقيا تمثل رهاء نصف أعضاء الحركة، ويمارس الموقف الأفريقي بدوره تأثيراً قوياً على موقف الحركة في هذا الصدد. ومن ثم يمكن تشجيع أعمال ووسائل حركة عدم الانحياز في هذا الموضوع بتحسين القدرة على التنسيق والتشاور بين أعضاء الحركة أنفسهم، وكذلك مع المنظمات الإقليمية التي ينتمي إليها عديد من الدول غير المحارة حيث يجمع حضور عسواء من مجموع اثنين وتسعين عضواً من حركة عدم الانحياز بالعصوية في منظمة الوحدة الأفريقية

(ز) تشترك كل من حركة عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الأفريقية في مبادئ التعايش السلمي، والتسوية السلمية للمنازعات من خلال التفاوض والتوفيق والتحكيم ويستوعب إنشاء ذلك التشابه وربما التوافق بين هاتين المنظماتين

وبالإضافة إلى ذلك يعتبر التوفيق بين الدول المختلفة الأيديولوجيات والعظم والمصالح الهدف الأساسي من حركة عدم الانحياز وتهدف منظمة الوحدة

لأفريقية إلى تشجيع وتعزيز الوحدة والتضامن وحسن الحوار بين الدول  
لأفريقية

وتم الاتفاق في مؤتمر قمة عدم الانحياز الذي عقد بالقاهرة عام ١٩٦٤ على أن يظل موقف الدول غير المتحازة غير منحاز في المنازعات بين الدول غير متحازة تحسباً لحاضر الانقسام في الحركة من الداخل إذا انحاز الأعضاء إلى أحد الجانبين المتنازعين. واتبعت الدول الأفريقية غير المتحازة هذا التقليد. وتحسباً للمساعدة أنشطة لأحد الجانبين في كافة المنازعات الأفريقية الرئيسية مثل الحرب الأهلية في الكونغو ونيجيريا، والمواجهة بين إثيوبيا والصومال، والمزاع بين أوغندا وتنزانيا، والحرب الأهلية في تشاد وحتى النزاع بين المغرب والصحراء. واستمر دور الدولة الأفريقية في نوع من التوفيق وتحبب المساعدة المشطة وعدم التدخل في عرض الوساطة وكان المقص في ذلك تشكيل لجان التوفيق الرئاسية المتعلقة بهذا الغرض واستمر هذا التقليد منعاً حتى فبراير عام ١٩٨٢ حيث تبدلت الأحوال إذ حدث انقسام حول مشكلة الصحراء في نيروبي عام ١٩٨٢ وتفتح مسئولية هذا الانقسام على عاتق دول أفريقية معينة فضلت المواجهة وتطلعت عن التسوية السلمية والتوفيق وذلك للمرة الأولى في السياسات الأفريقية

وكما كان هذا عرياً على التقاليد الأفريقية كان المثل عرياً على تقاليد عدم الانحياز. ودار البعض في هاماسا عام ١٩٧٩ تعليق عضوية مصر في حركة عدم الانحياز لتوقيعها معاهدة سلام مع إسرائيل مما تسبب في حدوث مواجهة انتهت بفشل المحاولة ولكن الفضل في تحطيم حركة عدم الانحياز كان أقل درجة

ومن حسن الطالع أن قوى المواجهة كانت واحدة في الحالتين حيث حاولت استغلال حركة عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الأفريقية لتحقيق مصالحهم الأنانية الصلبة على حساب مصالح باقي أعضاء المنظمات

ولقد تمكنت حركة عدم الانحياز لحسن حظها في هاماننا من إجتياز هذا الاعتداء، الأناسي الحقيق على تقاليدنا، في حين لم تستطع أفريقيا أن تحقق ذلك في بيروني وما يزال على كامل أفريقيا أن تحاول إبقاء الموقف قبل أن تشكك حدة الانقسام الأفريقي ويصبح أكثر اتساعاً واستمراراً وهذا هو التحدي الأعظم الذي يواجه أفريقيا، فهو تحدٍ للاستقرار والتضامن الأفريقي، ولنظمة الوحدة الإفريقية نفسها

(ج) وأكثر من ذلك، يعتبر هذا التحدي اختصاراً لسلامة عدم الانحياز في أفريقيا إذ كيف تستطيع دولة أفريقية غير متحاربة أن تطمح إلى التوفيق بين المشرق والغرب أو تتظاهر بأنها تريد ذلك، وهي لا تستطيع التوفيق بين السرعات الداخلية الخاصة بـ«فريقيا» وإذا لم يكن هناك مكان للتسوية السليمة والتوفيق في السياسات الأفريقية فلن يوجد لأفريقيا دور تمارسه في التسوية السلمية للمنازعات الدولية

(ط) نادراً يعتبر حفاظاً أفريقيا على عدم انحيازها أمراً هاماً جداً لها؛ لقد كانت أفريقيا هي القارة الوحيدة التي لم تقسمها لحرب اسارية على العكس من أوروبا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومن الصحيح أن القوى العظمى قد ساعدت وما تزال تساعد دولة أفريقية ما صد دولة أفريقية أخرى ومع ذلك ظلت أفريقيا بمنأى عن الحرب الباردة حتى هدد الانقسام حول قضية الصحراء في بيروني بالرح بـ«فريقيا» في حضم محروب الباردة في أكثر مراحليها فيها (الحروب الأهلية حروب بين الأجنحة وهي أفتح نوع من الحروب التي تتكرر غالباً) وإذا استمر هذا الوضع فسيتفقد أفريقيا مرضها ودورها لطبيعي داخل مجموعة عدم الانحياز وهو الدور الذي يعتبر قدرها الطبيعي وهمة مقدمة لها، حيث يمكن لأفريقيا حتى الكثير من الثمار بإتباع سياسة عدم الانحياز، كما يمكنها تقديم خدمات للمركة ويعتبر عدم الانحياز القوة العالمية الوحيدة التي تستطيع الدفاع عن المصالح السياسية والاقتصادية

الأفريقية وفيتمتها العموية والروحية ويحتاج عدم الانحياز بدرجة كبيرة لإمكانيات أفريقيا النكاسة والمناسك الأفريقي كما أن أفريقيا بحاجة إلى استمرار صلتها الوثيقة بحركة عدم الانحياز التي تسمى استقلالها ومكانتها

(ي) وأكثر من ذلك تستطيع الدول الأفريقية بموقعها المناسك والمستقل أن تحقق أمالها في إقامة نظام اقتصادي (وربما سياسي) عالمي جديد تقدم فيه المساعدات للدول النامية المحتاجة دون اضطرابها للتصحية بكرامتها وحريتها في الاختيار وسوف يقدم النظام العالمي الجديد قواعد ملائمة قانونية وأخلاقية لأسباب المساعدة وانتقال التكنولوجيا للدول النامية في أفريقيا وفي كل مكان

ولن تجنى أفريقيا شيئاً من تعدد رواسطها التجارية ومصادر المساعدة الاقتصادية إذا لم تكن استقلالها في الاختيار وحيدتها هي الشؤون الدولية

ولا يستتبع عدم الانحياز بالنسبة لأفريقيا عزلتها، أو امتناعها عن استقبال المساعدة الأجنبية وعلى العكس من ذلك قد يكون عدم الانحياز صعباً لتلقى مساعدات غير مشروطة ومن مصادر متنوعة وهي طل هذه الظروف لن تصبح المساعدة الأجنبية إعانة أو إحصاءاً دولي بل نوعاً من الالتزام السياسي والأخلاقي الدولي

ويمكن فقط للقوة المناسكة والهمة والورع المعنوي لحركة عدم الانحياز أن تأمل في تحقيق هذا التفسير في النظام العالمي الراهن ومغاييمه. ولأفريقيا دور هام عليها أن تلعبه لتقوية عدم الانحياز وإعادة الشباب إليه، وتستمد أفريقيا هذا الدور بالطبع من مكانتها عبر محارزة فافريقيا وعدم الانحياز يحتاج كل منهما للآخر

## الباب السادس

### علم الانحياز في الثمانينات





## حركة عدم الانحياز وأزماتها المعاصرة

بقلم: بوبانا تاديتشر

ترجمة: حسين عبد الغني

تعد حركة عدم الانحياز مجموعة من الأزمات والتحديات المعقدة والمتنافسة، باعتبارها جزءاً من النمط العام للعلاقات الدولية أهم هذه التحديات هو ذلك الحجم الهائل من الصراعات الإقليمية بين دول عدم الانحياز، والواقع أن وجود مثل هذه الصراعات ظاهرة طبيعية في حركة سياسية تمثل هذا الاتساع وعدم التجانس أصلاً إلى بلد أن، عثرنا بعض الدول بفكرة عدم الانحياز هو اعتراف كانت حيث أن تلك الدول تحاول تعديل مصمون عدم الانحياز بحيث تؤكد على مبادئ معينة لا تعكس جوهر الحركة وتسد الأفكار الأصلية لعدم الانحياز، ومن ذلك، معناه بعض الدول إلى التأكيد على هوية عدم الانحياز المعالجة للاستعمار والتفرقة العنصرية. وتعامل جوهر عدم الانحياز وهو ألا انحياز لأي من الكتلتين ومن ذلك أيضاً انحال مفهوم الحلقات الطبيعية إلى مفهوم عدم الانحياز، أو الإصرار على الاحتفاظ الصارم بمسافة مساوية من كل من العلاقات بحيث يحل نوع من الحياد السلس محل عدم الانحياز بالإضافة إلى ذلك، تأثير مسألة اتساع عضوية حركة عدم الانحياز مشكلة أخرى هالترغم من أن اتساع العضوية هو أحد المصادر الرئيسية لقوة الحركة إلا أنه أيضاً خلق مشاكل معينة داخلها فالأعضاء الجدد يريدون من حجم المشاكل والقضايا الخلافية التي يتعين على الحركة أن تدل عليها فيها، إلى أنهم يؤدون إلى تفقيد قضية التنسيق والعمل المشترك كذلك، فهم يطالبون الحركة بمساندتهم في قضاياهم، دون أن يلزموا أنفسهم بتنفيذ قرارات الحركة اللهم إلا القرارات الإجمالية

ولذلك ملاحظ أن تأثير حركة عدم الانحياز في العالم المعاصر مازال محدوداً ذلك أن تركيز الانشاء المركز على القضايا الحلقية الثنائية بين الدول الأعضاء قد صرف نظرها عن القضايا الدولية الأساسية ذات الصالح العام للحركة والتي يمكن بطورة إجماع بشأنها بطريقة أيسر وهذا يقتصر لنا سر الإبراك المتزايد داخل الحركة لحدودية قوتها الذاتية وكضرورة التعاون مع القوى الديمقراطية والتقدمية في جميع أنحاء العالم، كطريق لتجسيد رؤيتها للعالم، بيد أن الحركة لم تستطع بعد أن تخلق أسس هذا التعاون

وبوسط هذا الخضم من الأزمات، تظل الأزمة الرئيسية داخل الحركة تتمثل في ذلك الصدام مع مجموعة الدول التي تسعى لغرض موقف أكثر عداء للغرب والصين، ويربط الحركة بالمعسكر الاشتراكي، وتلك المجموعة التي تصبر على الموقف المستقل وغير المنحاز للحركة

ويرى انصار الاتجاه الأول أن ترديد ظهور الموقف الدولي يرجع إلى سلوك الدول الغربية فيما يرى انصار الاتجاه الثاني أن ذلك يرجع إلى الصراع بين العملاقين وتزايد اللجوء إلى سياسة القوة والتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى

ولقد أفرزت عملية توصيف الوضع الدولي الحالي، أزمة أخرى داخل حركة عدم الانحياز تتعلق بتقييم سياسة الانعراج الدولي على الرغم من أن دول عدم الانحياز قد طالعت بالانعراج منذ مؤتمر بلجراد ١٩٦١ وحدثت في ذروة الحرب الباردة على تخفيف التوتر الدولي وقد ظهرت هذه الأزمة في مؤتمر 'هافانا' حيث انقسمت الدول عبر المنعارة إلى اتجاهين، الاتجاه الأول يرى أن الانعراج مهدد من الإمبرياليين وحلفائهم، وأن عملية الانعراج ليس لديها تأثير إيجابي في حل المشاكل خارج أوروبا وأمريكا الشمالية والاتجاه الثاني الأكثر توازناً والذي يفر الجوانب الإيجابية للصحة الماضية لعملية الانعراج ويصحح أملاً على إمكانية التغلب على مآرق الطريق المسدود الذي وصل إليه الانعراج، وإحيائه مرة أخرى

وبالرغم من أن الاتجاه الثلثي الأكثر توازناً يعنوي على فهم صحيح لازمة الانعراج إلا أن الحركة التي تشكل أرائها ومواقفها على أساس الأغلبية، قد أقرت أطيبيتها وجهة نظر الاتجاه الأول ولكن الأخطر من هذا الانقسام في الرأي تجاه الانعراج أن الانعراج بجميع عناصره وخصائصه المحددة، مازال خارج مجال اهتمام بعض الدول عبر المشاركة

كذلك يثار تساؤل هام داخل الحركة مؤداه، هل حركة عدم الانحياز حركة عالمية، أم أنها حركة لمجموعة من الدول تقع في قارات ثلاث هي آسيا - إفريقيا - أمريكا اللاتينية؟

وهذا التساؤل ليس جديداً فلفد سبق أن طرح في المراحل الأولى من تطور الحركة، ولكنه عاد للبروز بقوة مرة أخرى في المؤتمر السادس بهاغانا عندما تمت الإجابة عليه من قبل عدد قليل من الدول الأعضاء على أنها حركة الثلاث قارات والتفسير المنطوق لهذا المفهوم، الذي يرفض الشخصية العالمية لعدم الانحياز، يستلزم أوروبا كمعقل لعدم الانحياز، ويتجاهل دور هذه المنطقة في حركة عدم الانحياز سواء في الماضي أو المستقبل وهي التفسير الأقل تطرفاً لهذا المفهوم، يعطى هذا المفهوم أسبقية للإقليمية على العالمية، متاكيدة على مميزات الإقليمية خاصة في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية ورغم أن الإقليمية هي التي تستطيع توفير الوسائل المناسبة لتحقيق أهداف الحركة

وعلى الرغم من أن وثائق المؤتمر السادس قد تخللتها بوضوح غلبة مفهوم الشخصية العالمية لعدم الانحياز، إلا أن هذه الأزمة مارالت قائمة في فكر عدد محدود من دول عدم الانحياز

وهناك أزمة أخرى نثيرها التقييمات المختلفة للدور الممارس لحركة عدم الانحياز حيث تتراوح هذه التقييمات ما بين تقييمات إيجابية مبالغ فيها، إلى تقييمات نقدية حادة

فالتقييمات الإيجابية ترى أن كثرة من الدول غير المنحازة قد شهدت تطورات تقدمية في نظامها الداخلي، وأن الحركة تعرضت لتغييرات ثورية كاملة وأنها كتجمع ناشئ جديد، تكتسب وبصورة متزايدة قوة دافعة ضخمة على عكس ما كان متوقفاً لها.

أما التقييمات السلبية فتري أن الحركة هي أزمة وأن الصراعات الداخلية تشرق أوهام الحركة، وأن الصغوط الخارجية تزداد على الحركة بهدف صرفها عن الطريق الذي اختارته، وتهدد السمات الجوهرية لها. الرأي السائد هو الرأي الأكثر توازناً، الذي يعطي اهتماماً بالرؤية النقدية لمشاكل الحركة، والاتجاهات لسياسة المصادرة الموجودة داخل صفوف الحركة، وعضو الكتل العالمية على الحركة، وفي الوقت نفسه يشير إلى الطرق والوسائل التي يمكن من خلالها حل هذه المشكلات ولقد عبرت الوثائق التي أقرها المؤتمر السادس عن وجهة النظر تلك ورغم ذلك فإن هذه القضية مارالت محل خلاف واسع داخل أوساط الحركة.

وتعد كيفية إيجاد حلول سلمية للنزاعات، وتنفيذ مبدأ أساسي من مبادئ الحركة، من الأزمات الخطيرة التي تعانيها الحركة وتتمثل تحديات دول عدم الانحياز تجاه هذه الأزمة هناك اتجاه يطالب بخلق ميكانيزم دائم ومهتم بالحركة بفتح لها إيجاد الحلول السلمية وهناك الاتجاه المحافظ الذي يرفض إيجاد أي نوع من الميكانيزم الدائم ولقد تركز على هذا الانقسام في الرأي، تلعب مطلب مكثف داخل الحركة يطالب بإيجاد حل ملائم يمكنه أن يحل على تآنيذ الاعتراف، وفي ذات الوقت يسد الحاجة إلى إقامة صهارحل النزاعات في عالم عدم الانحياز بطريقة سلمية.

ويرتبط بذلك أيضاً قضية تدخل إحدى الدول غير المنحازة في الشؤون الداخلية لدولة أخرى تدخل عسكرياً.

فما هو الموقف الذي يجب على الحركة أن تتخذه تجاه مثل هذه التدخلات العسكرية؟ هل يجب أن نتعامل مع كل حالة على حدة؟ أم عليها أن تقبل التفسير الذي يقول أن مثل هذه التدخلات تعد عملاً من أعمال المساندة والتضامن مع الدولة التي تم التدخل في شئونها؟ أو يجب عليها أن تدين جميع تلك الأعمال داخل عدم الانحياز من حيث المبدأ؟

وبرغم أن جميع الدول غير المحايدة تظن أنها تعارض التدخل في شئون الداخلية للدول الأخرى، إلا أن الإجابة على التساؤلات السابقة، وبخاصة عندما يتعلق الأمر بحالة محددة، تختلف من النقيض إلى النقيض وهو أمر يمكن أن نستنتج منه أن الحركة مارالت عبر قائمة على التوصل إلى حلول تحوز على رضا الأغلبية بشأن هذه القضية

وهنا أمة أخرى يمررها هذا التساؤل هل يجب أن يقتصر نشاط حركة عدم الانحياز على محال العلاقات السياسية أو يمتد إلى محال العلاقات الاقتصادية؟

وبرغم أن هذه الأمة ليست جديدة، إلا أن التساؤل الذي يطرحه مارال مشاراً بشكل جدي، فقد طرحت هذه الأزمة في نهاية الستينات وبداية السبعينات بعدما أصبح من الواضح بعد المؤتمر الثاني للحركة ١٩٦٤، أن الدول المتقدمة ليست على استعداد لتقديم التنازلات الهامة والضرورية لتحقيق مطالب الدول النامية، في الوقت الذي لا تزال فيه العجوة بين الدول والدول المتقدمة مارالت قائمة

ولقد تمت الإجابة على هذا التساؤل في مؤتمر الحركة الخامسة في كولومبو، بالتأكيد على الاعتماد المتبادل وعلاقة التكامل بين السياسة والاقتصاد، وهو أمر أيدته وثائق المؤتمر السياسي. إلا أن التساؤل ظل مطروحاً في ذهن بعض الدول غير المحايدة التي تعطي أولوية للأشطة الاقتصادية الدولية بينما يعطي البعض الآخر الأولوية لعلاقات السياسة الدولية

ولعل هذا يتضح في أنه مرغم المطالبة بإشياء نظام اقتصادي عالمي جديد إلا أنه لا يوجد إجماع على تصميم هذا النظام المقترح لبعض الدول غير المنحازة لا تتبنى آراء واضحة في القضايا التي يثيرها مشروع النظام الاقتصادي العالمي الجديد، كما توجد خلافات بين البعض الآخر حول تحديد العناصر الاستراتيجية والعناصر التكتيكية في مطالب النظام الاقتصادي العالمي الجديد. وهي خلافات لا يتم الإعلان عنها في بعض الأوقات، وهي أوقات أخرى يتم الإعلان عنها بحيث تصل الأمور إلى حد المواجهة. فهم يختلفون في الإجابة على أسئلة مثل: هل يقدم مفهوم النظام الاقتصادي على أنه نظام عالمي شامل، يمكنه تحقيق مصالح الجميع بما فيهم الدول المتقدمة؟

فإذا كانت الإجابة بالنفي فإن التحرر الحتمي لحق هذا النظام سيكون بواسطة لصالح الدول غير التجارة والمتخلفة عموماً. وتعتمد في ذلك على قوتها الخاصة أما التساؤل الثاني الذي يثيره مفهوم النظام الاقتصادي العالمي الجديد فهو هل تعد قضية تنمية الدول المتخلفة مسؤولية جميع الدول المتقدمة أم أنها مسؤولية الدول المتخلفة فقط؟

والتساؤل الثالث هل التدهور النسبي في مركز دول عدم الانحياز وما في الدول النامية يعود في المقام الأول إلى عدم الاستعداد الذي تشهده جميع الدول متقدمة تجاه من مزيد من الجهد في القضاء على التخلف أم أن ذلك ينطبق فقط على الدول العربية الرأسمالية؟

فإذا كانت الدول الغربية فقط ذلك معناه أنه من المنطقي أن تسعى الدول غير المنحازة إلى التعاون بشكل أوثق مع دول المعسكر الاشتراكي وعلى رأسها الاتحاد السوفييتي في قضية إقامة هذا النظام الجديد

وهناك التساؤل الرابع حول كفاية حل مشكلة الطاقة بشكل عملي دون انتقاص حق دول لاأوبنت في الطاقة بأسعار مناسبة لاحتياجاتها، وفي ذات الوقت دون إضعاف مصالح الدول المستوردة للنفط من دول الحركة والدول النامية

ولقد تمت الإجابة على هذه التساؤلات في وثائق المؤتمر السادس، بشكل يتفق مع المواقف السابقة حول قضية النظام الاقتصادي العالمي الجديد على أساس أنه نظام عالمي شامل يتضمن عليه أن يحقق المصالح المشروعة للجميع، والذي يمكن تحقيقه عن طريق تجميع قدرات الدول المتقدمة والدول النامية على السواء، وإجراء تنمية الدول المتخلفة، ليس فقط كالتزام أساسي على الدول النامية بل كالتزام يقع على عاتق جميع دول العالم

إلا أن هذه الإجابة لم تشفع في حل هذه التساؤلات حيث مارالت محل حل داخل الحركة وعلى سبيل المثال مشكلة الطاقة

أزمة أخرى تزداد بروزاً داخل الحركة، وترتبط بهذا التساؤل، هل تعد حركة عدم الانحياز مجرد حركة سياسية دولية أم أنها منظمة دولية من نوع خاص

ففي بعض الأحيان نتم الإشارة رسمياً لحركة عدم الانحياز على أنها "منظمة" لمفهوم العمليات المؤسسية وإجراءات قبول العضوية التي تمارسها الحركة، والتي نجعلها متشابهة مع المنظمة الدولية، بل أن بعض دوائر عدم الانحياز تدعو إلى تطبيق بعض الإجراءات الداخلية التي سنؤدي في الحقيقة إذا تمت إلى تحويل الحركة إلى نوع من المنظمات الدولية

وتعكس وثائق المؤتمرين الخامس والسادس التي تتعلق بإجراءات القبول في الحركة وتشكيل الأجهزة المعاونة داخلها، وعملية صنع القرار فيها، محافظة الحركة على صفاتها كحركة سياسية دولية، تتصف فيها العلاقة بين الدول الأعضاء بالديمقراطية المستمرة، وبالرغم من ذلك مازال هذا التساؤل مطروحا لدى بعض الدول الأعضاء

ويوجد تساؤل آخر تطرحه بعض الدول غير المتعارة، يعبر عن أزمة أخرى للحركة وهو تساؤل يطرح هل تصدر الحركة على مريد من الاتساع، بالمعنى في سياسة قبول أكثر عدد ممكن من الدول الجديدة؟ أو يجب أن تقتصر الحركة على دائرة محدودة من الدول ذات التقارب الفكري



وهذا أيضاً تعطى ردود مختلفة فهناك أقلية محدودة في الحركة تعطى أولوية للكيف على الكم، أي تعطى أولوية لكفاءة الحركة على اتساعها. وهم مطالبون ترتباً على ذلك بقصر الحركة على عدد معين من الدول

بينما ترى الأغلبية السابحة (كما يتضح من جميع اجتماعات الحركة التي عقدت حتى الآن، وبشكل خاص في المؤتمر الأخير في هانغابا) أن اتساع الحركة بعد واحد من أهم مصادر قوة الحركة، وبالتالي فإن سياسة التوسيع هي قبول الأعضاء لاند وأن تستمر، وشخصية الحركة المستقلة لاند وأن يحافظ عليها

وهي النهاية فإن كل هذه الأزمات التي تحيط بحركة عدم الانحياز في هذه المرحلة من تطورها تشير بوضوح إلى الظروف المعقدة التي تعمل الحركة في إطارها اليوم، وهي تشهد أيضاً على حقيقة أن الحركة لم ولن تكون معبرة عن شعاع كلي في حركتها، وبالنظر إلى أنها تقوم على تعدد أيديولوجي، وتحتوي على تعدد دل وتناقض في بعض المصالح الوطنية المباشرة، وهي تناقضات لا تنفي حقيقة أخرى وهي إمكانية الولا، الجماعي للأهداف العالمية التي تهتم في المقام الأول بالسلام والاستقلال والتنمية وتشديد العلاقات الدولية على أسس ديمقراطية كذلك لا يوجد شبهة بالوعم من الوضع المعقد الذي تمر به الحركة والأزمات الحادة التي تواجهها والتي مارال معظمها بلا اجابة مناسبة، هي أن هذه الحركة تمثل القوة الدافعة الرئيسية في النضال من أجل تغيير العالم نحو الأخوة الديمقراطية، وإنشاء نظام سياسي واقتصادي عالمي جديد أكثر عدلاً

ويطرح هذا السؤال حديداً هل ستنشأ الحركة قدرتها على إنجاز هذه المهمة التاريخية بنجاح أكبر في المستقبل؟ وإلى أي مدى سيصل هذا النجاح؟ والإجابة على هذا السؤال ليست سهلة على الإطلاق، فمتنوع النضال الشاق والطويل من أجل عالم تسوده علاقات أكثر عدلاً، يرتبط بعوامل كثيرة،

بعضها ليس في متناول أو قدرة الحركة. ولكن هناك بعض القضايا الملحة التي يجب على الحركة انصارها للتقدم في اتجاه تحقيق هذه المهمة التاريخية. وهي أولاً أن تحافظ على استقلالها عن الكتلتين المتصارعتين وثانياً وهي ذات الوقت أن تقوم بتوسيع دائرة انصارها من بين جميع الأوساط الديمقراطية والتقييمية في العالم، وثالثاً أن تواصل السعي من أجل إيجاد الإجابات المثلى للآزمات العالمية المعاصرة وعن طريق حوار يقوم على المساواة، ليس فقط داخل صفوف الحركة، بل مع شركاء في الأهداف من خارج الحركة، رابعاً أن تحافظ على توثيق التعاون المتبادل بين دول الحركة وباقي الدول النامية، وخامساً أن تثبت فديراً أكبر من النجاح في حل النزاعات التي تنشأ داخل عالم عدم الانحياز بالوسائل السلمية، وسادساً أن تقوم بحلق ودعم الأشكال الديمقراطية التي تستطيع من خلالها الدول الأعضاء بلورة مواقفها وإرائها

## عدم الانحياز في الثمانينات

بقلم: د. سمعان بطرس فرج الله

ترجمة: جمال عبد الجواد

إذا اعتبرنا معيار السماح لحركة عدم الانحياز هو التوسع في عضويتها، فلا شك أنه طبقاً لهذا المعيار تكون الحركة قد حققت نجاحاً عظيماً، إذ بلغ عدد الدول الأعضاء الدول التي حضرت مؤتمر القمة الأخير في هافانا ١٢ دولة، بالإضافة إلى ١٢ عضواً مراقب، وشابية وهند أخرى في دولة وحركة تحرير ومنظمة دولية كصوب (المقاربة خمس وعشرين دولة شاركت في المؤتمر الأول في بلراد في ١٩٦١) وقد سجلت قمة هافانا بفخر شديد الاتساع المتزايد لعضوية الحركة، واعتبرته المبدل الذي لا عسى عنه لانقسام العالم إلى كتلتين متصارعة ولا شك أن توسع حركة عدم الانحياز هو انعكاس إيجابي، وهو أيضاً أحد الأسباب الرئيسية لتنامي عروضا وأهميتها، فالدول لا تربط نفسها بحركة تحمل مظاهر التخلل وعدم الفعالية

ولكن علينا أن نلاحظ أن التوسع في عضوية حركة عدم الانحياز عادة ما يكون مصحوباً بريادة المشكلات التي تواجهها فحركة عدم الانحياز هي واحدة من أكثر الحركات الدولية المعاصرة حساسية وتعقيد، وهذا يرجع إلى تركيبها غير المتجانس، وبالتالي فإنه من غير الواقعي ألا تأخذ في الاعتبار الاختلافات القائمة بين دول الحركة، سواء الاختلافات في النظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، أو الاختلافات الجيوسياسية، وكذلك ما يتصل بمستوى السمة الاقتصادية المنحرف لكل منهما وهو ما يترتب عليه ظهور اتجاهات أيديولوجية متباينة لدول الحركة، فإذا كان التجانس الأيديولوجي هو سمة التكتلات الدولية، فإن حركة عدم الانحياز - على العكس من ذلك - تقوم على التعدد الأيديولوجي وهو ما يحول بالضرورة إلى ظهور التناقضات في

المصالح الفردية لدول حركة عدم الانحياز، اليوم أكثر من أي وقت مضى، هو تحقيق وحدتها من خلال التعدد كمطلب ضروري لبقاء ونمو حيويتها

أما إذا اعتبرنا أن معيار نجاحها هو مدى نجاح لقاءاتها سواء على المستوى الوزاري أو على مستوى القمة - في الحروج بيانات مطولة وشاملة تجسد المبادئ العظيمة للحركة، وتغطي تقريباً كل القضايا والمشكلات العالية، فإن طاقاً لهذا المعيار تكون الحركة قد حققت نجاحاً واضحاً، فجدول أعمال اللقاءات القمة تصمم أكثر مما يشتمل عليه جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة. ولكن طالما كنا نتحدث عن مستقبل حركة عدم الانحياز، فإنه لا يجب علينا أن نبني تقييمنا على أساس قدرة الحركة على تسويد بيانات مطولة وشاملة، وإنما على أساس قدرتها على التأثير في العلاقات الدولية انطلاقاً من مبادئها السبيلة

وعندما ينظر إلى مستقبل هذه الحركة من هذه الزاوية، فإن مشاعر محبطة تنبأها، فالذين توقعوا لها قدراً من النجاح، تقلقهم اليوم شكوك خطيرة بشأن مستقبلها، بمعظمهم متأثراً بوسائل الإعلام العربية - بنسباً مدهية

وفريق آخر برغم إدراكه لأوجه قصورها وبفائضها وبنو إصرار في التنازل ينسى أن تؤدي دوراً متزايد الأهمية باعتبارها الطريق الوحيد المتاح لتحقيق سياسة خارجية مستقلة عن الكتلات الدولية، وكعامل هام يسعى لإرساء أسس السلام العالمي والحركة الإنسانية والتنمية الاقتصادية

وطبيعاً بالنسبة لحركة عالمية تصمم تلتقي دول العالم أن تواجه العديد من التحديات كنتيجة لتعقيدات البيئة القومية والدولية، وهو ما ينعكس عليها صعوداً وهبوطاً، فليدركت الحركة أزمات حادة سواء في داخلها، أو مع التكتلات الدولية خارجها فكثيراً ما نشبت النزاعات بين أعضاء الحركة بسبب تكوينها غير المتجانس، أو بسبب ضغوط القوى الكبرى، ومع ذلك

استمرت لأكثر من عشرين عاماً، بل وأكثر من ذلك فقد وسعت عضويتها، واستطاعت أن تلعب دوراً قوياً على المسرح السياسي العالمي، وعلى الرغم من أن الوضع العالمي لا يفتقد اليوم عنه قبل عشرين عاماً مصمت فإن المشكلات والأزمات التي يواجهها العالم منذ ثلاث أو أربع سنوات هي من الحدة والخطورة بحيث تثير تساؤلاً عن قدرة وعاطلية حركة عدم الانحياز في المستقبل.

لا شك في أنها تروح الآن تحت صغوط كثيرة، ولكن التحديات والأزمات لا يجب أن تدفعها للركود والتحلل، بل يسفى عليها أن تحولها لعناصر تمدد معرفت من الحيوية ما هي هذه التحديات؟ وما هي الإمكانيات الحقيقية للحركة للتغلب عليها والاستمرار في تقديم بدورها كعنصر استقرار في العلاقات الدولية؟ ولكن ليس من الممكن في حدود هذه الكلمة أن يقدم بياناً مستقيماً لكل التحديات التي تواجه حركة عدم الانحياز ولا أن يقدم إجابات محدودة للتساؤلات التي تثيرها، وإنما كل ما نطرح إليه هو تقديم شرح موجز لبعض التحديات التي نراها الأكثر أهمية وتأثيراً على تطور الحركة في المستقبل.

فالتحديات التي تواجه حركة عدم الانحياز لها مصادرها الداخلية والخارجية بالنسبة للحركة، فهي قد نشأت من العلاقة بين أعضاء الحركة، أو كنتيجة لعلاقاتهم بالدول أخرى وخاصة القوى الكبرى، لكني ترى بعض جوانب هذه المسنويات الثلاثة من التحديات، ونحاول أن نتعرف على الطريقة التي تؤثر بها عليها، وعلى الطريقة التي يمكن إتباعها للتغلب على هذه التحديات.

يأتي في المستوى الأول التحديات المتعلقة بقضايا الأمن الداخلي في البلاد غير المحايدة، وهو الذي يعتبر أحد مظاهر المشكلة العامة للأمن التي تواجه هذه الدول، والتي لا تقبل الحكومات - لأسباب معروفة بما فيه الكفاية أن تناقشها في لقاءات عامة بحجة أن المصادر التي تهدد الأمن هي

مصادر داخلية، تخضع لاحتصاص الدول وسيادتها. ومع أن المناقشة الرسمية لهذه الموضوعات قد تكون لائقة سياسياً وبلا أساس قانوني أو شرعي، فإنه قد يكون من المناسب لغير الرسميين والأكاديميين وغيرهم من المتخصصين أن يعطوا بعض الاهتمام لهذه الموضوعات ضمن مناقشة التطورات المحتملة للحركة، من الملاحظ أن عدداً من مظاهر الاضطرابات العنيفة التي يمكن أن يعثرها عملاً موحهاً ضد الأنظمة الحاكمة، تحقق حركة عدم الانحياز، وبينما بعض هذه الاضطرابات نتائج طبيعية للنمو فإن أكثرها هو نتائج مباشرة لسوء الإدارة والفساد، فالمرحلة السريعة لتنظيم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لعدد كبير من البلاد غير المحارة تدعي أنها محكومة بنظم فردية تتجاهل ما تطمح إليه شعوبها، قمعية في بعض الأحيان، كحالات عيدي أمج وجان بيدل بوكاسا في إفريقيا، وبول موت في جنوب شرق آسيا، وهي حالات نموذجية في هذا المجال، فاعضاء الحزب الحاكم لهم في أغلب الأحيان روابط وثيقة مع الحزب المائتلة في الغرب أو الشرق. وأنه من الطبيعي أن تجد القوى الكبرى المتنافسة في ذلك الوضع فرصة مناسبة للتدخل المباشر أو غير المباشر في الشؤون الداخلية للبلاد غير المحارة وتبني بعض الدراسات أنه في كل الصراعات الداخلية في الدول غير المحارة، كان التدخل الأجنبي هو القاسم المشترك، وتشير أيضاً إلى وجود روابط سلبية بين التورط الأجنبي ومدى استمرارية الصراع الداخلي كما أشار المروميسهر الهندي د. ب. عيسراً بدقة في "القاعدة الأساسية للأمريالية، قد انتقلت من المستوى العالمي إلى المستوى القومي فإذا كان العداء للأمريالية ومقرعة العلاقات الدولية هي مبادئ أساسية لحركة عدم الانحياز، فعلى الدول الأعضاء أن تبدأ بتطبيقها داخل حدودها الخاصة إذا ما كانت حادة فعلاً في تقوية حركتها على المستوى العالمي، وهذه مسئولية محطية هي الأساس

ولسوء الحظ فإن بعض البلاد غير المنحازة تتنحى نفس مبادئ السلوك التي تتبناها الدول الكبرى في علاقاتها بالدول غير المنحازة عندما تتدخل في الشؤون الداخلية لبلد آخر لعرض حل معين لصراع داخلي بالانحياز إلى هذا الجانب أو ذاك من الاتجاهات المتصارعة، مستندة إلى الحجة البرولية (مساعدة الشعوب المقهورة، أو محاربة الإرهاب) أو تصدير الثورة أو الثورة المضادة، ومثل هذا الأسلوب تجب إدسته على نطاق واسع ليس فقط لمخالفته للمبادئ الأصلية لعدم الانحياز، ولكن أيضاً لطبيعته المتصلة. وكما أكد البروفيسور اليوجسلافى جافرو التمان فإن مبدأ تصدير الثورة يعنى توكيل القوى الأجنبية لإقامة النظام الثوري أو التقمعية بالوسط مثل محاولة الإبقاء على النظم الاجتماعية العتيقة بمساعدة القوى الأجنبية التي تهدف أساساً لحماية مصالحها والتدخل في شؤون الآخرين سواء كان ثورياً أو معانياً للثورة تحت الأذى. مثل التدخل قد تم بناء على طلب بعض الحكومات الصغيرة فافادة الشرعية الحقيقية، أو حتى بغير هذا الادعاء فإنه يعرض السلام العالمى للخطر.

وعندما نقول أن الأمن الداخلى هو الأساس مسئولية محلية، وأن على الدول غير المنحازة أن تكف عن التدخل في شؤون الدول الأخرى، فإننا لا معنى أن حركة عدم الانحياز ذاتها، ليس لها دوراً لتمارسه في مثل هذه المواقف بهذه التهديدات الداخلية يمكن أن تكون لها انعكاسات سلبية تتعارض مع المبدأ الأساسى لعدم الانحياز، وتقوض وحدة الحركة ولما عليها معنى الحركة أن تساعد البلدان المغيبة في التغلب على متاعبها الخاصة، وهى هذا أمثال يجب أن يناقش أمرين أساسيين الأول هو حساسية الرأى العام والفئة الحاكمة تجاه مبادئ أساسية للعدالة والديمقراطية، دون التدخل في تقييمات استثنائية معينة والثانى، وهو الأكثر أهمية هو الاتفاق على ما يعرف أحياناً بنظرية الترابط ليس بمعنى سياسة القوة وإنما بمعنى التضامن بين

الدول غير المتحاربة بفرص الحد من تدخل القوى الكبرى في الشؤون الداخلية للبلاد غير المتحاربة، وهذه بالطبع مقامة في غاية الصعوبة والأهمية، وهي مصمومة النجاح حيث تكمن العديد من العوامل خلف قدرة الحركة على القيام بهذا الدور، ولكن بالرغم من الحدود المفروضة على حركة عدم الاختيار في هذا المجال، والاحتمالات التي قد تصادفها فيه، فإن عليها أن تقوم بهذا الدور لأن القعود عنه في كل الأحوال هو اختيار معمم بالمخاطر للحركة ذاتها

وتزايد الصراعات وتمازجها بين الدول أعضاء حركة عدم الاختيار، هو واحد من أمور سمات الحركة في الأعوام الأخيرة، وهذا أمر طبيعي لحركة يعقل هذا الاتساع وعدم التجانس، فالاحتلالات السياسية بين الدول المتحاربة لها عدة مظاهر، وفي الغالب فإنها تقوم على مفهوم المصلحة القومية التي لا يمكن إحداث التوافق بينها وبين همم الجيران الآخرين لها، وهم غالباً ما يكونون كذلك من الدول غير المتحاربة وبينما يخرج إعداد قائمة بمثل هذه الصراعات عن حدود هذه الكلمة، فإن عليها أن تذكر من بين المظاهر الحادة للحملات السياسية بين الدول غير المتحاربة، ذلك السبب التاريخي القديم للصراعات وأيضاً للعدوانات المسلحة، والذي يرجع إلى مشاكل الحدود التي يرجع أصلها إلى التخطيط، التحكم في الحدود خلال الحكم الاستعماري، وحلّال مصال الشعوب للحصول على حق تقرير المصير وفي أفريقيا، وبموجة أقل في آسيا فإن التهديد، بالانفصال والمطالبة بضم أو تحرير بعض المناطق والعردة للحدود الاستعمارية كان وسيبقى ذا أهمية خاصة لحركة عدم الاختيار، صراعات الحدود تتزايد نظراً للبيعة الاقتصادية بمناطق معينة، فأكشاف حقول البترول أو معادن أخرى يمكن أن يثير المطالبة باسترجاع الأراضي وإعادة رسم الحدود بين الدول المتجاورة، وعليها كذلك أن تؤكد على أن التباين في مستويات النمو الاقتصادي بين الدول غير المتحاربة يمكن أيضاً أن يثير الصراعات فيما بينها، وهي صراعات متوقعة.



ولا تشكل ظاهرة مفاجئة، فالدول غير النخارية سوف تتعرض في المستقبل لصراعات متزايدة من هذا النوع، وهذه النتيجة مباشرة للاختلافات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في عالم اليوم

وعليها في هذا المجال أيضاً أن يشير إلى الصدمات بين ما يعرف بالأنظمة التقدمية والأنظمة المحافظة كأحد مصادر الصراعات بين الدول غير النخارية، التي كانت وستظل لها انعكاسات خطيرة على مستقبل الحركة ككل فهذه الصدمات علاقة وثيقة بالسياسات الداخلية المتقلبة في الدول غير النخارية، فبعض الأنظمة تسعى للقيام بدور مارر في إقليم محدد، وفي إطار سعيها لتحقيق هذا الطموح تدخل في صراعات مع الدول غير النخارية الأخرى في المنطقة، وفي الصراعات التي تأخذ شكل مواجهة إيديولوجية تكون في الغالب سناراً لمصالح مادية محسوسة أو ستاراً للرغبة في الرعامة والسيطرة، وهذا أمر خطير للغاية لأنه يهدم المبدأ الأساسي للتعايش السلمي، ويتناقض مع تعدد النظم السياسية والإيديولوجية للحركة، وبالإضافة إلى ذلك فإن هذه المجموعة المتناهية من الصراعات تتيح فرصة أوسع للتدخل أمام القوى الاحسية في إطار محاولاتها لإعادة توجيه الحركة بعيداً عن مبادئ عدم الانحياز فأحد نتائج تناقض القوى العظمى هو في الواقع إثارة للصراعات الإقليمية بين الدول غير النخارية، وبما لا يدعي أن القوى الكبرى هي سبب كل الصراعات الإقليمية وإنما يقول أنها دائماً تؤثر في هذه الصراعات تبعاً لمصالحها في المنطقة المعنية

أين تقف حركة عدم الانحياز وأي دور تستطيع أن تلعبه في هذه الموقف الصراعية؟

لا شك أن الصراعات بين أعضاء الحركة تؤثر عليها تأثيراً سلبياً، فمحلول عام ١٩٨٠ كانت المواقف المتعادلة لدول الحركة عائقاً أمامها في كل القضايا التي عرضت لها لذلك فإن مناقشة دور الحركة في إقرار السلام وتسوية

الصراعات من أعضائها أصبحت مناقشة محورية وملحة نظراً لصعوبة مشكلات التوفيق والتسوية من المواقف المختلفة من هذا المجال فمن يستطيع أن يميز بين ثلاثة اتجاهات تجاه هذه المسألة الأول هو اتجاه يسمى لتوهير الية ثالثة لتسوية المنازعات سلبياً في إطار الحركة والثاني يركز على أن هذه المنازعات يجب تناولها على المستوى الإقليمي أو عن طريق الأمم المتحدة<sup>١</sup> أما الاتجاه الثالث فإنه يتحفظ تجاه أي نوع من الميكانيزمات الثابتة لتسوية المنازعات ويفضل إتباع وسائل براحمانية تتلاءم مع كل حالة على حدة

والعشرة طويلة، فإن الدول غير المتحاربة اعتبرت الصراعات فيما بينها عارضة وثابوية بالقياس إلى الصراع ضد الاستعمار والإمبريالية، والحاجة إلى بناء نظام سياسي واقتصادي عالمي جديد على أساس قواعد الديمقراطية والتنمية والعدالة والعمل لمرع السلاح وإقرار السلام العالمي كذلك فإنه كان من المعتقد أن الدول غير المتحاربة وقد ألزمت نفسها بإتباع سلوك مدني، قادوة على تسوية الخلافات فيما بينها تبعاً للمبادئ الراقية المتفق عليها في وثائق لقاتها الأولى وهي حو الدعوة للتعاون كان يعتقد أن صراعات المصالح لا يجب أن تخلق صعوبات أمام العلاقات الودية بين الدول غير المتحاربة وكل هذا يفسر لماذا لم يمنع مجموعة عدم الانحياز سوى اهتمام محدود لتسوية الصراعات فيما بينها فعلى أساس الاعتقاد بعدم الحاجة إلى الذهاب لأكثر من التأكيد على المبادئ الأساسية للتعايش السلمي وتسوية المنازعات سلبياً، أكد برنامج القاهرة للسلام والتعاون الدولي ١٩٦٤ في خطوط عريضة على واجب كل الدول في تسوية المنازعات بينها دون اللجوء للقوة أو التهديد بها تبعاً لميثاق الأمم المتحدة وأعطى البرنامج اهتماماً خاصاً لمشاكل الحدود التي قد تهدد السلام العالمي أو تضرر بالعلاقات بين الدول غير المتحاربة، فأكد على أنه في حالة مثل هذه المنازعات يجب أن تلجأ الدول

أساليب المفاوضة والوساطة، والتحكيم، أو أي طرق سلبية أخرى نص عليها ميثاق الأمم المتحدة

ومع تزايد وتضاد الصراعات من كل نوع بين الدول غير المحاربة، اثبت هذا الموقف المثال انه غير كاف، فدول الحركة لم تكثف فقط بعدم الإحلاص لبلادتها، ولكنها أيضاً استخدمت اجتماعاتها كأداة لدعم مواقفها، وتحقيق مصالح قومية صيقة لا تفر عن التعاون والتضامن وهو الذي قاد بالضرورة إلى محاذلات هامة داخل الحركة التي لم يكن من الممكن من الممكن عزلها عن الصراعات بين أعضائها لذلك فإن فاعلية الحركة في تحقيق التسوية السلمية للمعارعات بين الدول الأعضاء هو تحد حقيقي لمستقبل نموها

ويعتقد بعض المراقبين أن عجز الحركة عن احتواء الصراعات بين أعضائها، أو إيجاد الحلول لها، مرده لافتقادها إلى آلية ثابتة للتوسط وحل الصراعات التي تشب داخلها ولواجهة هذا القصور تقدمت سيريالكا باقتراح تكوين لجنة لتسوية نزاعات الحدود القائمة بين الدول الأعضاء، وقد استجبت قمة هاجا ١٩٧٩ هذا الاقتراح باعتباره مشروعاً جديداً بالاعتبار كمساهمة للتسوية السلمية للمعارعات بين الدول الأعضاء، ومع أن هذا الاقتراح فاقصر على النزاعات المتعلقة بالحدود، فقد اثار الكثير من الحيل حول إمكان تحقيق الإجماع داخل الحركة وهذه الناحية من نزاعات الحدود تثير قضية أخرى تتعلق "بمؤسسة الحركة" فأطلب أعضاء الحركة يطهرون بمروراً واضحاً تعاد أي شكل من أشكال تقوية مؤسسات الحركة بما فيه إقامة جهاز ثابت لتسوية المنازعات، متسكي بحقوق السيادة التي بمنحهم حرية اختيار وسائل تسوية صراعاتهم مع الدول الأخرى، وراعيين لأي إجراءات إحصائية يمكن أن تعرض عليهم في هذا المجال الأكثر من هذا، أن عجز الحركة عن تسوية النزاعات بين أعضائها لا يرجع فقط إلى افتقادها آلية ثابتة لتسوية المنازعات، ولكنه يرجع أيضاً على فقدان الدول المتصارعة للرغبة في

هذا الأمر، كما يرجع إلى صغوف الدول الكبرى وهي الواقع فإن فشل المنظمات الدولية ذات المؤسسات في هذا الأمر، لا يجعلنا متوقع أكثر من حركة سياسية معككة

وعلى الجانب الآخر، توحد وجهة النظر التي ترى أن الحركة عليها أن تركز على المشكلات العالمية، بدلاً من التحل في المشكلات الساخنة بين أعضائها، وكثوع من الحذر تجاه الحملات بين الدول غير المحايدة، وقلقا على مستقبل الحركة، ناشد الرئيس الراحل تيتو رؤساء الدول والحكومات الأعضاء، لكي يظهروا "تسامحا أكثر وهما متشاكلا في علاقاتهم وينصح بأن يلحوا للتخاصمون إلى المفاوضات في المقام الأول، ثم إلى المنظمات الإقليمية المختلفة، وأخيرا إلى الأمم المتحدة، كمدائل مختلفة لتسوية المنازعات بينهم وقد واحة اقتراح الرئيس تيتو المعارضة على أساس أن مساعدة دول من خارج الحركة في مناقشة النزاعات بين الدول الأعضاء قد يوسع المنازعات بشكل غير مطلوب، ويظل من عرض التوصل لمن له في الوقت الذي يعرض فيه وحدة الحركة للخطر باثر من المشكلات العالمية، وهذا الاتجاه الذي دافع عنه الرئيس تيتو يعكس التصور الأصلي للحركة الذي دام حوالي خمسة عشر عاما ولكن منذ منتصف عام ١٩٧٠، ومع ترايد النزاعات بين دول الحركة من حيث العدد والقدرة والأهمية، فقد تدمن أنه من غير الواقعي عزل الحركة عن الصراعات بين أعضائها، وبالتالي فقد تنكذ أن على الحركة أن تلعب دورا في تسوية واحتواء مثل هذه المنازعات، ولكن هذا الدور يجب ألا يكون قائما على المؤسسة من ناحية، وأن يكون محدودا بقدرات حركة سياسية من ناحية أخرى

ومن هذا المنطلق تظهر الرؤية الثالثة، براجماتية الموهوم، والتي تؤكد حاجة حركة عدم الانحياز للقيام بدور غير رسمي من يعتمد على الترتيبات المناسبة لكل حالة على حدة ويتطلب المساعدة من دول مجموعة تختلف حسب

الظروف وبالتالي فإن الإجراء الأكثر ملاءمة لحركة سياسية مثل حركة عدم الانحياز في هذا المجال هو تقديم الخدمات المناسبة لهذا الغرض بمساعدة الأطراف المتصارعة على العودة إلى المفاوضات النقطية مثلا، وهو ما قد يثرّب عليه إمكان التوصل لحل مقبول من كافة الأطراف، فالحركة لا تتدخل في لب النزاع بشطآن، ولا تعطى النصائح بشأن طرق تسويته وهذا هو ما اعتقد أنه قد تم الاتفاق عليه في مؤتمر وروا، خارجية الحركة في فبراير ١٩٨١ في ميونخ، بناء على ورقة العمل اليوجوسلافية، وهذه نتيجة واقعية من المنتظر أن تؤثر على مستقبل الحركة، فالرغم من أن ما تم التوصل إليه هو مجرد وسيلة محدودة وغير مصمومة النجاح، إلا أنه في غاية الأهمية، ذلك أننا نستطيع القول أن مزيدا من تدهور العلاقات بين أعضاء الحركة وريادة الصراعات بينها، سوف يهدد بقاء الحركة ذاتها فلابد أن الحركة تعتقل إلى القدرة على التعامل بالحسم الكافي مع هذه القضايا، ولكنها بالتأكيد تقدم فرصة أكبر للتشاور كما أنها قد تكون قادرة على عزل الصراعات المحلية والإقليمية عن التدخلات الأجنبية غير مرغوبة ولا يحب عليها أن يتوقع أكثر من هذا، من حركة عدم الانحياز ذلك أنه من غير الممكن إيجاد أداء عالمية تستطيع مع الصراعات أو احتوائها وتسويتها بمجرد شئونها

المستوى الثالث من التحديات، والمتعلق بالقضية الصعبة والحساسة الخاصة بالعلاقة بين الأنظار غير المتصارعة من ناحية، والقوى الكبرى والتكتلات المرتبطة بها من ناحية أخرى فهذه القضية برتبط مباشرة بالمبادئ الأساسية للحركة ذلك أنه لا حاجة لنا أن نذكر أن الانفصال عن التكتلات الدولية المتصارعة هو الملمح التاريخي، لأعمق لحركة عدم الانحياز وستطيع أن تؤكد أن واحدا من الأهداف التاريخية للحركة قد تحقق باختيار الأحرار في آسيا (الحلف المركزي، وحلف جنوب شرق آسيا)، وبالتقابل من قدرة التكتلات التي تظهر تحت مسميات مختلفة مثل معاهدة التعاون والدعم

المبادل" أو "الاجماع الاستراتيجي" والتي تضم بعض البلاد غير المتحاربة لسياسات القوى الكبرى، وتدعم حركة عدم الانحياز في اتجاهات تكتلية متشعبة. أحدث إسم "الهيئة الجديدة" من جانب التحالف الغربي، وتدعي بنظرية "التحالف الطبيعي على الجانب السوفييتي وهذه المساعي من قبل الدول الكبرى ليست جديدة، فمذ بداية حركة عدم الانحياز، والدول الكبرى تحاول احتراقها بإيجاد مشاركين لها من بين الدول غير المتحاربة بحيث تستطيع أن تصرف الحركة عن القيام بدور مستقل عن العلاقات الدولية المعاصرة. وقد نجحت الحركة بدرجة ما حتى عام ١٩٧٩ في مقاومة الصفوط التي استهدفت حرها للدوران في ملف لتكتلات الدولية، أو لتصبح أداة في يد إحدى الكتلت في مواجهة الأخرى واقتلاعها من موقعها المستقل تجاه التكتلات الدولية. ولكن منذ ذلك الحين، وتحت قيادة كوبا، حاولت قلة من الدول أن تعيد توجيه الحركة في اتجاه "التحالف الوثيق مع الكتلة الشرقية ضد "الحطط العدواني للكتلة الغربية

لقد حصنت كثير من الدول غير المتحاربة وحركات التحرير الوطني في صراعتها العنيف ضد الاستعمار والإمبريالية على المساعدة المادية والعسكرية والدعم السلوماسي من الاتحاد السوفييتي وقد أدى هذا فيما بعد لمرور الفكرة القائلة بأن حركة عدم الانحياز يجب أن تخصص لعلية "فرر إيديولوجي وأنه يجب استبعاد الدول المحافظة من الحركة، بحيث تدخل الدول النامية السمتة "الثورية حقاً" في "تحالف طبيعي" مع المعسكر الاشتراكي (استثناء الصين) باعتبار ذلك هو عدم الانحياز الحقيقي وكرد فعل لهذا الاتجاه، قامت أقلية من أعضاء الحركة بأحياء فكرة المساواة بين التكتلات الدولية في كل الأحوال، وبفرض النظر عن خصائص كل حالة على حدة

أما أغلب أعضاء الحركة فقد عارضوا هذين الاتجاهين، ذلك أنه من المعقول التحول من معارضة التكتلات و"عدم المساواة بين التكتلات الدولية إلى القبول بالتحالف مع إحدى الكتل تحت دعوى "التحالف الطبيعي" دون تحطيم الفكرة الأساسية لعدم الانحياز، والتحالف رسمي أو غير رسمي مع أي من التكتلات الدولية يمثل علامة انهيار لأحد المفاهيم الأساسية التي قامت عليها الحركة فكما قال الدكتور اليعوسلافي رانكو سيكوفيك فإن الدخول في تحال مع أحد التكتلات سوف يمحو الهوية الحقيقية للحركة وسوف يحول عدم الانحياز إلى انحياز حقيقي

ومن ناحية أخرى فإن مفهوم المساواة بين التكتلات الدولية سوف يحول الحركة إلى كيان كسول يكتفى بالمراقبة السلبية لأحداث العالم، ويهمل الدور الفعال والمستقل للحركة في العلاقات الدولية المعاصرة وهو ما أكتفه كل لقاءات القمة لنيل عدم الانحياز كذلك فإن التطبيق الميكانيكي لهذه الفكرة يعد أمراً غير واقعي حيث يتحدد موقف الدولة غير المحايدة من الكتل الدولية منطلقات مصلحة القومية

لقد سادت وجهة نظر الأغلبية في قمة هافانا، وخاصة تحت تأثير المسألة الألمانية، كما سادت في مؤتمر وبراء خارجية الحركة في بيودلي في فبراير ١٩٨١ ولكن النتيجة النهائية لا يمكن اعتبارها مجرد عدد محدود من الدول تسعى لدعم الحركة في اتجاه سياسة "التحالف الاستراتيجي مع الكتلة السوفيتية" لقد دفع هذا الوضع بعض الدول القائدة في الحركة لمباشتها بالحفاظ على المبادئ الأصلية لعدم الانحياز بوجوه سلافيا) وضرورة العودة للطريق الصحيح لعدم الانحياز (مصر) هذه العودة للأرثوذكسية يجب أن تستمر وتتميز ليس في شكل دوجما استثنائية متصلة وإنما على شكل روح واعية مستبصرة تأخذ في اعتبارها تعقيدات عالم اليوم

وقد يكون من المناسب إعادة التأكيد على توصيف الدولة غير المتحاربة، فهي غير منتمية لأي اتفاقات عسكرية جماعية أو ثنائية تدخل في نطاق صراع القوى العظمى، ولا تصبح القوى الأجنبية قواعد عسكرية على أراضيها، كما لا تمنحها الامتيازات في إطار الصراع فيما بينها وبغارة أخرى، فالدولة غير المتحاربة عليها أن تقيم علاقاتها بالدول الكبرى تبعاً لمصالحها، على أن تحافظ على استقلالها عن الصراع في مجالات التماس الأيديولوجي والصراع من أجل القوة، وهذا المعيار يعد صالحاً حتى وقتنا هذا، ولكن يجب توسيعه ليحيط ببعض الظواهر التي لا يمكن اعتبارها تحالفاً رسمياً مع الكتلتين الدوليتين، بينما تنعكس في الحقيقة نرجة من التوتر في صراع القوى الكبرى وفي هذا المجال يشير إلى الجهود التي تبذلها الدول الكبرى لاحتواء الدول غير المتحاربة ضمن شبكات الأمن الخاصة بها، في شكل القواعد والتسهيلات البحرية فقد تمت بعض الاتفاقات فعلاً في هذا الاتجاه، بينما لا يزال بعضها الآخر قيد الإعداد، وبينما لا تشكل هذه المعاهدات رسمية لتحالف، فإنها تعكس اتجاه الدول الكبرى لمد نفوذها العسكري والسياسي في العالم غير المتحارب مسنطة المشكلات الداخلية المتراكمة في البلاد غير المتحاربة، والطابع الصراعى لعلاقات الدول غير المتحاربة فيما بينهما

وقد حاول بعض المراقبين أن يحقق التوازن بين حماية المصالح القومية بالبحث عن المساعدة لدى الدول الكبرى، وبين القواعد الرئيسية لعدم الانحياز فكما أشار البروفيسور "ميسرا" فإنه إذا كانت هناك مع إحدى الدول انكبرى بعض الترتيبات ذات الطابع الدفاعي والحيوية من وجهة نظر مصلحة الدولة، وغير الموجهة ضد قوة عظمى أخرى - كما كان الحال بالنسبة للاتفاقات التي وقعتها مصر والهد مع الاتحاد السوفيتي - فإن ذلك لا يعد مشكلة كبيرة أما إذا كانت التسهيلات الممنوحة تزيد من حدة المنافسة



بني القوى الكبرى، فعلى الدول غير المشاركة أن تدرك أن هذه الترتيبات تتعارض مع الفلسفة الأساسية لعدم الانحياز وتضرر بالطبيعة غير التكتلية للحركة. وبون يقضى المعايير الأساسية التي تم الاتفاق عليها في ملجراد عام ١٩٦١ - التحلل من الترتيبات العسكرية التي تعد جزءا من المنافسة بين الدول الكبرى - فإنه يجب ترك الحرية للدولة عبر المنحازة للصياغة محتوى علاقاتها بالدول الكبرى بما يحافظ على احتياجاتها ومتطلباتها

ومعيار التمييز بين الترتيبات العسكرية "الدفاعية" والترتيبات الأخرى التي "تخلق المنافسة بين القوى الكبرى" قد يبدو صحيحا من الوجهة النظرية، ولكن الحال يختلف عند تعريفه للاحتراز الفعلي ذلك لأن أي ترتيبات عسكرية سيكون لها بالضرورة انعكاسات على المصالح الاستراتيجية للكتلتين الكبيرتين المتنافستين، فالسلوك اللثالي للدول غير المنحازة هو الامساك بهاتين عن الدخول في ارتباطات عسكرية مع القوى الكبرى، ولكن هذا أيضا قد يكون طريقا غير عملي ومن الآن فصاعدا، فإن حركة عدم الانحياز تواجه معضلة حقيقية، معضلة ليست جديدة ولا توجد إجابة سحرية يمكن تقديمها لهذه المشكلة المعقدة، بل إن الأمر قد يحتاج لعدة سنوات للوصول إلى إجماع حولها وكل ما يمكن قوله في هذا المجال هو أن الأمر قد يحتاج لعدة سنوات للوصول إلى إجماع حولها وكل ما يمكن قوله في هذا المجال هو أن الجهود الثابتة والدؤوب لدول عدم الانحياز على المستوى الفردي أو الجماعي للقضاء على أسباب التوتر داخلها وبينها، سوف يقبل إلى أحد الأدسي من تورطها في المنافسة بين القوى الكبرى

وبجانب هذه التحديات الثلاثة التي تواجه حركة عدم الانحياز، توجد تحديات أخرى تترد أثارها واضحة على الحركة مثلا، فهناك قضية الأولوية بين القضايا المطروحة أمام الحركة، إذ توجد بعض المحاولات أمام الحركة إذ توجد بعض المحاولات لنفع الحركة التوجيه اهتمامها للمشكلات الاقتصادية

في إطار صراع الشمال والجنوب، وهو الاتجاه الذي يأتي من التصوف  
المراتب والمفهوم لصيغة المتجربة للتعاقب بين الشمال والجنوب، وهذا الاتجاه  
ليس حديثا فقد ظهر منذ أواخر الستينيات عندما أصبح واضحاً بعد الفقد  
الثاني لأوبك في ١٩٦٨ من البلاد المتقدمة غير راضية في منح الامتيازات  
المضبوطة واللامرئية لتلبية المطالب العادلة للعالم النامي ولكن القول بوجهة  
النظر هذه يقود إلى إحصاء عن حد الأزمات السياسية في العالم، وتركها لكي  
تفرد بها انتكاسات الدولية الكبرى وأكثر من هذا فإن النمو الاقتصادي،  
والتوسع العادي لثروة يعتمدان على الاحتفاظ بالصرعات الدبلوماسية  
عموماً في من مستوى ممكن والاعتماد على الاعتماد المتبادل بين  
السياسة والاقتصاد، فإن لسؤال بشأن لأوبية يظل مطروحا لدى عدد من  
الدول عبر سيطرة وهي هذه الإحصاء فإن علينا أن نتذكر أن المفاهيم تتعدد  
بشأن النظم الاقتصادية العالمية الجديد، كما تتعدد التفسيرات بشأن  
عناصره الأساسية وسخية والتاكنكية، فهل يكون نظاما عالميا أم خاصا بالدول  
النامية؟ وهل يأخذ العلاقات مع الدول المتقدمة شكل التعاون أو المواجهة؟  
وهذه مواقع مشكلة أظافة من كل هذا ؟

وعلى ذلك أن تذكر انصافا خاصة بقاء مؤسسات الحركة (تشكيل  
لبنات الإدارية، دور رئاسة الحركة) وقضايا عملية «تعداد القرارات  
(الاجماع ، الإعلانات العامة بشأن مسائل محددة)

كل هذه التحديات والعصائل تشير إلى الصروف شديدة التعقيد التي  
تعمل في ظلها حركة عدم الانحياز اليوم وهي الظروف التي أودبت وظائفها  
وبالنظر إلى الاتجاهات الحديثة في العلاقات الدولية تصعيد المشكلات بين  
الثقلات، سباق التسلح ونتاج أنظمة وأنواع جديدة من الأسلحة التدميرية،  
انتشار موجة التوتر الدولي في بعض الوقت فإن الحركة لم تولد تعمل الطريق

الرئيسي، إن لم يكن الوحيد، المتاح للنضال من أجل عالم أكثر ديمقراطية وإنسانية. وإقرار نظام سياسي واقتصادي عالمي أكثر عدلاً.

بغير هذا فإن العالم سوف يصبح تحت رحمة قوى وحشية. وتحت رحمة المصالح الأنانية للدول الكبرى. والأمر الهام هو الحاجة إلى حماية وحدة الحركة والاحتفاظ بقدرتها على التصرف بما يتطابق مع مبادئها الأساسية. وهي الحاجة التي سوف تمثل الاهتمام الرئيسي للدول النازحة لأعوام عديدة مقبلة

## منافذ بيع مكتبة الأسرة الهيئة المصرية العامة للكتاب

### مكتبة العرض الدائم

١١٩٤ كورنيش النيل - وحدة بولاق  
مبنى الهيئة المصرية العامة للكتاب  
القاهرة - ت : ٢٥٧٧٤٣٧٧

### مكتبة ساقية

عبد النعم الصاوي  
الزمانك - نهاية ش ٢٦ يوليو  
من أبو الفدا - القاهرة

### مكتبة مركز الكتاب الدولي

٣٠ ش ٢٦ يوليو - القاهرة  
ت : ٢٥٧٧٢٥٤٨

### مكتبة المبتليان

١٢ ش المبتليان - السيدة زينب  
امام دار الهلال - القاهرة

### مكتبة ٢٦ يوليو

٦٩ ش ٢٦ يوليو - القاهرة  
ت : ٢٥٧٧٨٤٣١

### مكتبة ١٥ مايو

مدينة ١٥ مايو - حلوان خلف مبنى الجهاز  
ت : ٢٥٥٠٦٨٨٨

### مكتبة شريف

٣٦ ش شريف - القاهرة  
ت : ٢٣٩٣٩٦١٢

### مكتبة الجزيرة

١ ش مراد - ميدان الجزيرة - الجزيرة  
ت : ٣٨٧٢١٣١١

### مكتبة عرابي

٥ ميدان عرابي - التوفيقية - القاهرة  
ت : ٢٥٧١٠٠٧٥

### مكتبة جامعة القاهرة

بجوار كلية الإعلام - بالحرم الجامعي -  
الجزيرة

### مكتبة الحسين

مدخل ٢ الباب الأخضر - الحسين - القاهرة  
ت : ٢٤٩١٣٤١٧

### مكتبة والدويس

ش الهرم - محطة المساحة - الجزيرة  
مبنى سينما راوويس

### مكتبة أكاديمية الفنون

ش جمال الدين الأفغاني من شارع  
محطة المساحة - الهرم

مبنى أكاديمية الفنون - الجيزة

ت : ٢٩١-٣٨٨٥

### مكتبة أسوط

٦٠ ش الجمهورية - أسوط

ت : ٣٢-٢٣٢٢/٠٨٨

### مكتبة المنيا

١٦ ش بن عيسى - المنيا

ت : ١٩٤٤/٢٣٤٨

### مكتبة الإسكندرية

٤٩ ش سعد زغلول - الإسكندرية

ت : ٢٣/٤٨٦٢٩٦٥

### مكتبة المنيا (فرع الجامعة)

مبنى كلية الآداب - جامعة المنيا - المنيا

### مكتبة الإسماعيلية

التمليك - المرحلة الخامسة - عمارة ٦

مدخل ( ١ ) - الإسماعيلية

ت : ٧٨٠-٣٢٩٤/٠٦٤

### مكتبة طنطا

ميدان المساحة - عمارة سيتا امير - طنطا

ت : ٥٩٤-٢٣٢٢/٠٤٠

### مكتبة محطة الكبرى

ميدان محطة السكة الحديد

عمارة الضراب سابقاً

### مكتبة دمنهور

ش هدا السلام الشاذلي - دمنهور

### مكتبة جامعة قناة السويس

مبنى الملحق الإداري - بكلية الزراعة -

الجامعة الجديدة - الإسماعيلية

ت : ٧٨٠-٣٢٨٢/٠٦٤

### مكتبة بورفؤاد

بجوار مدخل الجامعة

خاصية ش ١١، ١٤ - بورسعيد

### مكتبة المنصورة

٨ ش الثورة - المنصورة

ت : ٧١٩-٢٢٤٦٧٨٠/٠٥٠

### مكتبة أسوان

السوق الصباحي - أسوان

ت : ٢٩٣٠-٢٣٠٩٧/٠٩٧

### مكتبة منوف

مبنى كلية الهندسة الإلكترونية

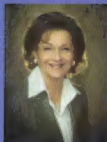
جامعة منوف

### طبعة خاصة من

مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية

لمكتبة الأسرة ٢٠٠٩

طبعت بمطابع الأهرام التجارية - قليوب

[illegible]

Now

